البلدان النامية و تجديد الفكر الاشتراكى

بهيج نصار

دار العالم الثالث

البلدان النامية

و

تجديد الفكر الاشتراكى

البلدان النامية
و
تجديد الفكر الاشتراكى

الناشر
دار العالم الثالث
٢٢ أ ش حسين حجازى القاهرة
ت : ٣٥٥٥٥٠١
التوزيع
دار الثقافة الجديدة
٣٢ ش صبرى أبو علم القاهرة
ت : ٣٩٢٢٨٨٠

صف : سعيد أبو مسلم

البلدان النامية

و

تجديد الفكر الاشتراكى

بهيج نصار

قضايا للنقاش

اعتذار

ما اكثر القضايا المطروحة فى هذه الاوراق وما اكثر زوايا الرؤية وميادين البحث والدراسة. ومازاد من صعوبة المحاولة تلك العادات الفكرية التى كان التناول يجرى بمقتضاها دائما حق اصبحت مقدسة لا ينبغى المساس بها فتحولت الرؤية العلمية الى عقيدة دينية.

غير ان المنهج الجدلى والفلسفة المادية التاريخية وقوانين الاقتصاد والاجتماع وكل انساق الاشتراكية العلمية لم تكن الا ثمرة الخبرة التاريخية المستخلصة من الواقع الذى تعيشة البشرية ومجتمعاتها ، ومن المحتم ان تنمو هذه الانساق ولاتثبت ابدا فى قوالب جامدة لان الصفة الاساسية للواقع نفسه انه ينمو ويتغير.

بهذه الرؤية تم اعداد هذا التقرير كما تم عرضه على عدد من اصحاب الاشتراكية العلمية، فتجنب قليل منهم ابداء الرأى مفضلا الانتظار، بينما شارك معظمهم التأمل فى القضايا التى طرحها التقرير. ولم تكن اهم ملاحظاتهم قبولا او رفضا لما طرح من رأى، فامر ذلك يسير، انما هى اسئلة وتساؤلات طرحت لتعميق الفكر ولاثارة الجدل ولتحديد التصورات ولتوسيع آفاق البحث. وكان شأن ذلك عظيما ، اذ اصبحوا بالسؤال والتساؤل مشاركين هم ايضا فى المحاولة متورطين فى البحث عن الجديد. ويقينا ، ان الاجابة على كل ما طرحه الاصدقاء من اسئلة وتساؤلات كان مستحيلا، فكثير منها سيظل مثارا كى يتواصل البحث لاكتشاف الواقع. وهذا فضل عظيم منهم... فالي هؤلاء اقدم اعتذارى وشكرى.

ولم أعد اوراقى من فراغ. كانت لى خبرتى الذاتية من مشاركة متواضعة فى نضال شعب مصر ثم خبرتى حين شاركت في بحث الكثير من قضايا العالم وحين خالطت كثيرا من المناضلين من مختلف الاحزاب فى مختلف

البلدان اثناء عملى سكرتيرا لمجلس السلام العالمى منذ اواخر عام ١٩٧٣، غير ان الجذور الحقيقية لماورد فى هذا التقرير هى الخبرة العظيمة لآلاف الاصدقاء المناضلين من المصريين منذ الاربعينات حتى الآن، فذلك تاريخ تواصل خمسين عاما ويحتاج الى مزيد من الجهد لاستخلاص الخبرة كى تضاف الي جهد مشكور ومحمود تم فى هذا الشأن. وأكاد اتصور ان معظم ما سجلته هذه الاوراق كان من الممكن ان يكون الفصل الاخير لتاريخ هذه الحقبة من نضال اصحاب الاشتراكية العلمية من المصريين فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفى التحالفات السياسية، وفى العمل مع المنظمات النقابية والجماهيرية، وفى العلاقة بين قوى اليسار، وفى اشكال عديدة من العمل الجماهيرى، السياسى والمسلح، وفى التعامل مع قوى الامية، وفى التحدى الجسور لعادات فكرية لم تعد تتوءام مع الواقع المتغير، وفى العمل التنظيمى، وفى غير ذلك من مجالات النظر والعمل... فالى رفاق العمر اقدم اعتذارى على التقصير واخص اولئك اللذين قد لا يتفقون مع بعض القضايا المطروحة، غير ان المهم هو وان نواصل العمل معا حتى آخر الآخر.

على ان التقرير وان استند الى الماضى من اجل فهم الحاضر فهو يتطلع الى المستقبل. هو محاولة لفهم الحاضر من اجل تغييره نحو هدف مُقْبل لا محال، وهو العدالة الاجتماعية بتصفية الهيمنة الامبريالية، وباحترام حقوق الانسان وحقوق البيئة من حوله، وبتحرير العمل من كافة اشكال الاستغلال والقهر وصولا الى الاشتراكية بقيمها الطبقية والديمقراطية والانسانية. من هنا اصبح الكلام مُوجها الى هؤلاء الرفاق والاصدقاء الذين سيواصلون الجهد لعشرات من السنين قادمة، فهم من سيتحمل ويجابة ويتحدى ويفشل، لينتصر آخر الامر. ولقد تبدو المشاكل كثيرة حولهم والقضايا متزاحمة متداخلة والطريق غامضة معالمها والافكار البالية التى تعّود واتعاطيها وعّودناهم نحن عليها اغلالا تثقل خطوهم وتكاد تقْعدهم. كل ذلك

صحيح، غير انهم يعيشون فترة ازدهار فكرى وتحولات عظمى فى تاريخ البشرية، اذ يتم انتقال البشرية كلها من عصر كانت سمة قوى الانتاج فيه بمكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية انها قومية الى عصر آخر تصبح فيه السمة الاساسية للظواهر الاجتماعية والاقتصادية والحضارية هو التدويل وتجاوز حدود القوميات. من عصر الصناعة وادوات الانتاج الصناعي الى عصر تصبح فيه العلوم والمعلومات والمعارف التكنولوجية والانسانية هى المدخلات الاساسية لادوات الانتاج والتكوينات البارزة فى قوى الانتاج ومن عصر كان الصراع الطبقى هو الذى يحدّد مدارج نمو المجتمع وارتقائه الى عصرا اصبح فيه تعاظم الاثار الناجمة عن التناقض بين الانسان والطبيعة عاملا حاسما يضاف الى التناقضات الطبقية لتنمية قوى الانتاج ولتغيير علاقات الانتاج، وتلك نقله هائله تفوق نتائجها ما تعرضت البشرية له عندما انتقلت من العصر الحجرى الى عصر المعادن ومن عصر الزراعة الى عصر الصناعة، وما هو مثير، حقا، هو ما يجرى فى احضان هذا الانتقال الكبير للبشرية، اذ يتم انتقال المجتمعات من مرحلة الى مرحلة آخرى تتحقق فيها تصفية القهر والهيمنة والاستغلال ويتم التحرر الكامل لعمل الانسان وفكره.

والقضية الاساسية التى تواجهنا وتواجه احباب الاشتراكية رفاق المستقبل هى كيف يكون انجاز مهام هاتين الثورتين متداخلا فى مشروع اجتماعى واقتصادى وانسانى واحد. والتصور، إن حل هذه القضية، فكرا وعملا، سيكون قاعدة الاساس الجديدة التى ينبغى تشييدها لاقامة صرح الاشتراكية فى عصرنا الجديد، لان العجز عن تقديم حلول لها طوال السنوات الاخيرة هو السبب فى الازمة الكبرى التى يواجهها الآن اصحاب الاشتراكية وبناتها.

نعم، مهمة بناة المستقبل، اصحاب الاشتراكية العلمية، عظيمة وخطيرة، ولهذا لا املك الا ان اقدم اعتذارى كاملا لهم لان ما فعله التقرير هو مجرد

خدش السطح، ومجرد بداية للمسيرة، بل لعلها ان تكون مجرد محاولة لتحديد هذه البداية.

حول هذا ومن اجله سنطالع معا ماسيرد فى هذه الاوراق، ولايطلب صاحبها من القارئ الموافقة على رأى، ذلك بعيد كل البعد عن القصد، انما المراد هو ان يشارك هو الآخر فى بحث القضايا المطروحه وان يسهم بالرأى وعلى هدى الخبرة فى التعرّف على الواقع الراهن، وان يفعل ذلك بلا خوف، فثمة جديد فى الحياة مطروح، ولاشك ان اخطاء قد حدثت فى الماضى لاتزال واردة، ولكن الجريمة هى الانسعى الى المعرفة والانسعى الى اصلاخ الخطأ.

فلنحاول.

اول مايو ١٩٩١

فهرس

تمهيد

فى اجتماع عقد فى مدينة هلسنكى لمكتب مجلس السلام العالمى بمناسبة مؤتمر للقمة ضم الرئيسين السوفييتى والأمريكى أيام سياسة الانفراج فى السبعينيات، جرى النقاش على أساس مقولة كان خبراء السياسة السوفيتية يرددونها حينئذ، وهى «أن علينا بعد تحقيق الانفراج السياسى، العمل على تحقيق الانفراج العسكرى». وكان القصد هو السعى إلى إجراءات لنزع السلاح على أساس الانفراج السياسى الذى تحقق.

وكنت مشاركا نيابة عن الأخ خالد محيى الدين لتغيبه عن الاجتماع، فاعترضت على تعميم هذه المقولة على الصعيد الدولى معترفا بسلامتها بالنسبة للعلاقات الأوروبية والعلاقات بين الاتحاد السوفييتى وأمريكا، مؤكدا عدم استقامتها من الناحية العملية مع الوضع فى الشرق الأوسط وفى عدد من مناطق بلدان العالم الثالث حيث لا يمكن القول بتحقيق انفراج سياسى أو عسكرى، ثم اعترضت على هذه المقولة - نظريا - لأنه لا يوجد

فى الواقع ما يمكن اعتباره «انفراجا سياسيا ثم انفراجا عسكريا»، فهناك انفراج واحد له تكوينات سياسية وعسكرية. واذكر أنه حدث اضطراب فى النقاش استمر لحظات ثم عاد إلى مسيرته الأولى وبمنطقه السابق.

وتدور هذه الأيام مناقشات أخرى أوسع وأعمق فى مجالات عديدة تتصل بالجذور. فثمة تغيير بعيد المدى طرأ على الواقع وحياة الناس بسبب الثورة العلمية التكنولوجية وما يصاحبها من قضايا كونية، ولا بد من معالجتها تجنبا للدمار الشامل. وقد نشأت أزمة عارمة فى البلدان الاشتراكية وفى الفكر الاشتراكى بسبب تجاهل جوانب عديدة لهذه التغيرات، وأسفر النقاش فى الاتحاد السوفييتى عن نتائج من أبرزها ما عرف «بالنهج الجديد فى التفكير» الذى يفرض الإقلاع عن عادات فكرية لم تعد تنفع مع واقع جديد.

على أن الواقع الجديد الذى تطرحه الحياة عام، فكل شعوب وبلدان الدنيا تعيش فى رحابه ومن بينها شعوب وبلدان العالم الثالث، ولا بد أن يؤثر هذا الجديد أبعد الأثر فى شعوب وبلدان العالم الثالث بتجديد مسيرة نموها وتقدمها ونهجها الثورى، الأمر الذى يحتاج إلى بحث ونقاش، ذلك لأن مجرد النقل عن الآخرين من علماء الاشتراكية العلمية فى الاتحاد السوفيتى لن يفيد دون النظر وإعادة النظر، إذ لا شك أن القوانين العامة للاشتراكية العلمية واحدة، وستنمو لتفسير الجديد والمتغير فى الواقع، غير أن التباين كبير والتنوع شامل فى مواقع مختلف البلدان وعلاقاتها، ثم فى تكويناتها الداخلية. فما أعظم الفارق بين موقع كل من مصر والاتحاد السوفييتى من المراكز الرأسمالية التى تشكل أعمدة الإمبريالية، وما أشد الخلاف بين التكوينات الاجتماعية والطبقية لكل منهما. ومثل هذا التنوع والتباين

سيثرى فكر الاشتراكية العلمية شريطة أن يسهم كل طرف فى النقاش الدائر على هدى الواقع وحسب تناوله السليم لتغييره ولتحقيق مصلحته، فلعل هناك تنوعات على «النهج الجديد فى التفكير» تختلف عن الطرح السوفييتى إذا ما تم بحث ما يجرى فى الواقع من وجهة نظر شعوب وبلدان العالم الثالث التى تناهض التخلف والهيمنة الإمبريالية.

وكان القصد هو كتابة بحث فى هذا الشأن حتى قرأت مشروعات لبرامج وخطوط سياسية لعدد من الأحزاب العربية وفى مقدمتها مشروع البرنامج والخط السياسى لحزب التجمع وما ورد عليهما من ردود وتعليقات من أعضاء الحزب فقررت الإسراع بكتابة تقرير عاجل.

وكان صعبا ألا أفعل ذلك رغم أنى لست عضوا فى الحزب، فما جرى فى «التجمع» يعبر عن مجمل ما يدور فى أحزاب فصائل اليسار، كما أن كفاحا مشتركا استمر عشرات السنين مع معظم أعضاء قيادة «التجمع» والكثير من الأعضاء فى قواعده، ثم كنت معاونا للصديق المناضل خالد محيى الدين فى المجلس المصرى للسلام عامى ١٩٧٢ و٧٣ قبل أن أصبح سكرتير مجلس السلام العالمى. صعب، إذن، أن اقنع بالسكوت بعد ما قرأت.

وقد سألنى بعض الأصدقاء عن تصورى حول ما يدور من نقاش: ما هو الرأى السليم؟ وما هو يسارى أو يمينى فيما يُطَرح؟ فعجزت عن الإجابة كل العجز.

فثمة سؤال آخر ينبغى أن يثار ليسبق كل سؤال وهو: هل ما يدور حوله النقاش فى حزب التجمع وبين فصائل اليسار وقوى الديمقراطية فى

الأقطار العربية له صلة بما طرحته الحياة خلال السنوات الأخيرة من حقائق أبرزتها الثورة العلمية التكنولوجية وبما يُطرح الآن من تصورات جديدة لتنمية فكر الاشتراكية العلمية من أجل تفسير الواقع الجديد وتغييره خدمة لمصالح الشعوب، أم أن النقاش لا يزال يستند إلى أفكار وتصورات تعودنا ترديدها من قبل؟

إن أخطاء قد وقعت فى التطبيق الاشتراكى داخل الاتحاد السوفيتى منذ قيام الثورة عام ١٩١٧، وقد امتدت هذه الأخطاء إلى بلدان شرقى أوروبا حين شرعت فى تطبيق الاشتراكية على نفس النهج الذى تحددت معالمه فى الاتحاد السوفيتى، وقد تفاقمت هذه الأخطاء فى عهد ستالين حين انتهكت كل الحقوق والقيم الاشتراكية، كما تفاقمت فى عهد برچينيف حين ساد ركود هائل ومخيف بينما الثورة العلمية التكنولوجية تصل إلى الذروة لتستفيد منها الأنظمة الرأسمالية ولتنشأ فجوة غائرة بين التطبيق الاشتراكى والتطبيق الرأسمالى لصالح الأخير، كما أن انهيارات قد حدثت لأنظمة فى بلدان شرق أوروبا خلال عام ١٩٨٩ كان لها أثر هائل على العلاقات الدولية. ومن الأهمية دراسة ذلك كله ومعرفة أسبابه ثم نتائجه السياسية على مصر والبلدان العربية الأخرى.

وإذا كانت ندوات قد عقدت ومقالات ودراسات وكتب قد ظهرت حول الأخطاء من بينها كتاب «البيرسترويكا ومستقبل الاشتراكية»، وكتاب «أزمة الاشتراكية» الصادران عن دار الأهالى ثم كتاب «الماركسية.. البيرسترويكا.. ومستقبل الاشتراكية» الصادر فى سلسلة قضايا فكرية عن دار «الثقافة الجديدة» فإن الأمر لا يمكن أن يقتصر على الأخطاء وما نتج عنها على فحشها وخطورة نتائجها، فما هو أعظم منها خطرا هو ركود فكر

الاشتراكية العلمية نفسه وعجزه عن النمو لتفسير حقائق جديدة وهامة طرحتها الحياة مؤخرا ولا تزال، وسنعجز عن الفهم العلمى لهذه الأخطاء وعن تجاوزها ما لم نتعرف على ما هو جديد فى فكر الاشتراكية العلمية كى نوفر التصورات العلمية لبداية جديدة فى المسيرة الثورية فى مصر والبلدان العربية وكى نثرى بدورنا هذا الفكر، نظرية وتطبيقا.. ما لم نفعل ذلك سنكرر تصورات قديمة تعودنا اجترارها، بعد تعديلات جزئية هنا وهناك، مطمئنين إلى ما تعودنا عليه بلا تغيير حقيقى فيزداد العمل الجماهيرى والسياسى والفكرى اختناقا وضمورا على ما هو عليه من اختناق وضمور.

وإذا كنا نسعى إلى الجديد فى فكر الاشتراكية العلمية لنحدد معالمه فلا بد أن نتناوله على ضوء ظروفنا وأحوالنا كبلاد من بلدان العالم الثالث ثم على ضوء الظروف الخاصة بمصر.

إن الحوار واسع وكاسح فى الاتحاد السوفيتى حول قضايا أساسية فى فكر الاشتراكية العلمية لتجديد البناء الاشتراكى، والمشاركون يستعينون على فهمها بالعودة إلى تاريخهم البعيد والقريب، ومفيد أن نعرف ما يستخلصونه من الخبرة السوفيتية العظيمة فى المجالات الحزبية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والإنسانية، على أنه لا بديل عن التعرف بدورنا على قضايا الاشتراكية العلمية على ضوء خبرة البلدان النامية بكل ظروفها وأحوالها إذا أردنا حقا البحث عن خط سياسى جديد وبرنامج جديد لحزب جديد فى مجتمع يسعى عبر مراحل ثورية نحو الاشتراكية وفى عصر الثورة العلمية التكنولوجية.

إن نسقا جديدا لما تطرحه الاشتراكية العلمية من أفكار يتحدد الآن

والبحث يتناول الأصول والفروع، ولن يجدى رأى يقول إن الأمور لم تستقر بعد فى الاتحاد السوفيتى وأن علينا أن ننتظر حتى يحددوا هم كى نعرف خطونا، فذلك لم يعد مقبولا بعد ما حصل، ولعل أصحاب هذا الرأى، لا يريدون فى الحقيقة التخلص من إدمان أفكار فاسدة تعودوا تعاطيها.

ويستحيل أن يطرح هذا التقرير كل ما هو جديد، فهو لن يتعرض لأخطاء الماضى وما نتج عنها، لن يتعرض لتشويه الديمقراطية فى الحزب والدولة والمجتمع لتتحكم المركزية فى رقاب الناس وتفتك بمواهبهم وتحجب مبادراتهم وتدمر المجتمع المدنى الاشتراكى وهو فى المهد، أو لدكتاتورية البرولتارية التى فرضت ديكتاتوريتها على البروليتاريا والشعب وعلى خصومها وبلا تمييز، أو لرفض التعددية فى الرأى والتوجه السياسى ليخضع كل الناس لرأى الزعيم الواحد بلا حوار أو نقاش، أو لجمود علاقات الإنتاج الاشتراكية فى أشكال ثابتة لم يطرأ عليها أى تعديل فتحرم قوى الإنتاج من النمو والازدهار، أو للمفاهيم الضارة التى جعلت كل آليات السوق متناقضة مع التخطيط ليحرم التخطيط من آليات ضرورية للحفاظ على جودة السلع ولرفع مستوى إنتاجية العمل، أو فى تجاهل المقولة الأساسية الداعية إلى التنافس بين الاقتصاد الاشتراكى والاقتصاد الرأسمالى لتقرير الصراع بين النظامين وما نجم عن ذلك من انزلاق إلى سباق فى التسلح وفى النفوذ العسكرى، أو غير ذلك من أخطاء حدثت خلال التشييد الاشتراكى ثم أخطاء أخرى جسيمة تحدث خلال تجديد هذا البناء. إنما الحديث سيقتصر على المفاهيم الجديدة للاشتراكية العلمية، أو فى كلمات أدق، سيقتصر الحديث على حقائق جديدة طرحتها الحياة بسبب الثورة العلمية التكنولوجية التى تعيشها البشرية اليوم كى يسهم هذا الجديد فى حل

مشاكل بلد يسعى إلى التحرر من أسباب التخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ومن الهيمنة الإمبريالية، فلقد تجمد الفكر الاشتراكى سنوات عديدة وعجز عن ملاحقة ما طرأ على الواقع من تغييرات كبرى فأصيب العمل الثورى بضرر بالغ، وكان ذلك - فى رأى صاحب التقرير - أكثر الأخطاء فُحشا وأشدها خطرا على المسيرة الثورية.

على أن اعترافنا بالأخطاء الفادحة وتعلمنا منها لا ينبغى أن يحرفنا عن سبيلنا الاشتراكى ونحو الاشتراكية أو يجعلنا نتوه كما حدث لكثير حولنا حين تنكر البعض للاشتراكية نفسها، فانحرف نحو اليمين، بينما تنكر البعض الآخر لحقيقة أن ما جرى فى روسيا عام ١٩١٧ هو ثورة اشتراكية بعد أن تمسك بنموذج «مثالى» للتشييد الاشتراكى فانحرف يسارا تحت عباءة «ثورية»، ذلك لأن الماضى يعلمنا أن التحولات التاريخية الكبرى، مثل الثورة البرجوازية فى فرنسا، هى عملية تاريخية امتدت عبر مراحل وتعرضت لانتكاسات وتعرجات فى المسيرة الثورية.

ثم تبقى بعد ذلك نقطة أساسية ينبغى التأكيد عليها وهى أن ما سنطرحه على هذه الصفحات أمران، الأول هو ما طرأ على الواقع من تغيير فرضته الحياة خلال السنوات الأخيرة، مؤكدين فى هذا الصدد ما هو أساسى، والأمر الثانى هو استنتاج ما ينبغى استنتاجه من هذا الواقع لتتواءم تصوراتنا حول الاشتراكية العلمية معه بُغْية تغييره، ولقد نختلف حول هذه التصورات أو نتفق على تعديل معظمها، غير أن الأمر الذى لا بد منه هو ضرورة الاتفاق على القسمات الأساسية للتغيير الجذرى الذى طرأ على الواقع خلال السنوات الأخيرة، وأن نقبل عليها ونحتضنها بلا خوف أو تردّد حتى نصل على هديها إلى تصورات أساسية للمسيرة الثورية فى

البلدان النامية نثرى بها فكر الاشتراكية العلمية.

وما يفعله البعض حين يلجأ إلى تغيير بعض الأفكار المتناثرة حول المركزية الديمقراطية ودور الحزب وغير ذلك من أمور له أهميته، ولكنه لا يكفى، فما نحن بصدده يتجاوز هذه القضايا بكثير، والشاهد على ذلك أن الرفاق فى بعض الأحزاب العربية قد شغلوا ببحث عدد من النقاط دارت حول قضايا تنظيمية وبعض القضايا الأخرى مثل دور الحزب وديكتاتورية البروليتارية، وهى قضايا هامة، غير أن ذلك لم ينفع الرفاق حين واجهوا أزمة الخليج فى النصف الثانى من عام ١٩٩٠، إذ تبنوا سياسات هى أبعد ما تكون عن التصورات الجديدة المطروحة لمعالجة الواقع الجديد، ذلك لأن موضوع البحث يتصل بخريطة التناقضات الأساسية وبنية التحالفات الجديدة التى تستجيب لهذه التناقضات والمرحلة الثورية فى كل بلد والمرحلة الثورية على الصعيد العالمى وقضايا التنمية فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية والنهج الجديد في التفكير للنضال ضد الهيمنة الإمبريالية وغير ذلك من أمور تتصل بالأساس.

من هذا المنطلق سيكون حديثنا عن تجديد الاشتراكية وبلدان العالم الثالث مشاركة متواضعة فى عملية التجديد نفسها ودعوة إلى قوى اليسار والديمقراطية أن تسهم بشجاعة فى جهود خلاقة تبذل لإثراء هذا الفكر الاشتراكى الديمقراطى الإنسانى.

ما هى المشكلة ؟

١ - **الذى** ينبغى أن نتعرف عليه كنقطة بدء هى المشكلة التى تواجهنا، فقد يكون الكثير مما يدور من حوار ونقاش حول إعادة البناء أو ما يعرف بالروسية بالبروستريكا قريب من المشكلة التى نواجهها فى البلدان النامية مرتبط بها ولكنه ليس جوهرها، إن ما يجرى فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا وعلى الصعيد الدولى أثره عظيم على ما يجرى فى مصر والأقطار العربية، غير أن ما ينبغى أن نعرفه أولا وقبل كل شىء هو المشكلة الأصلية التى تفجرت بسببها كل هذه الأحداث وأدت إلى ما عرف هناك بالبروستريكا، ذلك لأن المشكلة قد نجمت عن واقع جديد تواجهه شعوب البلدان الاشتراكية والرأسمالية وشعوب بلدان العالم الثالث معا، فنحن طرف أصيل مثل غيرنا من الشعوب فيما يجرى الآن. ولهذا لا بد أن نتعرف على القضية ونحدد رؤيتنا لها على ضوء ظروفنا الخاصة كى نعيد كذلك البناء.

فلنحاول أن نعرض صورة خاطفة لما تم.

منذ حوالى ٤٥٠٠ مليون عام تشكلت المجموعة الشمسية كجزء من الكون.

ومنذ قرابة ٤٥٠ مليون سنة تشكلت طبقة الأوزون فى الفضاء المحيط بالأرض مما أدى إلى نشوء الحياة وظهور حيوان الديناصور الذى عاش فوق الأرض لمدة ١٦٠ مليون عام.

ومنذ حوالى ٤٥ مليون عام بدأت مجموعات النباتات ثم الحيوانات التى نعرفها فى الظهور.

ومنذ قرابة ٤٥٠ ألف عام بدأ الإنسان، الذى أخذ فى النشوء والتطور خلال ثلاثة ملايين من السنين، يمارس أنشطة بسيطة ساعيا ببطء وإصرار إلى اكتشاف بيئته والتعرف عليها والتفاعل معها.

ومنذ ما يقرب من ٤٥٠٠ عام أخذت حضارات الإنسان تتوطد فى تفاعل متصاعد متنامى مع بيئته مارا بالمرحلة الزراعية حيث كان النظام العبودى ثم الاقطاعى ثم مرحلة الثورة الصناعية فنشأ النظام الرأسمالى وساد العالم ثم تشكلت فى أضعف حلقاته أنظمة اشتراكية.

ثم منذ حوالى ٤٥ عاما بدأ الإنسان حقبة جديدة هى عصر الثورة العلمية التكنولوجية.

غير أنه خلال الخمسة والأربعين عاما الأخيرة من عمر البشرية كان تفاعل الإنسان مع البيئة أعظم كما وكيفا مما حدث طوال التاريخ منذ نشأ الإنسان على الأرض، إذ نمت قوى الإنتاج فى ٤٥ عاما أكثر مما نمت طوال عشرات الآلاف من السنين، ولما كان نمو قوى الإنتاج هو العامل الحاسم لتقدم

الإنسان، فردا وجماعات ومجتمعات، كما أنه الفيصل فى تنمية علاقات الإنتاج وتغييرها لتعيين مراحل التطور، فلنا أن نقول إننا نعيش، ومنذ سنوات قليلة، عصرا جديدا تماما.

لقد فتحت الثورة العلمية التكنولوجية آفاقا لم يسبق لها مثيل من قبل لتعامل الإنسان مع الطبيعة (بيئته) إذ اكتشف مخزونا لا حدود له من الطاقة بعد اكتشاف أسرار الذرة بل وأخذ يبحث عن بدائل لهذه الطاقة.

وأجرى أبحاثا فى الهندسة الوراثية لتنتج أنواعا جديدة من النباتات ولينفتح على آفاق هامة للتحكم فى العوامل الوراثية للحيوان ثم الإنسان.

وامتلك أدوات ووسائل للإنتاج مكنته من تخليق مواد بديلة عن المواد الأولية التى عرفها والتى يكاد بعضها يتبدّد من كثرة استهلاكه كما تمكنه من اكتشاف المخزون الهائل من المواد الأولية والثورة البيولوجية فى المحيطات والبحار ثم ما فى الكون المحيط من مواد.

وتواكبا مع ذلك بدأ الإنسان يخطو خطواته الأولى نحو الكون الواسع حول الأرض ليصل إلى القمر وليسعى إلى الوصول إلى المريخ.

ثم امتلك أجهزة ووسائل لإنتاج المعلومات وعلاجها وخزنها ونشرها حتى أصبح فى المقدور مضاعفة ما تملكه البشرية من معلومات كل ١٥ عاما، ثم أخذت هذه الفترة فى التقلص لتصبح عشرة أعوام وثمانية أعوام، بل أن المعرفة والمعلومات المتصلة ببعض مجالات التكنولوجيا الحديثة تتضاعف خلال أربعة أعوام فقط.

وأدى تعاظم قوى الإنتاج فى البلدان المتطورة إلى امتدادها لتتجاوز

الحدود القومية ولتشكل ظواهر فوق القومية Transnational فى المجالات الاقتصادية والمعلوماتية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ثم لتشكل اقتصادا عالميا تسوده علاقات متنامية من الاعتماد المتبادل بل ومن التكامل، بل وأخذت البشرية تتجه نحو حضارة واحدة مع تنوع تكويناتها.

أمور جديدة تماما لم تعرفها البشرية من قبل تحدث الآن ومنذ حوالى ٤٥ عاما فقط.

٢ - **على أن** هذه الثورة العلمية التكنولوجية قد خلقت الشىء ونقيضه فى وحدة تربطهما علاقات جدلية متنامية، ومن الصعب أن نعرف ما سيسفر عنه الصراع بين النقيضين : البقاء أم الفناء وما هو يقينى ثابت هو أن الإنسان سيظل صاحب هذا الصراع والمسئول عما سيفضى إليه، وستظل سياسته التى سيحددها ويبلورها هى التى ستقرر المصير.. فماذا حدث؟

إن الطاقة البانية لعصر جديد يعيشه الإنسان، أفرادا ومجتمعات، قد أصبحت فى نفس الوقت طاقة فانية يمكن أن تدمر حضارة البشر وتبيد الإنسان.

وقدرة الإنسان على التحكم فى العوامل الوراثية للارتقاء السريع بالحياة يمكن أن تصبح قدرة لتشويه الكائن الإنسانى وتدميره.

وأدوات الإنتاج التى أتاحتها الثورة العلمية التكنولوجية لتقدم البشرية قد تؤدى إلى تبديد المواد الأولية غير المتجددة وإلى تدمير الموارد المتجددة.

وخطوات الإنسان نحو الكون لاكتشافه واستثماره سلميا أصبحت تتيح فرصا واسعة لنشر أسلحة الدمار الشامل فى الفضاء.

والمعلومات الهائلة كما وكيفا يمكن أن يحتكرها ملاك وسائلها وأدواتها التكنولوجية للتحكم فى مصائر البشر.

وهكذا أصبحنا أمام الشىء ونقيضه: تعاظم فى نمو قوى الإنتاج مفضيا إلى تعميق التناقض بين العمل الجماعى والملكية الفردية لوسائل الإنتاج فاتحة الطريق أمام انتصارات جديدة للاشتراكية، وتعاظم فى نفس الوقت للأدوات والوسائل التى يمكن أن تفضى إلى تدمير الحضارة وفناء البشرية فلا يكون هناك تناقض ولا تكون هناك اشتراكية.

ولقد كان لنمو قوى الإنتاج فى المراحل السابقة من تاريخ البشرية له دائما نقيضه السلبى من الأضرار، غير أن هناك جديدا فيما يحدث الآن، فلأول مرة تنتج الثورة العلمية التكنولوجية نقيضا لا يصيب البشرية ببعض الأضرار التى يمكن التكيّف معها وتجاوزها إنما هو نقيض قادر على فناء البشرية كلها. ولهذا أصبح مدرجا فى جدول الأعمال قضيتان أساسيتان:

استمرار التناقض الطبقى لمصلحة النضال من أجل التحرر والاشتراكية من ناحية (وهى قضية موضوعية) والتخفف من حدة التناقض بين الإنسان والطبيعة لإنقاذ البشرية من خطر الفناء من ناحية أخرى (وهى قضية موضوعية).

وكان العالمان إينشتين ورسل قد دعيا فى بيان لهما صدر عام ١٩٥٥م إلى «نهج جديد فى التفكير» بسبب أخطار الأسلحة النووية، وظلت معالم

هذا النهج غامضة مضطربة حتى تقدم مفكرو الاشتراكية العلمية بأراء عرفت مؤخرا بالنهج الجديد فى التفكير، وهو نهج أصبح شائعا من كثرة ما كتبت عنه الصحف اليومية، ويمكن تلخيصه فى القواعد العامة التالية:

- إنه بسبب أسلحة الدمار الشامل لا يجوز أن تكون «الحرب امتداد للسياسة لتحقيق أهدافها بطرق أخرى».

- ولهذا لا بد من توطيد السلام بين كافة الدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية وذلك على خلاف ما كان معروفا من أن تحقيق الاشتراكية وسيادتها هو الشرط النهائى لتوطيد السلام وتعميقه لصالح كل الشعوب، فالبشرية تواجه الآن خطر الإبادة والفناء ولا يمكن استمرار هذا الخطر الداهم إلى أن تسود الاشتراكية كى يتوطد السلام دائما.

- والعلاقات بين الدول (وليس العلاقات الدولية) لا تحكمها الايديولوچيات الطبقية ولا توازن القوى العسكرية (وليس توازن القوى) إنما ينبغى أن يحكمها توازن المصالح تجنبا للفناء.

- ولهذا لم يعد التعايش السلمى بين الدول المنتسبة إلى الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة شكلا من أشكال الصراع الطبقى كما كان التصور من قبل.

- كما أن العلاقات بين الدول والشعوب تقوم على الاعتماد المتبادل بسبب تعاظم ظاهرة الاقتصاد العالمى الذى تسوده أشكال من التكامل بما ينطوى عليه من تناقضات تحكم العلاقات بين كل البلدان الاشتراكية والرأسمالية وبلدان العالم الثالث.

- ولمراعاة كل ذلك لا بد من السعى جثيثا لإنشاء نظام دولى للأمن الشامل يستند إلى نزع شامل للسلاح وخاصة الأسلحة النووية، وحماية البيئة، والقضاء على التخلف الاقتصادى والاجتماعى السائد فى بلدان العالم الثالث، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، والدفاع عن حقوق الإنسان.

وينطلق النهج الجديد فى التفكير من هذه القواعد السياسية العامة فى تفاعلها وتناميها ووفقا للظروف السائدة فى المكان والمتغيرة فى الزمان.

ويمكن القول إن السير على النهج الجديد فى التفكير يوفر الشروط التى تسمح بتجنب الانخراط فى المنافسة العسكرية بين النظامين الاشتراكى والرأسمالى لتوطيد نفوذ أى منهما فى مختلف مناطق العالم على حساب الطرف الآخر واستبدال ذلك بمنافسة فى التشييد الاقتصادى والاجتماعى والإنسانى. هذا التحول يُقرّبنا من التصور اللينينى حول المنافسة الاقتصادية بين النظامين الاشتراكى والرأسمالى باعتبارها المحور الأساسى الذى ينبغى أن يحدّد مسار العلاقات الدولية فى ظل تعايش سلمى بينهما.

على أن النهج الجديد يضيف عناصر جديدة إلى التصور اللينينى كى يتواءم مع ظروف العالم فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية، فالتنافس الاقتصادى ستنخرط فيه مجموعة البلدان المستقلة حديثا بغية أن تشكل مع النظامين الرأسمالى والاشتراكى نظاما اقتصاديا عالميا جديدا تحكمه علاقات الاعتماد المتبادل، ثم إن النظام العالمى لن يكون اقتصاديا فقط إنما تشكله تكوينات أخرى مع التكوين الاقتصادى مثل التكوينات البيئيّة والمعلوماتية وقيم السلام وقيم الإنسان وحقوقه ليشكلوا معا نظاما شاملا

للأمن الدولى لكل الشعوب والبلدان. وكان هذا النمو فى التصور النظرى للنظام العالمى ضروريا بسبب تفاقم التناقض بين الإنسان والطبيعة مما أدى بالعلماء السوفييت إلى القول بالتخلى عن الصراع الإيديولوجى والطبقى عند إقامة العلاقات بين الدول وعند توطيد التعايش السلمى بينهما.

وهنا ينبغى التأكيد على أمرين، الأول: إن النهج الجديد فى التفكير هو عملية نضالية وليس قواعد قائمة إنما المطلوب إقامتها وتثبيتها وتوطيدها، والثانى: إن التطبيق الخلاق والمتواصل لهذه القواعد يقتضى تنميتها ومشاركة كل الأطراف فى تطبيقها (البلدان الاشتراكية والرأسمالية وبلدان العالم الثالث) مع مراعاة الظروف الخاصة بكل منها والمتغيرة فى الزمان والسائدة فى المكان.

المهم هو أن يصبح هذا النهج هو القاعدة العامة والأساسية للبرنامج وللنضال من أجل تنفيذ البرنامج.

٣ - **والنقطة** الأساسية التى لا ينبغى التنازل عنها أو المساومة بشأنها، وفقا للنهج الجديد فى التفكير هى من له الأولوية؟.. وحول هذا السؤال بالتحديد سينشأ الخلاف.

ذلك أن النهج الجديد فى التفكير قد أحدث انقلابا فى مسار الصراع، فقد كنا قبل تحديد معالم هذا النهج نمارس صراعنا الطبقى نحو الاشتراكية كى نحقق السلام الدائم والثابت فى ظلها آخر الأمر فإذا بالنهج الجديد ينشد ممارسة كفاح ثابت من أجل توطيد السلام الدائم بين

الناس ومع الطبيعة وأنساقها كى يصبح، عمليا، هو أفضل الشروط للصراع من أجل الوصول إلى الاشتراكية.

وقد تمت صياغة هذا الانقلاب فيما يعرف «بالقيم والمصالح الإنسانية العامة» التى تتصل بضرورة العمل الفورى لإقرار السلام الوطيد وللحفاظ على البيئة لانقاذ البشرية من الفناء و«القيم والمصالح الطبقية» التى تتصل بضرورة مواصلة العملية الثورية، الاقتصادية والاجتماعية، دون الإخلال بواجب إقرار السلام الوطيد والحفاظ على بقاء المجتمعات البشرية حتى تنعم بالسعادة مستقبلا، فى ظل الاشتراكية.

والقيم الإنسانية، من الناحية النظرية، كانت دائما القيم والمصالح الأساسية فى نسق الاشتراكية العلمية، فهى حين تبحث فى التاريخ إنما تبحث فى تاريخ المجتمعات البشرية كلها لرصد مراحله والتعرف على قوانين حركته، ثم أنها حين تسعى إلى تحرير الطبقية العاملة من الاستغلال إنما تريد تحرير البشرية كلها، كما أنها تعتبر المصالح المشروعة للشعب والمجتمع فى منزلة أرفع من مصالح أى طبقة.

وكذلك فى التطبيق يضع أصحاب الاشتراكية العلمية دائما مصلحة عامة الناس والشعب كله والبشرية كلها قبل المصلحة الطبقية، فعلوا ذلك قديما عندما أصيبت مصر بوباء الكوليرا فنزلوا إلى الشوارع يعينون أجهزة الدولة (الرجعية) على مواجهة الخطر، وفعلوا ذلك خلال عامى ٨٨ و٨٩ عندما تفاقمت الفتنة الطائفية فى بعض أنحاء مصر فمدوا سواعدهم تشد على أيدى كل من يدرأ هذا الخطر فى جبهة عريضة واسعة لا يحول دون

الانخراط فيها تمايز طبقى أو خلاف أيديولوجى.

على أن الأمر الآن على خلاف ذلك كل الخلاف، فما نحن بصدده ليس كارثة مؤقتة سرعان ما تزول لأن خطر فناء البشرية قائم ومستمر مما يتطلب استمرار التعاون وثباته مع مختلف الأطراف لمواجهته، ولهذا فإن الانقلاب الذى حدث بشأن مسار الصراع ليس مؤقتا أو عابرا بل هو متصل يفرض تغييرا كبيرا وجذريا فى خريطة التناقضات وخريطة التحالفات، ومن هنا كان طبيعيا أن ينشأ خلاف بين من سيصرون على ما تعودوا عليه عبر سنين مضت حتى يظل الصراع الطبقى نحو الاشتراكية هو النقطة التى تنطلق منها عملية التغيير وصولا إلى سلام مستقر وطيد ومن يرى ضرورة الكفاح من أجل السلام ونزع السلاح النووى وحماية البيئة والدفاع عن حقوق الإنسان والقضاء على التخلف الاقتصادى والاجتماعى وحماية الموارد الطبيعية القابلة للتجديد من الدمار مثل التربة والمياه والهواء وحماية الموارد الطبيعية الناضبة (غير المتجددة) من التبديد مثل الطاقة والمواد الأولية والعمل على توفير الأمن الغذائى ومواجهة خطر انتشار المخدرات وتوفير الظروف للإنسان لاستيعاب الحاشد من المعلومات، وغير ذلك من المصالح والقيم الإنسانية العامة، ليصبح كل ذلك قاعدة ينطلق فى إطارها الصراع الطبقى نحو اشتراكية ديمقراطية إنسانية.

وسنتناول أطرافا من هذا الخلاف فى مقاطع أخرى من هذا التقرير، غير أنه من المفيد التأكيد من الآن على حقيقة أساسية قبل الاستطراد، وهى ضرورة البعد عن التصور الميكانيكى للعلاقات بين المصالح الإنسانية العامة والمصالح الطبقية كما يفعل البعض حين يضع هذه المصالح مقابل تلك

فينزلق إلى اتهامات ضد الجديد وأصحابه، ذلك لأن علاقة جدلية وثيقة تقوم بينهما.

فلا يمكن التخلى للحظة عن المصالح والقيم الإنسانية العامة حفاظا على البقاء، ولا يمكن التخلى بنفس الدرجة عن القيم والمصالح الطبقية وعن ممارسة الصراع الطبقى لأنها ظاهرة موضوعية ولأنها القوة الدافعة إلى التقدم والارتقاء، إنما المطلوب هو مراعاة الشروط الضرورية لبقاء البشرية كى يتواصل الصراع الطبقى الدافع إلى تقدّمها، وبمعنى أدق، فإن المطلوب هو الدفاع عن القيم والمصالح الإنسانية العامة كشرط أولى للكفاح من أجل المصالح والقيم الطبقية، وما لم نفعل ذلك فلن تكون هناك طبقات يقوم بينها صراع.

فإذا عدنا إلى وثائق الدولية الأولى والدولية الثانية والدولية الثالثة واجتماع الأحزاب الشيوعية والعمالية فى موسكو عام ١٩٦٩ واجتماع الأحزاب الأوروبية عام ١٩٧٥ فسنجدها تنطلق من قاعدة الصراع الطبقى لتحقيق الاشتراكية حتى يتوطد على أساسها السلام الدائم آخر الأمر، إلا أن كل هذه الوثائق وبلا استثناء تحضّ فى نفس الوقت وبشدة على الكفاح من أجل السلام كمهمة أساسية قبل قيام الاشتراكية لمعارضة الحروب التى تشنها القوى الإمبريالية من أجل إعادة توزيع الأسواق والموارد ثم لتحويلها إذا ما نشبت إلى حروب أهلية تهدف إلى الإطاحة بالسلطة العدوانية الإمبريالية وإلى إقامة سلطة اشتراكية تفرض السلام. كان الكفاح من أجل السلام لمصلحة الشعوب متداخلا فى الصراع الطبقى بل كان قسمة أساسية من قسمات هذا الصراع لتحقيق أهدافه النهائية: الاشتراكية والسلام الثابت

الوطيد.

وكذلك الأمر حين ينطلق العمل الآن من قاعدة الدفاع المتصل والثابت عن القيم والمصالح الإنسانية العامة، فلن ينفصل هذا الكفاح الإنسانى العام ولا يمكن أن ينفصل موضوعيا عن الصراع الطبقى ضد ارتفاع الأسعار ولإعادة توزيع الدخل وللقضاء على الاستغلال والهيمنة الإمبريالية ولتوطيد الحقوق الديمقراطية للجماهير، لأن الكفاح من أجل السلام الوطيد لكل البشرية بمختلف طبقاتها ومجتمعاتها هو فى التحليل الأخير تعزيز لنضال الطبقة العاملة والشعوب المقهورة، والمسألة الجوهرية هى أنه فى عصرنا الراهن الذى تواجه فيه البشرية خطر الانقراض والفناء لا بد من معالجة الصراع الطبقى بما يخدم الكفاح دفاعا عن القيم والمصالح الإنسانية العامة وتوطيدها وفقا للظروف السائدة فى الزمان والمتباينة فى المكان.

٤ - ونفس الأمر ينطبق على التناقضات على الصعيد الدولى. كنا من قبل نواجه الإمبريالية وما تفرضه من علاقات الهيمنة والتبعية فنجد على الفور مساندة من الاتحاد السوفيتى وتضامنا من القوى الديمقراطية فى البلدان الرأسمالية حتى باتت هذه التحالفات مستقرة منذ الحرب العالمية الثانية ومنذ انهيار النظام الاستعمارى القديم، فقامت المواجهة والمجابهة بين قوى التحرر والتقدم والاشتراكية وبين قوى الإمبريالية والرأسمالية والعدوان والحرب.

هذه الخريطة التقليدية للتحالفات قد تبدلت، فثمة اقتصاد عالمى واحد وتقسيم دولى للعمل واحد، كما أن احتياجات الثورة العلمية التكنولوجية تفرض اليوم تعاونا بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية (فى أوربا

وأمريكا الشمالية) قد يفوق دعاوى التعاون بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية فى (إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية)، ثم هناك خطر الفناء بسبب أسلحة الدمار الشامل وتدهور أنساق البيئة وليس فى المقدور مواجهته وتجاوزه إلا بتعاون وثيق بين كل البلدان والشعوب، وقد فرضت كل هذه الحقائق الجديدة ما أصبح معروفا بالبيت الأوروبى المشترك من أجل «التنمية معا» co-development و«الإبداع الخلاق معا» co-creativity، وهذا النسق للعلاقات يتطلب نظما جديدة للعلاقات الدولية والإقليمية فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والبيئية والمعلوماتية، كما يتطلب آليات دولية جديدة لتطبيق هذا النظام لعل الأمم المتحدة أن تكون فى مقدمتها.

ولا يعنى ذلك أن التناقض بين الأنظمة الاشتراكية والرأسمالية قد توقف أو تعطل إنما أصبحت له أشكال من المنافسة جديدة تقوم على نهج جديد فى التفكير فرضته حقائق الحياة الجديدة، وستتعاظم المنافسة الاشتراكية والرأسمالية أو تهدأ أو تكون لصالح هذا الطرف أو ذاك وفقا لسلامة تطبيق النهج ولعلاقات القوى وللظروف السائدة فى الزمان المعين والمكان المعين.

وعلى شعوب وبلدان العالم الثالث التى تعودت أن تستثمر ما بين الأنظمة الاشتراكية والرأسمالية من تناقضات موضوعية وهى تناضل للخلاص من الهيمنة الإمبريالية أن تستثمر الآن كذلك وإلى أقصى حد العلاقات الجديدة الموضوعية التى تجمع بين بلدان النظامين فى نسق عالمى

واحد والتى تتيح للبلدان الاشتراكية أن تؤثر فى سياسة ونهج البلدان الرأسمالية والإمبريالية أو تتأثر هى بسياسة البلدان الرأسمالية وفقا لنمو اقتصادها هى وبقدر استفادته من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية وبقدر تأثيره على مسار الاقتصاد العالمى والتقسيم الدولى للعمل والعمليات الجارية لتدويله. هذا النهج الجديد هو إمكانية متاحة للعمل صدرت عن حقائق جديدة فرضتها الثورة العلمية التكنولوجية ونتائجها ولا مفر أن تتعامل شعوب وبلدان العالم الثالث معها وفقا لمصالحها حتى تسهم هى الأخرى فى صياغة عالمنا الواحد بكل تكويناته المتناقضة، وحتى توجّه مسار الصراع على الساحة الدولية بما يخدم مصالحها وأهدافها.

الصراع الطبقى من أجل خلاص شعوب وبلدان العالم الثالث من الهيمنة الإمبريالية مُتواصل فى أطر جديدة وأشكال جديدة وبآليات جديدة وفى ارتباط والتزام بأشكال أخرى من التحالفات والآليات دفاعا عن القيم والمصالح الإنسانية العامة.

وذلك كله قد أدى إلى تعديلات جذرية فى التصورات التقليدية لما عرف «بالأممية البروليتارية».

ثم إنه يتطلب برامج جديدة لرسم سياسة مركبة، داخلية وخارجية، تختلف عما كان متبعا من قبل حين كانت المسيرة تتم فى أغلب الأحوال فى خط مستقيم يعزلها عن واقع الحياة بوحدته وتناقضاته.

ولعل من أهم هذه السياسات الجديدة المطلوبة وأكثرها إلحاحا هو رسم

سياسة تنموية جديدة تتميز بخصائص تتفق مع التطورات الجارية فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية والاقتصاد العالمى والتقسيم الدولى للعمل والتدويل المتسارع للإنتاج وحركة رأس المال والتجارة، الأمر الذى يدعو إلى تعديل كثير من مكونات ما عرف فى الأدب السياسى «بالتنمية المستقلة».

٥ - وقد يكون ما ستُسفر عنه الخريطة الجديدة للتناقضات أعمق وأبعد أثرا إذا تطرق البحث إلى العلاقة بين التناقضات الطبقية (الاجتماعية) والتناقض بين الإنسان والطبيعة (البيئة)، إذْ لم يحدث من قبل أن كان لأثر هذا التناقض الأخير على نمو قوى الإنتاج ما له الآن فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية بكل ما ينطوى عليه هذا النمو من بناء شامل ومتسارع للمجتمعات البشرية أو تدمير شامل ومتسارع لها.

إن آباء الاشتراكية العلمية (ماركس وانجلز ولينين) قدموا تصورا علميا للعلاقة بين الإنسان والطبيعة، فالطبيعة هى الجسم غير العضوى لإنسان، والإنسان يعيش فى أحضان الطبيعة ويستمد منها كل ما يلزم لوجوده من وسائل فى وحدة معها، وقد بدأ الإنسان يتميز عن الحيوان عندما انتج فى تفاعله مع الطبيعة وسائل حياته، وهو إذ يجدد حياته ويعيد إنتاجها بهذا التفاعل إنما يجدد فى نفس الوقت توحّده معها، ويشكل هذا التفاعل الواعى ما يعرف بالعمل، وهذا النشاط الإنسانى لتحويل الطبيعة وتطويعها لاستمرار الحياة البشرية هو نشاط اجتماعى، وهكذا فإن العمل هو عملية اجتماعية مستمرة لإعادة إنتاج الحياة بواسطة عمليات تحويل لا تنقطع يمارسها الإنسان فى بيئته (الطبيعة).

ومن ثم أصبح هناك ثلاثة عناصر أساسية: الذات والموضوع ووسائل العمل، وطوال تاريخ المجتمعات البشرية لم يحدث تغير يُشَكّل تهديدا للذات (الإنسان الكائن الحى) وتعجز عن التكيف معه وكذلك لم يحدث تغيير أساسى بالنسبة للموضوع (الطبيعة ومواردها)، إنما الذى تغير بشكل مستمر وفائق هو وسائل العمل وأدواته، وهكذا قامت الاشتراكية العلمية على حقيقة أساسية وهى أن تحليل تاريخ وسائل العمل وأدواته يمكننا من متابعة الملامح الأساسية لمجمل تاريخ الفعل المتداخل بين المجتمع (الإنسان) والطبيعة (البيئة)، أى تاريخ نمو قوى الإنتاج الذى يفرض بتصاعده وتقدمه تغيراً فى علاقات الإنتاج، وأثمر هذا التحليل عن تصورات علمية حول فائض القيمة، والعلاقات بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وضرورة السيطرة الاجتماعية على أدوات الإنتاج، ولزوم تحرير الإنسان من اغترابه عن عمله ومجتمعه وبيئته، وانتقال الرأسمالية إلى نظام دولى ودخولها مرحلة الإمبريالية، وممارساتها لاستغلال شعوب المستعمرات السابقة بعد أن حصلت بلدانها على استقلالها السياسى، وغير ذلك من المفاهيم العلمية حول النظام الرأسمالى والتناقضات الدافعة لحركته والصراعات المفضية إلى الاشتراكية.

إلا أن هذه التركيبة التى استمرت طوال تاريخ المجتمعات البشرية، وأسفر تحليلها عن هذه النتائج العلمية والعملية، قد طرأ عليها تغير جذرى منذ حوالى ٤٥ عاما، فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية، فقد تطورت وسائل العمل وأدواته إلى حد بعيد المدى جعلها تؤثر بحسم فى الإنسان نفسه لتهدده بالفناء وفى البيئة لتدمرها تدميرا، وأصبح من الممكن القول

إن نمو العلاقات بين الإنسان والطبيعة يشكل الآن تناقضا بالغ التأثير لأنهما يتعرضان لتغيرات جذرية، فالإنسان يواجه نموا هائلا فى قوى إنتاجه بقدر ما يواجه الفناء، والطبيعة تواجه تعديلات عميقة فى بنيتها بقدر ما تواجه الدمار، هذا التغيير الجذرى هو ما ينبغى أن ندخله فى الحساب عند تحديد معالم حركة المجتمع البشرى ومراحل نموه مستقبلا. فهل هذا النسق الجديد من التناقضات يتطلب قوانين جديدة لتفسير حركة نمو المجتمع ومراحلها بعد أن لم يعد من الممكن تفسير هذه الحركة بالعلاقة بين العمل ورأس المال فحسب وبعد أن أصبح من الضرورى النظر فيما بينهما من علاقة تناقض حاد ووحدة وثيقة مع الطبيعة فى نفس الوقت؟ هل القوانين الراهنة التى تطرحها الاشتراكية العلمية تجيب على ما يطرحه الواقع من أسئلة فى ظل الثورة الصناعية وأن الأمر يدعو إلى اكتشاف قوانين أخرى لتحديد المسار نحو الاشتراكية فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية خاصة وبعد أن أصبح التناقض بين الإنسان والطبيعة له فعل حاسم فى نمو قوى الإنتاج؟

من الصعب الإجابة على هذا السؤال، غير أنه سؤال لا غرابة فيه، فلقد قدم «إينشتين» قوانينه لتفسير نسق ونظام للكون، ولم يكن ذلك يعنى على الإطلاق أن القوانين التى وضعها «نيوتن» من قبل لتفسير نسق آخر كانت خاطئة، وهذا الكلام إن صح على علوم الطبيعة فأولى أن يصح على علوم الاجتماع والاقتصاد والسياسة.

٦ - **إن التكوينات** الراهنة للنظرية العامة للاشتراكية العلمية لم تعد كافية لتفسير ما يجرى فى عالمنا اليوم فهى تتعرض الآن لأزمة لن تتخلص منها إلا بإعادة النظر فى بعض جوانبها بل وفى بعض القوانين

الاقتصادية والاجتماعية، وسيكون الخطر داهما على مسيرة النضال من أجل الاشتراكية ما لم يتواصل العمل الدؤوب لتجديد مكوناتها ونسقها.

ولا ينبغى أن يحول ذلك دون مواصلة الكفاح من أجل الاشتراكية على أساس ما يمكن التوصل إليه من مفاهيم وتصورات جديدة لاختبارها فى التطبيق، ثم أولا وقبل أى شىء، لتنميتها من أجل تعديل النسق العام لفكر الاشتراكية على ضوء مجمل الخبرات التاريخية الراهنة، ويؤكد لنا ما جرى بعد قيام أول دولة اشتراكية فى التاريخ سلامة هذا المسلك، شريطة ألا نسقط فى أخطاء متفاقمة، إذ لم تكن الاشتراكية العلمية قد قدمت مفاهيم وتصورات واضحة حول قوانين بناء الاشتراكية وتشييدها، ومع ذلك لم يكن مقبولا أو معقولا ألا يتم البدء بالتشييد الاشتراكى، فكانت المخططات المركزية خلال حروب التدخل الإمبريالى ثم كانت «السياسة الاقتصادية الجديدة» بعد إزالة خطر التدخل العسكرى، ثم جاء بعد ذلك «ستالين» الذى أطاح «بالسياسة الاقتصادية الجديدة» ليفرض من فوق وبشكل مجرد علاقات إنتاج لا تستقيم مع مستوى نمو قوى الإنتاج فى دولة تسودها عوامل التخلف المتبقية من عهود القيصرية. وكانت العاقبة الوخيمة، إذ أصبحت الأمور تسير بتوجيهات إدارية صادرة من قيادة الحزب وسكرتيرها العام وساد الجمود فكر الاشتراكية العلمية.

وما يواجه الفكر الاشتراكى العلمى اليوم هو أبعد من ذلك خطرا إذا ما استمر الجمود على ما كان عليه بسبب النمو المتسارع للتناقض بين الإنسان (ومجتمعه) والطبيعة (وبيئتها)، وبسبب تعاظم فعل هذا التناقض فى تنمية قوى الإنتاج التى أخذت أبعادا قاصية أسفرت عن تشكيل اقتصاد

عالمى من ناحية وأدت إلى نتائج قد تفنى البشرية وتدمر البيئة من ناحية أخرى.

هذا التغيير الجذرى هو نقطة تحول حاسمة وسيظل ما دامت المجتمعات البشرية، وحتى لو تصورنا نظريا أن القدرة ستتوفر للإنسان كى يتجنب إعادة النتائج السلبية التى تهدده وبيئته بالفناء فإن تواصل نمو قوى الإنتاج بالمعدلات التى تفرضها الثورة العلمية التكنولوجية، وخاصة مع وجود النظام الرأسمالى، سينطوى دائما على خطر إعادة إنتاج هذه النتائج، وهذا يفرض علينا إنجاز مهمة أساسية تعلو على كل المهام الأخرى وهى العمل على إزالة النتائج السلبية القائمة الآن بتكثيف إدراك كل القوى للخطر الداهم الذى يحل بها جميعا، ثم بالعمل على تجنب إعادة إنتاج هذه النتائج السلبية مستقبلا، أى أن التناقض بين الإنسان والطبيعة سيستمر ليكون الحاضنة التى تطوى داخلها كل التناقضات الاجتماعية والاقتصادية وتتفاعل معها جدليا.

ولا شك أن الإمساك بهذا التغيير الجذرى الذى طرأ على الواقع الذى تعيشه المجتمعات البشرية منذ حوالى ٤٥ عاما لا يعنى فى ذاته اكتشاف النسق الفكرى للاشتراكية فى عصر الثورة العلمية التكنولوجية غير أن تبينه وتحديد معالمه هو نقطة البدء التى تسمح لنا باستنتاج عدد من التصورات الجديدة والكفاح على هديها من أجل تحديد معالم النهج الجديد للتحرر من الهيمنة الإمبريالية وللوصول إلى الاشتراكية وللتشييد الاشتراكى ثم لتجديد هذا التشييد وتنميته باستمرار.

٧ - وقد خلق نمو العلاقات بين الإنسان والطبيعة والمعالجة الخاطئة

لهذا النمو أزمة عارمة لا بد من اكتشاف حلول لها ، واختلفت الاستجابة من نظام لآخر، إذ سارعت الرأسمالية بتعديل مواقفها وسياساتها حتى تواجه احتياجات الثورة العلمية التكنولوجية وتواصل بكفاءة استغلال وقهر الطبقة العاملة فى بلدانها والشعوب فى بلدان العالم الثالث، وهى وإن ظلت ولا تزال تعانى من أزمة بنيوية تتمثل فى المنافسة العنيفة بين مراكزها وفى الانتشار الثابت للبطالة والتفاقم المستمر للتضخم والعجز الدائم فى موازين المدفوعات والتجارة والانهيارات المستمرة فى أسواق المال فإنها تمكنت من الإفادة من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية لتطيل من عمرها ، ولم تعد الرأسمالية تعانى سكرات الموت ولم يعد الكلام عن قرب انتقال العالم من الرأسمالية إلى الاشتراكية صحيحا.

وقد تم تعديل الملكية من الرأسمالية الصغيرة إلى الرأسمالية المانوفاكتورية إلى الشركات المساهمة إلى الاحتكارات إلى تدخل الدولة لزيادة الانفاق ثم إلى شركات تتجاوز القوميات Transnational ، وتم تعديل فى الطبقة المالكة لتضم إليها أعدادا من العلماء والتكنولوجيين والإداريين والفنيين والفنانين بالإضافة إلى قطاعات واسعة من المساهمين وإن ظلت كل الأمور فى قبضة المالكين الكبار، وحدث تطور فى بنية الطبقة العاملة لتصبح القطاعات العاملة ذهنيا هى القطاعات الطليعية ثم لتتعاظم الخدمات بفضل كفاحها من ناحية ولأن العمل فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية يتطلب مستوى رفيعا من التدريب ومعرفة واسعة بمجال التخصص ثم تغييرا مستمرا فى مجال العمل يواكبه تنوع فى التدريب والتعليم، كما احتفظت الأنظمة الرأسمالية ببعض هياكل المجتمع المدنى مما

مكن الجماهير من ممارسة بعض الحقوق ومن بينها حق الضغط على الحكومات وحق بناء رأى عام متعدّد الاتجاهات.

أما النظام الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى فإنه على الرغم من إنجازاته العظيمة لصالح الشعوب السوفيتية ودوره الثورى تضامنا مع نضال الشعوب فقد واجه صعوبات جمة بسبب محاولات الرأسمالية تدمير الدولة الاشتراكية الوليدة بقوة السلاح، ثم بسبب الحصار المضروب على أول دولة اشتراكية فى التاريخ لتقويضها من الداخل، ثم أضيفت إلى ذلك تغييرات سلبية بدأت بالتخلى عن «السياسة الاقتصادية الجديدة» التى وضعها «لينين» لتنمية قوى الإنتاج المتخلفة عن روسيا القيصرية، ثم بفرض شكل إدارى بيروقراطى للاشتراكية من أجل الإسراع بتشكيل علاقات إنتاج فى الريف بطريقة قسْرية صاحبها انتهاك لحقوق الإنسان، ثم استمر التطبيق الاشتراكى على حاله من الجمود بعد الحرب العالمية الثانية مع تراكم الأخطاء بلا علاج حتى كانت سنوات السبعينيات وأوائل الثمانينيات فحل الركود تماما فى الفكر والتطبيق حتى واجه النظام أزمة عنيفة فى منتصف الثمانينيات بعد أن أصبحت الدولة بأجهزتها البيروقراطية هى المسيطرة على وسائل الإنتاج دون الشعب العامل وبعد أن أصبحت صاحبة السلطة تمارسها على الشعب العامل، وبعد أن تجمدت علاقات الإنتاج الاشتراكى بلا تعديل الأمر الذى حال دون نمو قوى الإنتاج اللازم للإفادة من الثورة العلمية التكنولوجية، ثم خلا المجتمع الاشتراكى من هياكل المجتمع المدنى وممارساته الديمقراطية، وعالج الحزب شئون الدولة والشعب بأسلوب إدارى وبمركزية مثقلة بالأساليب البيروقراطية، فسادت الجماهير حالة من الاغتراب وعدم

الأكثرات، وبدا واضحا بعد المسافة بين حرمان الرأسماليين من ملكية وسائل الإنتاج بسيطرة الدولة عليها وبين تحقيق الاشتراكية وتحرير العمل ليكونا أساسا للتنمية الشاملة للإنسان.

على أن ما تواجهه شعوب بلدان العالم الثالث هو الكارثة بعينها، فهى وفصائلها السياسية لم تدرك حتى الآن أنها بدورها فى حاجة إلى ثورة فكرية لتغيّر من مسارها الثورى وتصوراتها المستقبلية وبرامجها العملية تغييرا جذريا، فهى وأحزابها التقدمية لا تزال تجتر ما مضى من أفكار وتصورات تعودت عليها واطمأنت إليها، وأقصى ما تفعله هو القيام بردود أفعال لما يجرى حولها فى الشرق والغرب دون مواجهة فعالة للحقائق الجديدة التى تطرحها الحياة فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية.

البشرية كلها تواجه أزمة، إذ لم تعد فقط أزمة بنيوية فى النظام الرأسمالى بعد أن أضُيفت إليها أزمة فى التطبيق الاشتراكى وفى النظام الاشتراكى وفى النظرية العامة للاشتراكية مع الأزمة المقيمة فى بلدان العالم الثالث.. إنها أزمة حضارة كل البشر على تنوعها وتناقضها وفى وحدتها بسبب عجزها عن الاستجابة السليمة لمتطلبات الثورة العلمية التكنولوجية ولنتائج هذه الثورة.

وبلدان العالم الثالث هى أضعف الحلقات فى هذه السلسلة، فهى تواجه مثل غيرها من البلدان الرأسمالية والاشتراكية كل الحقائق الجديدة التى

فرضتها الحياة فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية، يضاف إليها تخلف شامل اجتماعى واقتصادى، وامتصاص لمواردها الطبيعية والمالية والبشرية بواسطة القوى الإمبريالية، ثم فقدان مساعدات غالية من بلدان اشتراكية بعد أن أصبحت الأخيرة تنافس هى الأخرى فى سوق الطلب على المساعدات والقروض.

تلك هى حقيقة الأزمة التى تواجهها مصر والأقطار العربية وغيرها من بلدان العالم الثالث، وما لم ننطلق فى سعينا من أرض الواقع الحاضر فإن ما سيحدث هو مجرد التقاط بعض الأفكار التى تتردد هنا وهناك دون بحث جاد عن حلول للأزمة التي تواجهها هذه البلدان، وأخطر من ذلك أن نعيد ونكرر ما مضى من أفكار كانت تنفع فى ظروف أخرى لتفسير وتغيير واقع آخر.

٨ - على أن الكلام حتى الآن نظرى ومن المفيد أن نتبين أطرافا مما قيل بشكل عينى ملموس حتى نعرف مدى ما يتطلبه الواقع الجديد من تغيرات جذرية فى تصوراتنا وسياساتنا لتفسيره وتغييره.

فمنذ سنوات أصبح أكيدا أن إسرائيل تملك أسلحة نووية بعد دراسة قام بها العلماء لوثائق وصور قدمها «فانونو» الذى كان يعمل فى مفاعل ديمونة بإسرائيل وبعد ما أعلن العالم الفرنسى Perrin الذى كان يشرف على إنتاج الأسلحة النووية فى فرنسا أن تعاونا كان قائما بين إسرائيل وفرنسا لتبادل المعلومات حول إنتاج هذه الأسلحة حتى جاء ديجول وقرر وقف هذا التعاون.

وردا على هذا الخطر سعت بلدان عربية إلى إنتاج أسلحة أخرى للدمار الشامل هى الأسلحة الكيماوية كما سعت دول عربية إلى امتلاك وإنتاج

صواريخ متوسطة وبعيدة المدى لتنقل هذه الأسلحة وتوجهها من قواعد بعيدة عن إسرائيل لتصيب أهدافا فى هذا الكيان الصهيونى.

ثم تطور الموقف خلال عام ١٩٩٠ حين واجه العراق تهديدا من إسرائيل وأمريكا فأعلن صدام حسين، رئيس دولة العراق عزمه على تدمير نصف إسرائيل بالسلاح الكيماوى إذا ما حاولت العدوان على العراق، ثم صرح بعد ذلك بأن استخدام العراق للسلاح الكيماوى لن يكون إلا إذا استخدمت إسرائيل أسلحة نووية ضد العراق أو أى بلد عربى آخر، ثم تم إطلاق الصواريخ من قواعد بعيدة فى العراق لتصيب تل أبيب بعد بدء القتال خلال أزمة الخليج.

هكذا أصبحت شعوب وبلدان الشرق الأوسط تتعرض لخطر الفناء من أسلحة الدمار الشامل كما هو حال شعوب بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية، بل إن هذه الأخطار أشد تفاقما فى الشرق الأوسط لأسباب عديدة، منها انتشار هذه الأسلحة فى منطقة تتزاحم فيها النزاعات المسلحة مما يزيد من احتمال استخدامها، كذلك فإن استخدام السلاح الكيماوى فى حدود الردع (أى لردع الطرف الآخر ومنعه من بدء القتال) لم تتم بشأنه دراسات كما تمت بالنسبة للأسلحة النووية الأمر الذى يدفع إلى استخدامه فعلا، كما أن تنفيذ سيناريو الردع (دون الاستخدام الفعلى للسلاح) يتطلب توفر معلومات واسعة ودقيقة حول تحركات قوات مختلف الأطراف وهو ما لا يتوفر لكثير من بلدان المنطقة وخاصة البلدان العربية، ثم إن السلاح الكيماوى قد استخدم فعلا فى حروب الشرق الأوسط مما ييسر استخدامه مستقبلا، وخطورة ذلك أن استخدامه ضد إسرائيل أو أمريكا قد يعنى إطلاق الأسلحة

النووية من مكامنها لتدمير المجتمعات العربية.

ما نحن بصدده جد خطير، فهو يتصل بحياة الشعوب ووجودها فى منطقة الشرق الأوسط. ولهذا أقر الملوك والرؤساء العرب فى مؤتمرهم الطارئ الذى عقد فى بغداد عام ١٩٩٠ قرارا يقضى بالعمل على إخلاء الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، والظن أن الأحزاب السياسية العربية وخاصة أحزاب الاشتراكية العلمية ستدرج هذا الشعار فى برامجها فى فقرة لا تزيد عن سطر أو سطرين، إلا أن الأمر ليس بهذه البساطة.

ذلك لأن السلام ليس مجرد شعارات تُروّج بين الناس كما يتصور البعض بل هو استراتيجية شاملة وتكتيك معقد يتصلان بأمن الشعوب خاصة إذا تعلق الأمر بأسلحة الدمار الشامل، فحين نعمل على إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل إنما نعمل فى نفس الوقت على إنشاء نظام يضمن التخلى عن الصراع المسلح بين إسرائيل والبلدان العربية تجنبا لاستخدام هذه الأسلحة، ويضمن عدم وجود هذه الأسلحة أو إنتاجها أو استخدامها فى بلدان المنطقة، وذلك يقتضى وضع نظام للتفتيش الدقيق على المصانع الكيماوية والبيولوجية والمؤسسات النووية وعلى كافة القواعد العسكرية فى إسرائيل والأقطار العربية، ويعنى ذلك أن كلا من الجانبين سيُبْلغ بالمعلومات اللازمة كى يتحقق الطرف الآخر من عدم وجود الأسلحة، ومن ثم يكون كل منهما مكشوفا عاريا أمام الآخر، وهذا كله يعنى آخر الأمر قيام نظام من الأمن المشترك يضم كل الأطراف المعنية.

والواقع أن العلاقات بين نزع السلاح والأمن معقدة مثلما كانت العلاقة

بين سباق التسلح والأمن، فلقد صاحب سباق التسلح وإقامة صروح البناء العسكرى مخططات تكتيكية واستراتيجية لتشغيل هذه الترسانة إذا دعت الضرورة، أو لاستخدامها قوة رادعة لمنع القتال، وكذلك تصاحب عمليات نزع السلاح مخططات تكتيكية واستراتيجية لضمان الأمن لمختلف الأطراف، والقاعدة العامة هى أنه كلما تعمق نزع السلاح بين الأطراف كلما سعت إلى البحث عن مزيد من الضمانات الأمنية بديلا عن السلاح الذى دمر، وهذه الضمانات هى إجراءات أمنية متبادلة ومشتركة، ومن ثم يتخلق فى نهاية الأمر نظام من الأمن المشترك يقوم على خطة استراتيجية لتوفير الأمن المتكافىء لبلدان المنطقة، وهذا يعنى استحالة بحث هذه القضية بمعزل عن قضايا المنطقة الأخرى وفى مقدمتها القضية الفلسطينية.

ولا يُقصد بهذا الكلام على الإطلاق أن الصراع بين الصهيونية وحركة التحرير العربية سيتوقف فتصفية الصهيونية الشوفينية التوسعية من الشرق الأوسط هدف ثابت، كما لا ينفى على الإطلاق استمرار الصراع بأشكال أخرى غير النزاع المسلح لأن ما بين الشعوب العربية والكيان الصهيونى من تناقض هو موضوعى ولا يجدى تجاهله، ثم لا ينبغى أن يحتج المرء بالقضية الفلسطينية لرفض هذا التصور لأن المشروع الفلسطينى يتفق معه كل الاتفاق فهو يطلب السلام مع الطرف الإسرائيلى ولكنه لا ينفى الصراع فى المستقبل كظاهرة موضوعية لا مفر من تحققها.

نحن إذن، أمام خيارين: الاستمرار فى الصراع المسلح مع احتمال استخدام أسلحة الدمار الشامل لإبادة شعوب المنطقة (وهذا لا يقبله غير مجنون) أو تجنب الحروب واللجوء إلى الصراع بأشكال أخرى وإلى المنافسة

فى ميادين أخرى لاحتواء وتصفية التناقض بين الكيان الصهيونى وحركة التحرير العربية لصالح الشعوب. وهذا تحول جذرى فى مسار الصراع فى الشرق الأوسط بعد أن تبنى أطراف النزاع خيار أسلحة الدمار الشامل وأعلن البعض عزمه على استخدامها.. وهكذا، بعد أن كان الصراع بين الطرفين بمختلف الأشكال المسلحة متواصلا ومستمرا بغية تصفية الطابع العدوانى والاستعمارى والاستيطانى المتمثل فى الكيان الصهيونى حتى يستقر السلام ويتوطد آخر الأمر أصبح علينا تجنب الحروب الفانية بين إسرائيل والأقطار العربية وإجبار الأطراف الأخرى على ذلك ليصبح الأمن المتكافىء إطارا للصراع بأساليب أخرى وفى مجالات أخرى لتصفية التناقض وتقويض السياسة الاستعمارية الاستيطانية فى المنطقة. ولا بد لأى برنامج أن يحدد موقفا من هذا النهج الجديد وأن يرسم له استراتيجيته وتكتيكه لتحقيق الهدف.

وهنا تبرز الأهمية البالغة للمشروع العربى فى مجالات الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والمعرفة الإنسانية العامة ثم فى مجالات الحقوق الديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ أن تفوق هذا المشروع على المشروع الصهيونى لا يعنى فحسب الانتصار فى المنافسة بل سيؤدى إلى فرض نظام إقليمى على مجمل المنطقة تتوفر فيه الشروط لتقليص تفوق الصهيونية وتصفيتها آخر الأمر ولاستيعاب التكوينات البشرية التى تستند إليها. والمهم، هو أن يتفوق المشروع العربى اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وديمقراطيا وإنسانيا، وشرط ذلك ألا ينفصل عن الصراع الدؤوب والواعى لتوطيد قيم ومصالح التحرر فى كل الأقطار العربية وفى كل الشرق الأوسط

وذلك كله يعنى أن إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل هو جزء من مخطط استراتيجى شامل للأمة العربية، ولكل شعوب المنطقة.

وثمة خطران يهددان هذا المشروع لا بد من تجنبهما : الأول هو أن يحاول البعض تحت عباءة التسوية السلمية الجارية للنزاع فى الشرق الأوسط الاستسلام لإسرائيل والخضوع لمشروع «السلام الأمريكى» وذلك بالتخلى عن الشروط اللازمة لتوطيد قيم ومصالح التحرر فى كل قطر وفى مجمل المنطقة مما يعنى استثمار الصراع القائم لصالح الصهيونية والإمبريالية، ولعل من أهم مجالات الصراع المقبل نوع العلاقات التى ستنشأ بين البرجوازية الصهيونية والبرجوازيات المحلية فى الأقطار العربية وسعى الإمبريالية إلى خلق قاعدة اقتصادية وتكنولوجية كبيرة فى إسرائيل تعينها على توطيد هيمنتها على المنطقة. والخطر الثانى يتمثل فى سعى أمريكا وإسرائيل إلى فرض مشروع يُخلّ بشروط السلام الأساسية مثل الإصرار على رفض مبدأ الأمن المتكافىء بين مختلف الأطراف فى المنطقة فلا يمكن القبول بنزع السلاح النووى وغير النووى ما لم تخضع له إسرائيل وأمريكا كل الخضوع لأن لكليهما أسلحة دمار شامل منتشرة فى الشرق الأوسط وفى المياه المحيطة به، ولا يمكن التنازل عن توفير الكفاية من الأمن العسكرى العربى إذا ما أصرّت إسرائيل على تعظيم قدرتها العسكرية، ثم لا يمكن الرضى بأى شكل من أشكال الوجود العسكرى الأجنبى فى المنطقة. وعلينا الالتزام بهذه الشروط مع الإصرار على السعى إلى السلام لأنه كفيل بلجم النزعة العدوانية والتوسعية للإمبرالية والصهيونية وبتوفير مئات الآلاف من ملايين الدولارات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية.

كذلك سيطرأ على سياستنا فى الشرق الأوسط تغير جذرى إذا تناولنا قضايا الأمن البيئى وفى المقدمة منها قضية توفير المياه، فمصر واحدة من تسع دول إفريقية تعيش فى حوض نهر النيل وتستقى من مياهه، ولأن مصر تقع عند مصب النهر فسيكون فى مقدور دول المنبع وفى مقدمتها أثيوبيا أن تتحكم فى كمية المياه التى تصلها، ولو حدث ونزل هذا الخطر عليها فسيعنى ذلك موت مصرو فناء شعبها، وكذلك يشترك العراق وسوريا وتركيا فى حوض نهر الفرات الذى ينبع من الأراضى التركية، وقد بدا الخطر داهما بعد أن أنشأت تركيا سد «أتاتورك» ليحجز مياه النهر ويوقف سريانه إلى العراق وسوريا إذا أرادت ذلك.

وإذا كانت تلك الأخطار البيئية قد شجعت إسرائيل على السعى حثيثا إلى التعاون مع تركيا وأثيوبيا لإحكام المؤامرة على شعوب الأمة العربية فإنها فى نفس الوقت تشن حروبا وتستولى على أراضى عربية لضمان ورود المياه إليها، وقد كان من أسباب قيام إسرائيل بعدوان عام ١٩٦٧ هو السيطرة على مياه نهر الأردن واليرموك كما أن القصد الأساسى لاستمرار احتلالها لجنوب لبنان هو السيطرة على مياه الليطانى والزهرانى.

وتشترك ليبيا مع مصر وتشاد ودول إفريقية أخرى فى خزان ضخم من المياه يرقد تحت رمال الصحراء، واستغلال هذا الخزان يتطلب تعاونا بين هذه الدول على أساس توازن المصالح وتكافؤها تجنبا لنزاعات وحروب يمكن أن تنشأ.

إن مسألة توفيرالمياه فى الشرق الأوسط والشمال الإفريقى تطرح جديدا على قضايا الأمن العربى، إذ لا بد أن يكتسب تكوينا جديدا بالغ الأهمية يتمثل فى الأمن البيئى، وتفرض قضايا الأمن البيئى على الأقطار العربية

أن يكتسب هذا النظام أبعادا تربطه بأقطار أخرى وفى المقدمة منها أثيوبيا وتركيا وأوغندا وتشاد، فثمة أمور تجمع هذه البلدان مع عدد من الأقطار العربية لتحكم عليها بالحياة أو بالموت.

وكذلك ستتغير مفاهيم الوحدة العربية لو تم تناولها على ضوء قضايا التخلف الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى يستبد بالأقطار العربية.

فالملاحظ أن قيام الوحدة العربية لم يعد يستقيم مع دعاوى التاريخ واللغة والثقافة والقيم الروحية فقط رغم كثرة أحاديث القوميين والإسلاميين العرب، فما وفرت هذه العوامل علاقات مستقرة بين هذه الأقطار ناهيك عن الوحدة المنشودة، إنما اشتدت بينها عوامل الفرقة والانفصال بل وقامت بينها نزاعات وحروب، يشهد على ذلك غزو العراق للكويت وما ترتب عليه من نشوب حرب فى منطقة الخليج.

والملاحظ أيضا قيام وحدة متنامية بين بلدان أوروبا الغربية على أساس المشروع الاقتصادى المتكامل واستنادا إلى اعتماد متبادل تحكمه علاقات اقتصادية وتجارية متكافئة، وقد حدث ذلك على الرغم من تباين المقومات التاريخية لدول هذه الوحدة واختلاف لغاتها وتعدد ثقافتها ومذاهبها الدينية.

وإذا كان ماضى الأمة العربية يشير إلى كفاية المقومات التاريخية واللغوية والثقافية والروحية لتثبيت هويتها ووحدتها. فإن الحاضر المحكوم بشروط الثورة العلمية التكنولوجية يؤكد على أن العوامل الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية والعلمية هى الحاسمة لإقامة وحدة (أو اتحاد) مستقرة تسندها وتدعمها المقومات التاريخية واللغوية والروحية، ذلك لأن

أهم أسباب الانفصال والفرقة بين الأقطار العربية اليوم يرجع إلى النفوذ القوى للعلاقات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية والسياسية غير المتكافئة التى تسود الاعتماد المتبادل بين كل من هذه الأقطار وبين المراكز الرأسمالية وشركاتها فوق القومية (الأجنبية)، وما من سبيل لتوفير الشروط الجوهرية للوحدة إلا بتنفيذ مشروع عربى مشترك للقضاء على التخلف الاقتصادى والاجتماعى والتكنولوجى والعلمى والسياسى باعتباره المهمة الرئيسية أمام كافة الأقطار العربية على أن يؤكد هذا المشروع فى نفس الوقت عوامل التكامل بين هذه الأقطار وعلى أن تتفوق هذه العوامل على هيمنة المراكز الرأسمالية وشركاتها فوق القومية (الأجنبية).

ويقينا إن إنجاز هذا المشروع العربى سيكون كذلك قاعدة الأساس التى سيستند إليها الصراع العربى ضد إسرائيل فى المستقبل إذا ما توقفت الحروب بين الطرفين بسبب الردع النووى أو إذا ما أتخذت خطوات أمنية مشتركة فى مجمل منطقة الشرق الأوسط فى حالة إزالة أسلحة الدمار الشامل من المنطقة.

وكذلك ستتغيّر سياسات ومفاهيم أخرى لو أعدنا النظر فى قضايانا القطرية والقومية والدولية على ضوء النتائج الكونية الأخرى التى أسفرت عنها الثورة العلمية التكنولوجية والتى تتصل بالقيم والمصالح الإنسانية العامة وستُشكل هذه النتائج الكونية بقيمها الإنسانية القاعدة العامة التى يتم فى إطارها الصراع الطبقى حول قضايا أخرى، اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتداخل مع الأولى فى علاقات جدلية وفى مسيرة واحدة دفاعا عن مصالح كل البشرية ومع مصالح العمال والكادحين والشعوب المقهورة

لأن مصالح المستغَلّين تتفق - فى التحليل الأخير - مع مصالح الإنسانية ملتزمة بها، مشروطة بانتصارها.

ومما يلفت النظر أن هذه القضايا على كثرتها وأهميتها لم تكن بين مهام كانت تشغلنا حين كان التصور أننا بسبيل «الانتقال» إلى الاشتراكية ثم أنها لم تطرح حتى الآن فى برامجنا.

وهذا يدعونا إلى الحديث عن القضايا الكونية.

القضايا الكونية

١ - يسميها البعض بالقضايا الشاملة، غير أن صيغة الشمول تميّز قضايا أخرى.

ويسميها البعض بالقضايا المعمورية أو الكوكبية غير أن مجالها يمتد ليشمل الفضاء الواسع حول الأرض.

ولهذا يحسن تسميتها بالقضايا الكونية.

وقد أشرنا من قبل إلى العوامل التى أدت إلى ظهور هذه القضايا خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، فهناك نمو فى الوعى الطبقى وفى التناقض بين رأس المال والعمل بعد أن تعاظم نمو قوى الإنتاج، كما تنامى الوعى القومى فى بلدان العالم الثالث والبلدان الرأسمالية وكذلك بلدان شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى، وفى نفس الوقت هناك تعاظم فى نمو العلاقات الاقتصادية والتجارية والدولية وفى الاقتصاد العالمى وفى تأثير السياسة

الاقتصادية والتجارية والدولية وفى الاقتصاد العالمى وفى تأثير السياسة الدولية، ثم أصبح العلم عالميا واكتسبت الحضارة والثقافة والأذواق العامة للناس طابعا عالميا.

هذه الوحدة وما تنطوى عليها من تكوينات متنوعة ومتناقضة هى الظاهرة السائدة.

وقد دفعت الثورة العلمية التكنولوجية نحو كل ذلك بقوة بعد أن وفرت للإنسان أدوات ووسائل هائلة لم يعرف لها مثيلا من قبل استخدمها فى تعظيم تفاعله مع الطبيعة (البيئة) مما أفضى إلى نمو لقوى الإنتاج تجاوز كل الحدود القومية وامتد ليشمل العالم كله ثم امتد إلى قاع المحيطات ثم امتد ليخترق الفضاء نحو الكون الواسع، وساعد على ذلك تراكم ضخم للمعلومات وسرعة فائقة فى إنتاجها ومعالجتها ونقلها وتخزينها.

وهذا الذى حدث لم يكن كله خيرا للبشر، فبقدر ما كان الإنتاج لفائدة الإنسان عظيما كان خطر التدمير مهولا.

فالرأسمالية لم ترحم البيئة ومواردها وهى تسعى نحو الربح، فكان نهبها وتبديدها وتدميرها فى معظم الأحيان مباحا ما دام الربح متاحا، ولم تحترم أنساق البيئة. وتحولت الطاقة والأدوات البانية إلى أسلحة دمار شامل من أجل السيطرة على مقدرات الشعوب. إن ممارسات الاستغلال الرأسمالى ضد الطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية وضد شعوب البلدان النامية هى أخطر الأسباب التى أدت إلى تفاقم العدوان على أنساق البيئة وكذلك على مواردها ثم تحويلها إلى أدوات للتمكين من قهر الشعوب واستغلالها، وكان

الخطر سيكون أشد وبالا لولا نضال الجماهير ومنظماتها من أجل حماية البيئة والسلام.

غير أن الاشتراكية قد ارتكبت هى الأخرى أخطاء أدّت إلى تشويه قوى الإنتاج وفى مقدمتها الإنسان نفسه، وإلى تشويه علاقات الإنتاج وفى مقدمتها ملكية الدولة البيروقراطية، وكان صعبا بسبب ذلك أن تراعى الأصول فى العلاقة مع البيئة ومواردها وانساقها فلحقها الدمار.

وشعوب بلدان العالم الثالث قد لاحقها الفقر واشتد عليها بسبب تخلف البنى الاجتماعية وبسبب استمرار استغلال مقدرات هذه الشعوب على يد قوى الإمبريالية، فكان الفقر نفسه عاملا على تدمير موارد البيئة واستهلاكها بشكل عشوائى من أجل البقاء - مجرد البقاء - ودون مراعاة لاحتياجات التنمية المتواصلة حماية لمصالح الأجيال القادمة.

لقد دمر الإنسان بيئته فانتقمت البيئة بدورها من الإنسان واشهرت فى وجهه خطر الإبادة الشاملة والفناء، ونشأ عن كل ذلك ما يعرف بالقضايا الكونية.

وقد اهتم علماء المجتمعات الرأسمالية قبل غيرهم ببحث هذه القضايا واختلفوا حول عددها وأسباب نشوئها ونتائجها، ومن بعدهم جاء علماء المجتمعات الاشتراكية وانكبوا على دراستها مستفيدين كل الفائدة من الدراسات السابقة مؤكدين على أهمية البعد الطبقى عند نشوء هذه القضايا وعند علاجها، ثم امتدت أبحاث علماء الشرق والغرب لتشمل مجالى الاجتماع والسياسة لما للقضايا الكونية من تأثير كبير فيهما.

إلا أن الاستخلاصات الأيديولوجية والتصورات الفكرية للاشتراكية العلمية ارتباطا بهذه القضايا الكونية لم تتبلور إلا بعد أن راجت الدعوة إلى المكاشفة وإعادة البناء، ولا يعنى ذلك أن ظهورها كان مفاجئا وبلا مقدمات، فالمتتبع لأعمال علماء الاشتراكية العلمية فى الاتحاد السوفيتى سيجد إشارات واضحة إلى أهمية هذه الأفكار مثل مقولات الاعتماد المتبادل وشمولية الحضارة الإنسانية، وتوازن المصالح، ووجود عناصر متشابهة فى النظامين الاجتماعيين المختلفين..إلخ، إلا أن هذه التصورات لم تتبلور ليتم تبنيها كجزء من النسق الفكرى وكأساس للسياسة الداخلية والخارجية وللبرنامج إلا بعد وصول جورباتشوف وصحبه إلى قيادة الحزب والدولة والمنظمات الجماهيرية، ثم توالى بعد ذلك التطوير لهذه الأفكار كما تتابعت التطبيقات السليمة والخاطئة لها.

٢- تتوزع النتائج السلبية للقضايا الكونية وفقا لمصادرها

* وأبرزها هى قضية الأسلحة النووية (وغيرها من أسلحة الدمار الشامل) التى سيسفر استخدامها فى الحرب عن خسائر مادية وبشرية لا يمكن أن تتحملها الأطراف المشاركة، ومن ثم لن يكون هناك منتصر إنما الهزيمة ستحل بالجميع، وأخطر من ذلك أن استخدام الأسلحة النووية بطاقة تفجيرية معينة سيؤدى إلى نشوء ما يعرف بالشتاء النووى الذى سيستمر عدة أشهر بسبب انتشار السحب الكثيفة من الغبار والدخان والسخام التى

تغطى الشمس وتمنع وصول حرارتها إلى الأرض فيعم الظلام وتنخفض درجة الحرارة بنسبة كبيرة (إذ تصل إلى حوالى ٤٠ درجة مئوية تحت الصفر فى شبه الجزيرة العربية) الأمر الذى يؤدى إلى تجمد الحياة على الأرض، وقد توصل علماء سوفيت وأمريكيون إلى هذه النتيجة ثم أقرها الاتحاد السوفيتى بعد إجراء أبحاث وتجارب عديدة كما أقرتها الإدارة الأمريكية فى عهد الرئيس ريجان.

وقد لا يؤدى استخدام أسلحة الدمار الشامل فى مناطق العالم الثالث، وتحديدا فى منطقة الشرق الأوسط والخليج، إلى ظهور شتاء نووى لاستبعاد حدوث مواجهة نووية بين أمريكا والاتحاد السوفيتى ارتباطا بنزاعات المنطقة، ولكن ما سيستخدم من أسلحة دمار شامل ستكون كافية لتدمير مجتمعات المنطقة وحضاراتها، العربية منها وغير العربية.

* ومن النتائج السلبية للقضايا الكونية ما يرجع بشكل مباشر إلى ما تتعرض له البيئة من تدمير على يد الإنسان.

فهناك العدوان على أنساق البيئة بسبب انتشار التلوث والملوثات وبسبب انتشار غازات تؤثر فى طبقة الأوزون، تؤدى إلى ارتفاع فى درجة الحرارة ثم ما ينتج عن ذلك من عواقب وخيمة.

وهناك تبديد الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد مثل الطاقة والمواد الأولية نتيجة للنهب الإمبريالى لموارد البيئة فى بلدان العالم الثالث ثم لفقر شعوب هذه البلدان الذى يضطرها إلى استهلاك مواردها بشكل عشوائى مما يؤدى إلى اختفاء بعض هذه الموارد ما لم تتم إدارة رشيدة لها.

وهناك تدمير الموارد الطبيعية المتجددة مثل الغابات وتربة الأرض الزراعية والمياه ومملكة الحيوان ومملكة النبات والهواء، واستمرار حياة الإنسان على الأرض يتوقف على توازن انساق هذه الموارد.

كذلك هناك قضايا كونية تتصل بنمو علاقة الإنسان بالبيئة مثل السعى إلى استثمار المواد الأولية والثروة البيولوجية (الغذائية) فى المحيطات والبحار، والاستخدام السلمى للفضاء وموارده بدلا من الإعداد لحرب النجوم، وهذه مجالات تحتاج إلى اختراقات جديدة فى البحث العلمى والتكنولوجى وإلى جهود جماعية من بلدان العالم.

* وتعتبر ظاهرة التخلف السائدة فى بلدان العالم الثالث من أبرز القضايا الكونية لأن استمرارها له تأثير بالغ الضرر على مجمل الاقتصاد العالمى كما يعتبر كارثة اجتماعية واقتصادية تحل بمئات الملايين من البشر يقدرون بحوالى ٦٠٪ من سكان العالم يعيشون فى ١٢٠ بلدا، وقد تزايدت الفجوة بين مستوى معيشتهم ومعيشة الناس فى البلدان المتطورة خلال السنوات الأخيرة، فبعد أن كانت نسبة الفرق بين معيشة المجموعتين هو ١:١١ فى عام ١٩٥٠ أصبحت النسبة ١: ١٣ عام ١٩٧٩ ثم تزايدت الفجوة بمرور الأعوام، ويعنى هذا التدهور أن الأخطار الناجمة عن التخلف فى تزايد مستمر يشهد على ذلك انتشار التصحر والجفاف والمجاعات وعدم توفر الأمن الغذائى وهجرة الملايين الجائعة من الجنوب إلى الشمال وتزايد عدد اللاجئين وتفاقم مشكلة الديون خلال السنوات الأخيرة وما يترتب على كل ذلك من اضطرابات اجتماعية.

* ومن هذه القضايا ما يتصل بالمجتمعات البشرية ومن أبرزها الانفجار السكانى وأثره الكبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة فى بلدان العالم الثالث، وما يصاحب هذا الانفجار من اكتظاظ المدن بالسكان وانهيار الخدمات المتاحة ثم التوسع فى إحياء المقابر والصفيح وما يترتب على ذلك من أمراض اجتماعية ومن انفجارات «جماهيرية» لا ضابط لها.

* كذلك هناك أخطار كونية تتصل بالإنسان كفرد - إذ تتم أبحاث لتغيير العوامل الوراثية للنبات والحيوان من أجل زيادة الإنتاج ولكن خطرها يكون حين تمتد لتغيير العوامل الوراثية للإنسان نفسه، كما أن هناك قضايا تتصل بالإنسان ككائن اجتماعى بسبب الضغوط المكثفة الناجمة عن المشاكل السابقة والتى لا يعثر على حلول لها فيدفع الإنسان دفعا إلى حالة من الاغتراب ويلجأ إلى قوى الغيب أو الخرافة أو إلى تعاطى المخدرات بدلا من أن يعقلها بالوعى والعمل.

٣ - وليست هذه الظواهر قديمة معهودة، بل هى جديدة فى تاريخ البشرية كما تختلف فى مجموعها عن الظواهر الأخرى.

- فهى تنتشر فى كل مكان وتؤثر فى كل الشعوب والأقطار لأن إزالة الغابات الاستوائية وانخفاض كمية المتاح من الأوكسيجين على الأرض لن ينجو منه أحد، وكذلك لن تكون هناك حدود للدول أمام دمار الأسلحة النووية.

- وهى ليست ظواهر عابرة مؤقتة، فلا يعرف أحد متى يأتى أجلها أو متى تنتهى المخاطر الناجمة عنها، وذلك على خلاف بعض القضايا التى يمكن أن يكون أثرها عاما (على كل قطاعات وطبقات الشعب) ولكن تستمر فى فترة معينة محددة مثل الفتنة الطائفية.

- والتعامل مع هذه الظواهر الكونية، سواء بدرء أخطارها أو تنمية ما هو إيجابى منها استزادة من خيراتها، يتطلب تعاون البلدان والشعوب والطبقات والفئات وعامة الناس (وليس فقط قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية) على أن يكون التعاون مستمرا لأن خطرها أو نعيمها مستمر يعم الجميع بلا تفرقة قومية أو عرقية أو أيديولوجية، وإن كانت هناك قوى اجتماعية وسياسية ستبرز ولا شك خلال التعامل مع هذه القضايا الكونية لتكون فى طليعة العاملين المكافحين والمؤثرين فى العملية الجارية لحل هذه القضايا الإنسانية الكبرى، كما ستسعى أشد القوى رجعية إلى مواصلة ممارساتها الاستغلالية دون مراعاة لأنساق البيئة أو للشروط اللازمة لتجنب الحروب فى عصر أسلحة الدمار الشامل.

- والإنسان عاجز عن التكيّف أمام معظم الأخطار الناجمة عنها، وذلك على خلاف ما نجم من نتائج سلبية بسبب نمو قوى الإنتاج فى العصور السابقة، إذ كان الإنسان قادرا دائما على التكيّف مع أخطارها وعلى استيعابها، أما الأخطار الناجمة عن القضايا الكونية فلها طبيعة چيولوچية وكيماوية وفزيائية يعجز التكوين الإنسانى عن احتمالها والتكيّف معها.

- ولأن هذه هى النتيجة التى ستترتب على أخطار الظواهر الكونية

فإن الدراسات بشأنها لا بد أن تكون مستقبلية لأن المطروح هو مستقبل الإنسان ومصيره: وجوده أو فناؤه.

- ومجموعة القضايا الكونية متطورة، فبالأمس القريب لم تكن قضية ندرة المياه من الأخطار الكونية بينما ستكون من أخطر القضايا التى ستواجه شعوب الشرق الأوسط والعالم فى المستقبل القريب، ومن المحتمل أن تصبح قضية الهجرة من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال من القضايا الكونية خلال القرن القادم إذا لم تعالج أسباب التخلف الاجتماعى والاقتصادى فى بلدان العالم الثالث.

٤- والسبيل لحل القضايا الكونية هو تنمية الثورة العلمية التكنولوجية نفسها دون إعادة إنتاج نتائجها السلبية.

فالمرحلة الراهنة لهذه الثورة قد استنفدت إمكاناتها بعد ما وصل العالم إلى مرحلة الخطر بتبديد ما لديه من مواد أولية وطاقة وبالعدوان على أنساق البيئة وبإنتاج أدوات الدمار الشامل، ولهذا ينبغى أن تنتقل الثورة العلمية التكنولوجية إلى مرحلة جديدة.

وإذا كانت التكنولوجية الراهنة سمحت لأمريكا بإنتاج الصلب والألومنيوم والورق والأسمنت بطاقة تقل بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ و٥٠٪ عن الطاقة المستخدمة فى الاتحاد السوفيتى لإنتاج نفس الكمية من هذه المواد فإن تكنولوجيا جديدة لا بد أن تتوفر لتنفيذ المشاريع الضخمة المرجو

تنفيذها مستقبلا دون استخدام كميات ضخمة من الطاقة حتى نتجنب انتهاك ما للبيئة وأنساقها من حقوق.

ونحن فى حاجة إلى أجيال جديدة من أجهزة الكمبيوتر ووسائل الاتصال تتجاوز قدراتها ما لأنظمتها المعروفة حتى الآن لتنمية إنتاج ما يعرف بالذكاء الصناعى، وفى حاجة إلى تحقيق اختراقات عميقة فى مجالات العلوم والتكنولوجيا كى نوفر للإنسان بيئته على الأرض وهو يتنقل بين الأقمار والكواكب، وفى حاجة إلى إنتاج تكنولوجيا جديدة تسمح باستغلال الموارد فى قاع المحيطات وفى الكون الشاسع، كما أن تفاقم التخلف الاقتصادى والاجتماعى والسعى إلى تضييق الفجوة بين المستوى المتدنى لإنتاجية العمل فى بلدان العالم الثالث ومستواها المرتفع فى بلدان الشمال المتطورة والوفاء بالاحتياجات العاجلة من الغذاء لإنقاذ مئات الملايين من المجاعات وسوء التغذية وحل المشاكل الناجمة عن الزيادة الضخمة فى عدد السكان يتطلب استخدام أضعاف أضعاف ما هو مستخدم الآن من مواد وطاقة وموارد متجددة، الأمر الذى يقتضى تحقق قفزات واسعة فى العلوم والتكنولوجيا.

إن من بين كل ثمانية علماء وباحثين يعملون منذ أن نشأ كوكبنا يعمل سبعة منهم الآن فى مجالات العلم والتكنولوجيا كما انفقت بلدان العالم ١٥٠ ألف مليون دولار فى مجالات التطوير والبحث عام ١٩٧٩، وعلى الرغم من ذلك فما تحقق دون المطلوب بكثير، ولهذا أصبح ضروريا وقف سباق التسلح ووضع حد للحروب وللنزاعات العسكرية المحلية حتى توجه الموارد المادية والمالية والبشرية نحو التنمية وحتى تستثمر علاقات الاعتماد

المتبادل لتعزيز التعاون البناء بين الشعوب والبلدان لإنجاز هذه المهام الإنسانية الكبرى.

وإذا كان الأخذ بمناهج الثورة العلمية التكنولوجية هو السبيل لحل المشاكل المترتبة على القضايا الكونية ولتجنب نتائجها السلبية فلا شك أن تعديل علاقات الإنتاج بواسطة الجماهير والشعوب، بما يخدم نمو الإنسان ومصالح الجماهير والشعوب، ثم تغيير هذه العلاقات نوعيا، هو السبيل الأفضل والأمثل والأضمن لإنجاز هذه المهمة الأولى التى تواجه البشرية بمختلف مجتمعاتها، فالسعى وراء الربح بكل السبل هو من أخطر الأسباب التى تؤدى إلى تدمير البيئة وإلى تهديد المجتمعات بالحروب العالمية والمحلية.

٥- ولأن عدم إنجاز كل هذه المهام يعرض البشرية بكل مجتمعاتها وطبقاتها للضمور والفناء، كان من الضرورى أن تكون لها الأولوية فى كل البرامج وأن ترتبط بها مهام أخرى تتصل بالمصالح الطبقية فى علاقات جدلية... ولقد قام خلاف حول هذه المسألة : أيهما له الأولوية؟

قال البعض إنهما متواكبان ومتساويان فى الأولوية (حتى يستريح الطرفان المختلفان.

وقال آخرون إن القيم والمصالح الإنسانية العامة مجالها ساحة العلاقات الدولية أما الساحة الداخلية فمن نصيب القيم والمصالح الطبقية.

وقال بعضهم إن خطر الأسلحة النووية ليس من شأن بلدان العالم الثالث إنما هو شأن البلدان المتطورة، الرأسمالية والاشتراكية، فى أوروبا وأمريكا الشمالية لأنها هى التى تملكها.

ورفض بعضهم رفضا قاطعا تعديل وتكييف الصراع الطبقى بما يخدم النضال من أجل القيم والمصالح الإنسانية العامة لأن للأول ضروراته.

واحتج الرافضون بقائمة طويلة من الإحصاءات والوقائع والحقائق حول الأوضاع المتدهورة التى تصل إلى حد الكارثة والسائدة فى بلدان العالم الثالث.

وكان أشد المخالفين فى الرأى هم ممثلى بعض أحزاب بلدان العالم الثالث بسبب الأوضاع السائدة هناك.

وفى اجتماع نظمته مجلة «السلم والاشتراكية» فى مدينة براغ وضم ممثلى الأحزاب الشيوعية والعمالية دار نقاش واسع حول هذه القضية نشر فى مجلة World Marxist Review العدد الثانى لعام ١٩٨٩ وكان الحوار غنيا ومثيرا ثم مشتدا من بعض ممثلى أحزاب البلدان النامية الذين أخذوا يدافعون عن الصراع الطبقى ضد قوى الإمبريالية وعملائها وحلافئها، فأكد بعضهم أن هذا الصراع لم يحدث أن أدى من قبل إلى صدام نووى بين الدول الكبرى، وأكد أخرون أن التناقض بين «السلام والحرب» وإن ظل هو التناقض الأهم فإن النضال الطبقى ضد الإمبريالية يشكل مجالا آخر، وردد البعض أنه لا ينبغى أن نطبق قواعد اللعبة فى النضال لمنع الحرب النووية على النضال دفاعا عن مصالح شعوب وبلدان العالم الثالث وهى تناضل ضد المصالح الإمبريالية - وكان رأى المندوب المصرى فى هذا الاجتماع مؤيدا

لضرورة أن تكون للقيم والمصالح الإنسانية العامة الاعتبار الأول فى خضم النضال.

ومن اليسير دحض هذه الحجج، فالإنسانية بكل شعوبها تواجه خطر الفناء ولا يمكن تجاهل هذا الخطر من أجل مصالح طبقة من الطبقات أيا كانت هذه الطبقة، لأنه لن تكون هناك طبقات للدفاع عن مصالحها إذا استمر تفاقم الخطر وحدث الانفجار.

والقول بتوزيع ساحات الكفاح على المصالح الإنسانية (الساحة الخارجية) والمصالح الطبقية (الساحة الداخلية) قول مردود لأن الساحات مترابطة، ولأن الكفاح لحماية البيئة وضد أسلحة الدمار الشامل وللخلاص من التخلف.. إلخ تتم داخل كل بلد وعلى الساحة الدولية معا، ولأن الاعتماد المتبادل قد عظم من تأثير العوامل الخارجية فى مسار الأحداث الداخلية، ثم أصبحت الأسباب الداخلية والخارجية مترابطة فى حزمة واحدة بفضل تعاظم نمو الاقتصاد العالمى.

وخطر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يعم الجميع لأنها منتشرة فى أوروبا وفى مناطق عديدة من العالم الثالث وفى مقدمتها الشرق الأوسط.

وانتصار النضال من أجل السلام ونزع السلاح وحماية البيئة وثيق الصلة لا ينفصل عن النضال ضد قوى الإمبريالية لأنه يحد من عدوانية هذه القوى ومن تبديد موارد البيئة التى تملكها بلدان العالم الثالث.

ومنع الحروب النووية ليس قاصرا على الحروب التى تشارك فيها الدول

المتطورة فى الشمال لأن الأسلحة النووية يمكن أن تستخدم ضد البلدان النامية، فأمريكا أعدت فى الماضى مخططات لاستخدام الأسلحة النووية ضد بلدان نامية غير نووية مثل كوريا الشمالية وفيتنام، وهى تلوح باستخدامها إذا شاركت فى نزاع مسلح محلى فى منطقة الخليج.

ثم إننا فى بلدان العالم الثالث نكيّف الصراع الطبقى ونعدله بل ونجمده أحيانا إذا دعت الضرورات الوطنية إلى ذلك دفاعا عن مصالح الشعب، وأجدر بأصحاب الاشتراكية العلمية أن يفعلوا ذلك حين تواجه البشرية خطر الانقراض والفناء.

أضف إلى ذلك أن ما طرأ على الواقع من تغيير هو الذى فرض هذه القضايا التى لا خلاص للإنسان منها، فلقد انتقل التناقض بين الإنسان والطبيعة إلى مرحلة جديدة نوعية تهدّدهما بالدمار والفناء، ومن ثم أصبح له أثره الحاسم فى مصير البشرية وفى تحديد معالم نمو قوى إنتاجها ومراحل تطورها.

ومع ذلك فإنه مهما ارتّج الأمر على المشاركين فى النقاش أمام حقيقة داهمة وهى احتمال القضاء على البشرية فمن المستحيل فى نفس الوقت تجاهل الوضع الكارثى السائد فى بلدان العالم الثالث. القضية، إذن، ليست حججا تقال إنما هى ضرورات موضوعية لا مفر من مواجهتها، وليس من سبيل لتبين حقيقة الأمر فى شموله وبكل مكوناته إلا بالبحث حول القضايا الكونية من زاوية بلدان العالم الثالث حتى تعرف حقيقة الخلاف ومداه، ولعل تبين وجهة النظر هذه ما يعين على تصفيته، أو على الأقل، وضعه فى حدود معلومة تيسّر الوصول إلى اتفاق.

بلدان العالم الثالث
والتغيرات التى طرأت على الواقع

(اختلافا ت عن النهج السوفييتى فى التفكير)

لم يتوصل الباحثون إلى قواعد وقوانين علمية خاصة تسمح بالتطلع علميا إلى مستقبل اجتماعى ومجتمعى واضح تسفر عنه الثورة العلمية التكنولوجية، وما جاء به بعضهم شبيه بالتصورات الطوباوية التى قدمها المفكرون من قبل حول الاشتراكية، وتلك ولا شك بشارة طيبة تنبىء عن قرب ميلاد تصور علمى حول اشتراكية فى المستقبل تستجيب لاحتياجات الثورة العلمية التكنولوجية كما كانت الاشتراكية الطوباوية بشيرا بظهور الاشتراكية العلمية فى عصر الثورة الصناعية وخطوة نحو إقامة أسسها الأولى على يد ماركس وانجلز.

على أن مفكرى بلدان العالم الثالث لا بد أن يسهموا بدورهم فى هذا الحقل الجديد والهام، فلبلدانهم ظروفها الخاصة والموضوعية، وفى نفس الوقت فإن لهذه البلدان دورا كبيرا فى دفع أو تعطيل العملية الجارية، ولن يجدوا من ينوب عنهم لبحث شئون بلدانهم وفى مقدمتها صلتها بما تطرحه

الاشتراكية العلمية من أفكار جديدة فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية.

ولقد اهتم علماء الغرب الرأسمالى بل سبقوا غيرهم فى بحث هذه القضايا، وفى إثرهم قام العلماء فى الاتحاد السوفيتى وبلدان شرقى أوروبا بالبحث وأصبحت لهم رؤى ونظرات، وما نحن بحاجة إليه هو النظر فى هذه القضايا من زاوية الظروف الموضوعية السائدة فى بلدان العالم الثالث، فلعل ذلك يكشف أبعادا لها وتفاصيل تساعد على تحديد مسار جديد للعمل الثورى ولاستراتيجيته وبرنامجه.

ولا يعنى ذلك أن بلدان العالم الثالث النامية متماثلة، فثمة تباين فى تكويناتها الاقتصادية والاجتماعية وفى مستوى نمو قوى الإنتاج وفى أنماطه، فبعضها يشكل مجموعة البلدان الأقل نمواً فى إفريقيا وآسيا وبعضها لا يزال ينتج ويصدر المواد الأولية أساسا وبعضها يتزايد إنتاجه من السلع المصنعة والقليل منها أخذ بمناهج الثورة العلمية التكنولوجية واستفاد إلى حد بعيد من منجزات هذه الثورة، غير أن هذا التباين لا ينفى حقيقة أنها جميعا بلدان نامية تخضع لآليات الاستعمار الجديد الذى يفرض عدم التكافؤ على علاقاتها بالمراكز الرأسمالية الكبرى، مما يؤدى إلى استغلال شعوب هذه البلدان وخضوعها لهيمنة هذه المراكز وإلى استمرار انتشار التخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى بدرجات متفاوتة، الأمر الذى يسمح بالبحث عن رؤية مشتركة لها حول ما تطرحه الاشتراكية العلمية من أفكار وتصورات جديدة.

ومن الأهمية قبل أن نقدم على هذه المحاولة أن نستخلص بعض النتائج مما ذكر على الصفحات السابقة، فعلى أساسها سيتم فهم ما سيأتى ذكره.

وأولاها هى أن تغييرا عميقا طرأ على الواقع الذى تعيشه المجتمعات بسبب الثورة العلمية التكنولوجية، وأبرز مَعْلَم فى هذا التغيير هو التعاظم الهائل فى نمو قوى الإنتاج بسبب الأدوات الجديدة التى يملكها الإنسان ثم تعاظم تأثير ما أصبح يعرف بالقضايا الكونية وآثارها السلبية التى تهدد الناس والبيئة ومواردهما بالدمار، وأدى ذلك إلى استنهاض التناقض بين الإنسان (المجتمع) والطبيعة (البيئة) بحيث أصبح له فعل فى نمو المجتمعات البشرية يختلف جذريا عن فعله قبل الثورة العلمية التكنولوجية، الأمر الذى سيكون له نتائج على خريطة التناقضات والتحالفات والخطة الاستراتيجية وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهدافها، كما سيأتى ذكره، أى أن التناقضات الاجتماعية والطبقية لم تعد وحدها هى الدافعة إلى الارتفاء والتقدم بعد أن أصبح تعاظم تأثير التناقض بين الإنسان والطبيعة له فعل أساسى فى تحديد نمو المجتمعات وارتقائها.

وثانية هذه النتائج تتصل بعدد من القواعد المنهجية التى أشير إليها بشكل متفرق على الصفحات السابقة استنتاجا من التغيرات التى طرأت على الواقع، ومن الأهمية تحديد هذه القواعد لأنها ستصبح مع غيرها من قواعد المنهج أدوات للتعرف على حاضر ومستقبل المسيرة الثورية.

- فلقد استثمر الإنسان تفاعله وتناقضه مع الطبيعة لتنمية مجتمعاته، غير أن هذا التناقض كان هادئا ساكنا طوال التاريخ ولم ينفجر كبركان كونى شامل إلا خلال السنوات الأخيرة. وحين كان البركان هادئا كانت التناقضات الاجتماعية والصراعات الطبقية طليقة لإحداث التغيرات المنشودة بلا خوف من عدوان الإنسان على البيئة أو تمردها عليه، وغير ذلك ما تواجهه المجتمعات البشرية الآن، إذ أصبح من الواجب مراعاة التناقض بين

الإنسان والطبيعة ليكون موضع انتباه دائم عند ممارسة الصراع الطبقى (بين رأس المال والعمل) حتى لا يحدث الدمار فلا تكون هناك طبقات يقوم بينها صراع، **وذلك يقتضى أن يتم الصراع من أجل القيم والمصالح الطبقية دائما فى أحضان وفى إطار العمل على حماية القيم والمصالح الإنسانية العامة بعد ان تعاظم وتواصل تأثيرها.**

- ولقد كان الصراع بين الطبقات طوال تاريخ البشرية هو الفيصل الذى يحددّ مدارج النمو والارتقاء، ولم تحظ حقيقة أقرّها المنهج الجدلى وهى «إن هناك وحدة بين الأطراف المتناقضة» بالانتباه الواجب، غير أن الأخطار التى تواجه المجتمعات البشرية اليوم تقتضى الانتباه إلى الوحدة بين المتناقضات كعامل أساسى يحدد هو الآخر مدارج النمو والارتقاء، وذلك حتى لا ينفلت الصراع فيحل الدمار بكل أطرافه بدلا من تصفية، الجوانب السلبية وحدها، **فبقدر ما يتم الاستثمار الأمثل للصراع بين المتناقضات يكون استثمار الوحدة بينها لتجاوز الأزمة والارتقاء إلى مرحلة جديدة فى النمو**، وعلى سبيل المثال، ينبغى استثمار الوحدة السليمة والصحيحة بين الإنسان والطبيعة للحصول على طاقات هائلة لتنمية قوى الإنتاج مع تجنب الجوانب السلبية والمدمرة الناجمة عن التناقض بينهما وهذه القاعدة ينبغى أن تطبق عند التعامل مع كل التناقضات.

- وكانت الشدّة فى الصراع، وفقا للظروف السائدة، ثم استمرارها عبر المرحلة هى السبيل لفض التناقضات ولتشكيل التكوين الاجتماعى الجديد للمرحلة الجديدة، غير أن الأمر لا يمكن أن يقتصر على ذلك لأن الالتزام بقاعدة الشدة والحدة فى الصراع بين الأطراف المتناقضة وحدها سيؤدى

الآن إلى دمار البشرية وفنائها، **ولهذا فإن شدة الصراع الاجتماعى لمواصلة الارتقاء لا بد أن يواكبه تخفف فى الصراع فيما يتصل بحماية الإنسان والطبيعة للحفاظ على تكامل وتناسق العلاقة بينهما ومن ثم يتم الحفاظ على حق المجتمعات البشرية وحضاراتها فى البقاء.**

ذلك هو الواقع الراهن، وما علينا إلا أن نُقبل عليه إقبالا، وأن نتعامل معه بلا خوف أو تردد حتى لا نعيش أوهاما سلفية تلهينا عن الركائز الأساسية للمسيرة الثورية.

فلنحاول معا.

القضية الأولى:

التخلف وموقعه من القضايا الكونية:

١ - **من بين** مجموعة القضايا الكونية هناك قضيتان أساسيتان كان لهما الأثر الأكبر فى تعريف هذه القضايا وفيما تولد عنها من أفكار اجتماعية وسياسية، وهما قضية الأسلحة النووية وقضية تدهور البيئة. فعلى خلاف القضايا الكونية الأخرى تتميز هاتان القضيتان بظاهرة التهديد المباشر بتدمير البشرية، وكان لهما، لهذا السبب، دور حاسم فى القول بأولوية القيم والمصالح الإنسانية على القيم والمصالح الطبقية.

ولو تابعنا تاريخ البحث فى هاتين القضيتين للاحظنا أن القائلين بفناء

البشرية لو استمر العدوان على البيئة وتفاقم هم أساسا علماء الغرب الرأسمالى، ثم مر زمن على علماء البلدان الاشتراكية حتى رفعوا خطر تدهور البيئة على حياة البشر إلى نفس مستوى خطر الأسلحة النووية، بل أننا لو تابعنا اراء مفكرى الاشتراكية العلمية فى الاتحاد السوفيتى منذ المؤتمر السابع والعشرين للحزب السوفيتى للاحظنا أن أفكارهم بشأن أخطار تدهور البيئة قد نمت وتطورت فى اتجاه تعظيمها، وكان من أهم ما ساعد على ذلك النتائج العملية لحادث المفاعل النووى فى شيرنوبل بأكرانيا.

والأمر كذلك بالنسبة لعلماء الغرب إذ ظل بعضهم غير مقتنع بما كان يقول به علماء الاتحاد السوفيتى حول أخطار الأسلحة النووية مصرا على إمكانية قيام حرب نووية محدودة أو ممتدة ثم على إنتاج أسلحة نووية خاصة لشن هذه الحرب إلى أن استقر الأمر بين الجميع على الرأى القائل باحتمال فناء البشرية إذا ما استخدمت هذه الأسلحة.

ولهذه المتابعة فائدة عند بحث الأخطار الناجمة عن استمرار التخلف بين بلدان العالم الثالث.

٢ - **ولنحاول** مقارنة ما يجرى على قضية التخلف بما جرى على قضية وجود وانتشار الأسلحة النووية. أن خطر استخدام هذه الأسلحة بين الدول الكبرى له حد أدنى وحد أعلى، ويُقصد بالحد الأدنى أن استخدام هذه الأسلحة سيفضى إلى أضرار مادية وبشرية لا طاقة لأحد بتحملها، أضرار لا توازى بأى مقياس أى مكسب سياسى ينتظر أن تأتى به الحرب، ومن ثم لن يكون هناك منتصر. وقد اختلف الخبراء عند تقدير الخسائر بالنسبة لكل بلد

سواء فيما يتصل بعدد الملايين من الناس القتلى أو بالدمار الذى سيحل بالمؤسسات الاقتصادية وبوسائل الاتصال والمواصلات أو بالتفكك الذى سيلحق بالحياة الاجتماعية والثقافية.. إلخ. المهم أن الخسائر لا يمكن قبولها وتحملها على الإطلاق لأنها لو لحقت بالأمة ستكون هى الهزيمة بعينها.

أما وأنّ الأمر يتعلق بعدد الملايين من القتلى حتى نحرّم على أنفسنا استخدام هذه الأسلحة فإن هذا المقياس ينطبق أكثر ما ينطبق على قضية التخلف وخطر استمراره، فإن عدد من يموت جوعا كل عام فى بلدان العالم الثالث قد بلغ أكثر من ٤٠ مليون نسمة يحيطهم أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة فى حالة من الهزال قريبة من الموت بسبب سوء التغذية. والأخطر من ذلك أن هذا الموت بالملايين يتواصل بل ويتزايد عاما بعد عام، وبحساب المقارنة بالأسلحة النووية فإن هذا العدد من الموتى كل عام يساوى عدد من سيقتل لو أسقطنا ٣٠٠ قنبلة نووية من طراز قنبلة هيروشيما كل عام على بلدان العالم الثالث، يضاف إلى ذلك ما يصاحب التصحر والجفاف من انقراض لحضارات فى إفريقيا وغيرها من مناطق العالم الثالث.

وحتى يصبح الكلام «بالملموس» لنا أن تصور ماذا سيقول أهل الشمال من الشرق والغرب لو أن كل عام قتل منهم (لسبب من الأسباب) ٢٥ أو ٣٠ مليون نسمة، بعد حساب الاختلاف فى نسبة عدد السكان، وأن هذا القتل يتواصل ويتزايد عاما بعد عام.. فهل ستكون مثل هذه الخسارة مقبولة ومحتملة من أهل الشمال أم لا يمكن احتمالها كما هو الحال عند استخدام الأسلحة النووية؟

ثم لننظر إلى الحد الأعلى من الدمار عند استخدام الأسلحة النووية فلقد تبين أن هذا الاستخدام سيؤدى إلى شتاء نووى يستمر أشهر عديدة يصاحبه انخفاض شديد فى درجة الحرارة ومن ثم تتجمد الحياة على الأرض ويتعرض البشر والحيوان للفناء، وقد أصبح اليقين بحدوث ذلك بين علماء الشرق والغرب معا.

وشبيه بذلك يتصل بقضية التخلف، فاستمرار التخلف من جوع وجهل ومرض يدمر الإنسان، ثم هو من الأسباب الرئيسية لتدمير بيئة الإنسان، لأن النمو المشوه لعملية الإنتاج بسبب الممارسات الاستغلالية فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية يؤدى إلى نهب الموارد الطبيعية كما يؤدى إلى إفقار شديد لسكان هذه البلدان مما يدفعهم إلى الهجرة بأعداد تصل إلى الملايين وإلى استغلال مواردهم بشكل عشوائى وإلى تدمير بيئتهم.. وبمعنى اخر أن استمرار التخلف ييسر على البعض (من أهل الشمال) استهلاك الموارد بسفه لثرائه الشديد، ويفرض على البعض الآخر (من أهل الجنوب) استهلاكها عشوائيا لفقره الشديد.

ففى الولايات المتحدة الأمريكية يتم استهلاك الطاقة بنسبة عالية، ولو تصورنا أن كل بلدان العالم الثالث تستهلك الطاقة بنفس القدر الذى يتم فى الولايات المتحدة الأمريكية فستصبح الحياة على الأرض مستحيلة بسبب ارتفاع درجة الحرارة، ومن جهة أخرى يتم تدمير واسع النطاق للغابات الاستوائية بسبب فقر سكانها مما يدفعهم إلى استخدام أخشابها وقودا بدلا من النفط (إفريقيا) أو بيعها للبلدان الأخرى للحصول على عملة صعبة (أندونيسيا) أو إزالتها وبيع الأرض لشركات الاستثمار (البرازيل)،

والغابات الاستوائية هى رئة كوكبنا التى توفر لسكانه الأكسوجين الكافى لتنفسهم فيمتصوه بدلا منه ثانى أكسيد الكربون، ولو دمرت هذه الغابات وقلت كمية الأكسوجين مع تزايد كمية ثانى أكسيد الكربون فإن المناخ سيتغير، كما سيتغير نسق المجال الحيوى للإنسان.

٣- وإذا كانت أبحاث علماء الغرب قد ساعدت علماء الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا على تبين الأخطار الناجمة عن تدمير البيئة كما ساعدت جهود علماء البلدان الاشتراكية على إقناع بعض أهل الغرب بالأخطار الناجمة التى يشكلها السلاح النووى فإن مهمة علماء العالم الثالث إيقاظ الرأى العام العالمى وحكومات الشرق والغرب على حقيقة أساسية وهى أن استمرار التخلف هو كذلك خطر يهدد البشرية كلها وعلى نفس مستوى الأخطار الناجمة عن تدمير البيئة وانتشار الأسلحة النووية.

ماذا يعنى ذلك؟

يعنى أن القضاء على التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى بلدان العالم الثالث يحتل فى أولويات البرامج مكانة مساوية لحماية البيئة ولإزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فهذه القضايا الثلاث هى أكثر القضايا الكونية فتكا بحياة البشر جميعا.

وإذا كان خطر القنابل النووية من قبيل الاحتمال إذا ما انفجرت مستقبلا فإن تدمير البيئة واستمرار التخلف بل وتزايده هما قنابل متفجرة فعلا.

والأولوية التى تكتسبها قضية التخلف لا تقتصر على برامج بلدان

العالم الثالث لأن نتائج التخلف تؤثر على مجمل الاقتصاد العالمى وعلى مجمل الحياة على الأرض كما أن له عواقب اجتماعية وخيمة مما يجعل هذه القضية تحتل موقعا أساسيا فى برامج مختلف الحكومات والمنظمات، فقضايا الديون وتدمير الغابات والهجرة من الجنوب إلى الشمال والمجاعات وانتشار الأمراض وغيرها من القضايا المرتبطة بالتخلف مدرجة فى جدول أعمال الجميع.

٤- **على** أن التخلف يتميز بصفة أخرى، فهو أكثر الظواهر الكونية ارتباطا بالقيم والمصالح الطبقية بحكم تحققه وتواجده فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية، ولهذا فإن كان القضاء على التخلف هو مصلحة إنسانية عامة تشغل قطاعات واسعة من الجماهير على اختلاف إيديولوجياتها وتوجهاتها السياسية فى بلدان العالم الثالث كما تشغل هيئات ومنظمات تمثل قطاعات واسعة من جماهير المجتمع المدنى فى البلدان المتطورة، وإذا كان هذا الكفاح الإنسانى العام أصبح يتبلور حول حماية منظومة من حقوق الإنسان وهى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التى نصت عليها المواثيق الصادرة عن الأمم المتحدة، فإن صراعا طبقيا وتحرريا ينشأ، فى إطار هذه القاعدة العريضة العاملة على القضاء على التخلف، لتعديل النظام الاقتصادى (والسياسى) العالمى بما يخدم عمليات التنمية فى بلدان العالم الثالث، كما ينشأ صراع فى البلدان النامية نفسها لإعادة توزيع الدخل، ولإرساء أسس المجتمع المدنى، ولتوفير رؤوس الأموال اللازمة لتطوير التكوينات الاجتماعية المتخلفة عن عهود سابقة على الرأسمالية ثم لتعديل العلاقات الاقتصادية والتجارية مع القوى

الاستعمارية القديمة وإكسابها طابعا ديمقراطيا تسوده مستويات متباينة من المساواة وفقا لاتجاه وعمق المسيرة الثورية فى مختلف البلدان، وتلك هى الدلالة الحقيقية لتلازم الكفاح لتقويض عوامل التخلف مع الكفاح لتصفية الهيمنة الإمبريالية.

وسيحتاج ذلك كله إلى تعبئة الموارد الوطنية وتعظيمها مما يقتضى دعم دور الدولة فى العملية التنموية وذلك لعدم توفر رؤوس أموال كافية فى يد الرأسمالية الناشئة، ولا يعنى تدخل الدولة هنا وظهور أشكال من الملكية التابعة لها أن بلدان العالم الثالث فى طريق الاشتراكية أو أنها على عتبة الانتقال إليها كما يتصور البعض، لأن انتشار ظاهرة ملكية الدولة فى هذه البلدان أمر ملحوظ بشكل عام بصرف النظر عن التوجهات الأيديولوجية للقوى الحاكمة، وخبرة مصر تشير إلى تضخم قطاع الدولة العام فى ظل نظام عبد الناصر وفى ظل حكم البرجوازية الكبيرة بقيادة قطاعاتها الطفيلية أيام السادات، وإن اختلفت وظائف هذا القطاع فى عهد كل منهما. كما أن كفاح البلدان النامية للقضاء على التخلف يتم اليوم فى ظروف عالمية تؤثر أبلغ الأثر فى مجرى العملية الثورية فى البلدان النامية، خاصة أن هناك اقتصادا عالميا وتقسيما دوليا للعمل وتدويلا مستمرا للعمليات الاقتصادية، ثم أن أفول الرأسمالية عبر المرحلة العامة للانتقال إلى الاشتراكية لم يعد وشيكا بينما الاشتراكية تعيد البناء من جديد، هذه ظروف بعيدة كل البعد عن أن تساعد العملية الثورية فى البلدان النامية على الانتقال إلى الاشتراكية، **الأمر الذى يطرح مهمة القضاء على التخلف باعتبارها المهمة الرئيسية الواجب إنجازها فى بلدان العالم الثالث.**

إن ملكية الدولة للموارد الطبيعية ولبعض وسائل الإنتاج هى أحدى أشكال الملكية المناسبة فى البلدان النامية للإسراع بنمو قوى الإنتاج المتخلفة كما أن صراع الجماهير وتنمية حقوقها وسلطتها فى هذه البلدان إنما يستهدف أساسا الحيلولة دون تضخم بيروقراطية الدولة بعد أن تشعبت وظائفها، كما يستهدف تأكيد الطابع التحررى فيما يتخذ من إجراءات اقتصادية، وهذان عاملان يساعدان على تنمية قوى الإنتاج وعلى القضاء على التخلف الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى، وتلك ثورة حقيقية لا تقل أهمية عن تحقيق الاستقلال السياسى، وسيتم التعجيل بإنجاز هذه الثورة أو تعطيلها وفقا لاتجاه الصراع فى كل بلد، كما ستتم خلال هذه العملية الثورية تعديلات فى أشكال الملكية للإسراع بعملية القضاء على التخلف ولفتح الطريق واسعا أمام نمو قوى الإنتاج فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية.

إن القضاء على التخلف هو مصلحة إنسانية عامة تخدم البشرية كلها وهو وثيق الصلة بالقيم والمصالح الطبقية وبالصراع الطبقى ثم إنه المهمة الرئيسية المطروحة على البلدان النامية لإنجازها.

القضية الثانية:

قيم ومصالح التحرر الوطنى

١ - **أشرنا** من قبل إلى أن علماء الاشتراكية العلمية فى الاتحاد السوفيتى قالوا بوجود ظاهرتين موضوعيتين، الأولى هى العمل على إنقاذ

البشرية من الفناء والدفاع عن القيم والمصالح الإنسانية العامة بمنع نشوب الحروب وتدمير الأسلحة النووية وحماية البيئة والقضاء على التخلف...، والثانية هي الصراع الطبقي لتنمية العملية الثورية في كل بلد من بلدان العالم، وقد انبرى بعض المؤمنين بالاشتراكية العلمية وخاصة من بلدان العالم الثالث وأثاروا جدلا حول أولوية أي من الظاهرتين مشددين على أهمية القيم والمصالح الطبقية أو على الأصح على خطورة القيم والمصالح الطبقية للاحتكارات والشركات فوق القومية وما ينجم عنها من ممارسات ضد شعوب بلدان العالم الثالث ومن كوارث تحل بها الأمر الذي يتطلب صراعا ثابتا ضد هذه المصالح دون اعتبار لأي عامل آخر، بينما أكد الأخرون على ضرورة إنقاذ البشرية من الدمار واعتبار ذلك هو المهمة الأولى وإلا فلن تكون طبقات تتصارع فيما بينها.

غير أن سؤالا يمكن أن يثار قبل حسم هذا الخلاف وهو هل يشكل الصراع التحرري لشعوب البلدان النامية ضد ممارسات الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية لقوى الإمبريالية قيما ومصالح متميزة عن غيرها؟

التصور أن هناك مقولة ثالثة ينبغي أن تضاف إلى ما هو إنساني وما هو طبقي وهي مقولة «التحرر الوطني» وتختلف قيم ومصالح التحرر عن قيم ومصالح الصراع الطبقي الداخلي بين طبقات المجتمع الواحد، فهي وإن كانت بدورها شكلا من أشكال الصراع الطبقي، فإن لها تناقضها الخاص وهو التناقض بين شعوب البلدان النامية والمراكز الرأسمالية التي تشكل القواعد الأساسية للإمبريالية العالمية.

فالنضال التحررى الذى يقوم أساسا بين شعوب بلدان العالم الثالث بجماهيرها العريضة وبين طبقة (خارجية) يجسدها رأس المال المالى والشركات والبنوك فوق القومية تختلف عن الصراع بين طبقات مجتمع معين كما تختلف عن الكفاح (غير الطبقى) دفاعا عن القيم والمصالح الإنسانية العامة مما يجعل لها أهمية خاصة.

يضاف إلى ذلك أن رفض الدعاوى الخاصة بقرب انهيار الرأسمالية فى مرحلتها الإمبريالية يعنى أن التناقض بين قوى الإمبريالية وشركاتها فوق القومية وبين الشعوب المقهورة فى بلدان العالم الثالث سيستمر لفترة طويلة عبر مراحل انتقالية عديدة من النضال الثورى. هذا التصور لواقع ما يجرى فعلا يسمح لنا بتأكيد أهمية استمرار النضال ضد الشركات الاحتكارية (الأجنبية أساسا) ومن يتحالف معها (داخل الوطن) فى إطار مجمل العملية الثورية الجارية فى بلدان العالم للخلاص من التخلف. ولهذا النضال أولوية على الصراع بين الطبقات داخل البلد النامى إذ يخضع هذا الصراع الأخير لمصالح الشعب والوطن والجماهير العريضة وهى تواجه قوى الهيمنة الإمبريالية، وتؤكد الخبرة المستخلصة من كفاح كل أحزاب الاشتراكية العلمية فى بلدان العالم الثالث أولوية مصالح الشعب والوطن على المصلحة الطبقية حتى أصبحت مبدأ ثابتا ومستقرا فى عملها اليومى واستراتيجيتها العامة.

وإذا كان ذلك حال علاقة الكفاح ضد مصالح الشركات والبنوك الأجنبية (وحلفائها) بالصراع بين الطبقات فى المجتمع فمن الطبيعى أن يكون ذلك أيضا هو حال العلاقة بين القيم والمصالح الإنسانية العامة وقيم ومصالح

التحرر الوطنى الذى يفرض أولوية الأولى على الثانية لإنقاذ البشرية من الانقراض والفناء ومن ثم يمكن للنضال التحررى والنضال الطبقى التواصل والاستمرار.

والمهم هو أن طرح قيم ومصالح التحرر الوطنى كمقولة مستقلة لها خصائها لترتبط بالمصالح والقيم الإنسانية العامة والمصالح الطبقية فى علاقات جدلية وفى عملية ثورية واحدة يؤكد أن الكفاح للقضاء على التخلف الاجتماعى والاقتصادى والثقافى وضد ممارسات الشركات والبنوك فوق القومية ومصالحها الطبقية لا ينبغى طمسه.

فطمس قيم ومصالح التحرر الوطنى وفقا للتصور الذى طرحه بعض علماء الاشتراكية العلمية سيجعل بلدان العالم الثالث مجرد ملحق له علاقة آلية مع الاشتراكية من ناحية (وهى علاقة التعاون) أو مع الرأسمالية من ناحية أخرى (وهى علاقة عدم التكافؤ والتبعية) بينما هى تمثل قوة لها خصائصها المتميزة بحكم تكويناتها المركبة والمتباينة، من العمال حتى قطاعات من البرجوازية المحلية، ولهذا فإن علاقاتها جدلية وصراعية مع قوى الرأسمالية والاشتراكية وفى تناقضات عدائية وغير عدائية معا ثم فى إطار عالم واحد يعيش مراحل مركبة طويلة المدى للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية.

والتصور الثانى هو وحده الذى يمكن أن يفسر ما جرى من أحداث بسبب احتلال قوات العراق للأراضى الكويتية، فالعراق يقف ضد الكويت والسعودية وأمريكا فى نزاع حول احتلال الأرض الكويتية بالقوة العسكرية

وحول السيطرة على النفط، ولكنه فى نفس الوقت يختلف مع بلدان عدم الانحياز التى ترفض استخدام القوة لحل الخلافات بين الدول وكذلك مع الاتحاد السوفيتى لأن احتلال الأرض الكويتية فعل يصطدم مع السياسة السوفيتية التى ترمى إلى إقامة نظام دولى للأمن الشامل يستند إلى الشرعية الدولية ومؤسساتها، كما تتخذ مصر خطوات تساند السعودية وأمريكا بحكم السياسة المترتبة على اتفاقيتى كامب ديفيد وبحكم التفاهم مع أمريكا حول التسهيلات المقدمة لقوة الانتشار السريع ولكنها تتفق مع الاتحاد السوفيتى في اعتبار احتلال العراق للكويت هو السبب المباشر فيما حدث، ثم أن المغرب كان يساند بقواته المسلحة السعودية جنبا إلى جنب مع قوات الولايات المتحدة الأمريكية بينما سعى، على خلاف مع أمريكا واتفاق مع الاتحاد السوفيتى والصين، إلى الوصول إلى حل سلمى عربى للنزاع بين الكويت، والعراق. هذه المواقف المركبة لا يمكن تفسيرها إذا واصلنا فصل قوى التحرر والتقدم عن قوى الإمبريالية والرجعية بخط مستقيم ليجابه كل منهما الآخر لأن بلدان العالم الثالث رغم اختلاف توجهاتها ميلا إلى سياسة البلدان الاشتراكية أو القوى الرأسمالية فإن لها خصائص تميزها عن البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية كما تتصارع فيها عوامل متناقضة تدفعها إلى هذا الطرف أو ذاك، ولعل ذلك يفسر الانتقال من توجهات سياسية وفكرية إلى توجهات أخرى متناقضة فى عدد من بلدان العالم الثالث وفى نفس الأنظمة بل وعلى يد نفس الحكام أحيانا، والأمثلة على ذلك لا حصر لها.

ومن جهة أخرى سيحتدم الصراع ويشتد التناقض فى ظروف معينة بين

قوى الإمبريالية وقوى التحرر بحيث يصبح لهما الغلبة فى منطقة من المناطق، مثل الشرق الأوسط، أو فى فترة من الفترات، مثل الفترة الراهنة التى تحاول فيها أمريكا تشديد قبضتها على كثير من بلدان العالم الثالث، وفى نفس الوقت تقبل أمريكا التخلى عن سياسة المجابهة مع الاتحاد السوفيتى بينما يحاول الاتحاد السوفيتى التعاون مع أمريكا من أجل إقامة نظام دولى للأمن الشامل يعم كل بلدان العالم ومن بينها دول العالم الثالث ولا يمكن تفسير هذه الظواهر إلا إذا اعترفنا بأهمية قيم ومصالح التحرر الوطنى وتميزها كظاهرة موضوعية تضاف إلى القيم والمصالح الإنسانية العامة والقيم والمصالح الطبقية وتتفاعل معهما فى تناقض ووحدة عبر المراحل الانتقالية نحو الاشتراكية.

٢ - وفى هذا السياق ينبغى متابعة ظاهرة تعاظم الصراع بين المراكز الرأسمالية وبنوكها وشركاتها فوق القومية وبين شعوب البلدان المتخلفة مع تعاظم نمو الاقتصاد العالمى، ومع تزايد ارتباط الاقتصاد القومى لمختلف البلدان بالتقسيم الدولى للعمل، ومع ترسّخ علاقات الاعتماد المتبادل بين مختلف الأطراف المتصارعة والمتناقضة، ومع تسارع عمليات تدويل الإنتاج وحركة رأس المال والتجارة، ومع ضخامة التأثير المتبادل بين هذه الظواهر فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية ووفقا لنفوذ الأطراف المشاركة، سواء كانت بلدانا نامية أو رأسمالية أو بلدانا مُجدّدة للاشتراكية وساعية إليها.

ولا شك أن من الأهمية استخلاص ما يفضى إليه الصراع القائم بين مختلف الأطراف داخل الاقتصاد العالمى إلى أقصى حد ممكن خلال العملية الثورية لتعزيز التحرر الوطنى، غير أنه ينبغى كذلك استخلاص ما تتيحه

الوحدة القائمة بين الأطراف المتناقضة لدعم عملية التحرر، ذلك أن الاكتفاء بالتركيز على التناقض بين المراكز الرأسمالية وبلدان العالم الثالث فى إطار الاقتصاد العالمى مع تجاهل ما بينهما من وحدة تضم كذلك البلدان الاشتراكية لن يفيد عملية التحرر نفسها، ومن المستحيل تصور تنفيذ عمليات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتكنولوجية فى بلدان العالم الثالث فى ظروف العصر الراهن إلا فى إطار مجمل العلاقات الاقتصادية والسياسية، فى تناقضها وحدتها، وفى سياق عملية تدويلها المتسارع.

فإذا كانت علاقة شعوب بلدان العالم الثالث بالمراكز الرأسمالية تأتى لها بأضرار جسيمة بسبب نمو علاقات الإنتاج التى تحكم النظام الاجتماعى والاقتصادى لهذه المراكز خلال المراحل المتطورة للإمبريالية وما ينجم عن ذلك من استغلال وهيمنة، فإن خيرا يأتى من هذه المراكز لكافة البشرية بسبب نمو قوى الإنتاج فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية، إذ لا يمكن إنكار فضل منجزاتها العلمية و التكنولوجية على العالم أجمع، وسيكون الخير أعظم وأعم لو أزدهرت هذه الثورة فى البلدان البانية والمجددة للاشتراكية أو الساعية لها، ونما أثر اقتصادها على مجمل الاقتصاد العالمى لصالح كل الشعوب ومن بينها شعوب بلدان العالم الثالث، ثم لو عرفت شعوب البلدان النامية كيف تستفيد من هذه العلاقات المتناقضة والمركبة لتؤثر بدورها فى مسار العملية الثورية للخلاص من التخلف بالأخذ بمناهج الثورة العلمية التكنولوجية ولبناء نظام اقتصادى وسياسى عالمى جديد تسوده المساواة الديمقراطية بين كل أطرافه.

والنقطة الأساسية التى ينبغى التأكيد عليها هى أن مركب التناقضات الذى يحكم مسيرة التحرر يقتضى الاستثمار الأمثل لوحدته وللصراعات بين تكويناته فى وقت واحد، فإذا كان العمل المشترك للقوى الاجتماعية العريضة والمتناقضة لتحرير شعوب البلدان النامية من المجاعات ومن الأمراض الناجمة عن سوء التغذية يدعو إلى توفير الأمن الغذائى لها وإلى زيادة إنتاجها من السلع الزراعية التى تفى باحتياجاتها فإن مصالح الشركات فوق القومية التى تفرض على هذه البلدان إنتاج سلع زراعية تتفق ومصالحها الاستغلالية بينما تعظم إنتاج السلع الغذائية فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وتدعمه بإجراءات لخفض أسعارها من أجل غزو أسواق البلدان النامية لا بد أن تصاب بأضرار آخر الأمر، أى أن العمل الإنسانى المشترك بين القوى المتناقضة للتحرر من المجاعات سيؤثر فى الصراع الطبقى الدائر بين هذه القوى لصالح الشعوب وضد مصالح الشركات الزراعية فوق القومية، وكذلك سيخدم الصراع الطبقى الذى تمارسه جماهير البلدان النامية ضد سياسة الشركات فوق القومية فى مجال الإنتاج الزراعى العمل الإنسانى المشترك للقضاء على المجاعات والأمراض الناجمة عن سوء التغذية.

ولعل الدفاع عن قيم السلام مثل آخر على ضرورة الاستفادة من حزمة التناقضات فى صراعها ووحدتها، فهو يضم قطاعات جماهيرية واسعة وفئات متنوعة ومتناقضة لا يعنى الكثير منها مناهضة الإمبريالية أو الحد من ممارساتها ضد شعوب البلدان المستقلة حديثا، ومع ذلك فإن كفاح حركات السلام فى مجملها من أجل منع الحرب يجعلها إحدى القوى الأساسية

الساعية إلى تحجيم الطابع العدوانى للقوى الإمبريالية التى تستخدم الحرب سبيلا لتوطيد هيمنتها الطبقية على الشعوب، وكذلك فإن القوى المكافحة ضد الاستغلال الإمبريالى هى من ناحية أخرى من أبرز الكتائب المناضلة من أجل السلام، لأن هدفها الأول من كفاحها الطبقى تقويض نفوذ الإمبريالية، أخطر القوى الداعية إلى الحرب والمناهضة للجهود المبذولة لإنشاء نظام عالمى جديد يقوم على المساواة ويخدم مصالح البشرية.

٣- هكذا تتحدد مسيرة التحرر الوطنى بعلاقاتها المتداخلة بالقيم والمصالح الإنسانية العامة من ناحية والقيم والمصالح الطبقية من ناحية أخرى، ثم وفقا لظروف كل بلد وعلاقاته الداخلية والخارجية.

وبقدر ما تؤدى القيم والمصالح الإنسانية العامة إلى تجميع أكبر عدد من البلدان وأوسع القوى الاجتماعية والسياسية على الصعيدين الدولى والإقليمى، ثم إلى توحيد أوسع القوى الاجتماعية والسياسية على الصعيدين الوطنى والمحلى لتعزيز مصالح البشرية ومجتمعاتها، وخاصة مصالح التحرر الوطنى للشعوب المقهورة، فإن المصالح الطبقية سوف تؤدى إلى فرز واستقطاب القوى الاجتماعية والسياسية على الأصعدة الدولية والإقليمية والمحلية لدفع العملية الجارية لتحقيق التحرر الوطنى إلى الأمام.

ولما كانت كل القوى الاجتماعية وكل الدول متساوية أمام الأخطار الناجمة عن القضايا الكونية وخاصة أخطار أسلحة الدمار الشامل وانتهاك انساق البيئة وقضايا الأمراض والجهل والجوع الناجمة عن التخلف، فإن المصالح والقيم الإنسانية التى يجسدها الكفاح لتجنب هذه الأخطار تشكل

أنسب مجالات العمل لتحقيق المساواة والديمقراطية بين هذه القوى والدول، بينما تشكل القيم والمصالح الطبقية مجالات صراع بين نفس هذه القوى، ومن ثم يعمل هذا الصراع على نفى حقوق الطرف الآخر وقيمه ومن بينها حقوقه الديمقراطية.

فالكفاح لمنع الحروب وتدمير أسلحة الدمار الشامل والتحرر من التخلف وآثاره الاجتماعية والاقتصادية وتوفير الأمن الغذائى وحل المشاكل الناجمة عن الانفجار السكانى ومكافحة انتشار المخدرات، وغير ذلك من القضايا الكونية هى مجالات تجميع للقوى العريضة التى تتبارى فى العمل وتمارس حقها فى المشاركة وفى اتخاذ القرار من خلال أشكالها التنظيمية، ومن ثم هى مجالات تهيىء أحسن الفرص لإكساب النشاط طابعا إنسانيا وديمقراطيا ولتنمية تنظيمات المجتمع المدنى محليا ووطنيا، ثم لإنشاء نظام ديمقراطى للعلاقات على الصعيد الدولى. **إن تعزيز عملية المقرطة خلال النضال من أجل التحرر الوطنى هو أمر وثيق الصلة بالنضال للدفاع عن القيم والمصالح الإنسانية العامة.**

وفى نفس الوقت سيواجه الكفاح من أجل التحرر الوطنى اتجاها معاكسا لما سبق فى خضم الصراع الطبقى، خاصة أن الممارسات الديمقراطية وتنظيمات المجتمع المدنى فى بلدان العالم الثالث لا تزال جنينيّة لعدم نضْج التكوينات الاجتماعية التى تمثلها وتستند إليها. إذ يساعد الصراع بين قيم ومصالح الطبقات على تشجيع كل طرف على شل عمل الطرف الآخر وتجميد نشاطه.

إن القيم والمصالح الإنسانية العامة هى مصالح اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية تخدم مجمل البشر وكل الشعوب، بينما تخدم القيم الطبقية المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لفئات وطبقات بعينها، وعلى المناضلين من أجل قيم ومصالح التحرر الوطنى الاستفادة القصوى من كليهما للتخلص من التخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ولإرساء قواعد الديمقراطية وأسس المجتمع المدنى، ولحماية حقوق الإنسان، وللإسهام فى بناء نظام اقتصادى وسياسى وإعلامى وبيئى دولى جديد، وهو النظام الشامل للأمن الدولى.

فالسمة الأساسية لقيم التحرر ومصالحه هى أنها تجمع فى تكوين واحد بين الصراع الطبقى وقيمه ارتباطا بالنضال للتحرر من علاقات الهيمنة الإمبريالية وبين الصراع من أجل القيم الإنسانية ارتباطا بالنضال لتقويض عوامل التخلف الذى يعتبر من أبرز القضايا الكونية. ولا يعنى تميّز قيم ومصالح التحرر أن ثمة طريقا آخر غير طريق الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية عبر المراحل التى تعينها ظروف كل ثورة، إنما يعنى فحسب أن هناك تكوينا اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا محددا له دور بارز ومتميز فى تحقيق هذا الانتقال.

٤ - **هكذا** أصبحت تتشكل أمامنا التكوينات الأساسية لبرنامج التحرر الوطنى، فمن الأهمية مراعاة النهج التقليدى لبناء البرنامج والمتمثل فى أقسام تبحث القضايا المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، وغالبا ما يترك التكوين المحلى للبرنامج إلى المسئولين عن المجالات المحلية لوضعه

استرشادا بالبرنامج العام وعلى هدى الظروف المحلية لكثرة عددها ولتنوعها الشديد (على أنه من الضرورى التأكيد على أنه ما من عمل جاد سيتم فى الواقع الجماهيرى المعين إذا لم توضع وتنفذ هذه البرامج المحلية). وأهمية هذا النهج التقليدى أنه يستند إلى الصلات الوثيقة المتداخلة بين العوامل المحلية والوطنية والإقليمية والدولية ليكشف عن عمق علاقات الاعتماد المتبادل وما تنطوى عليه من تناقضات فى عالم واحد.

غير أن هناك تكوينات أخرى للبرامج أصبحت لها الآن أهمية كبيرة بأن يتم بناؤها لتشمل أقساما حول القضايا الخاصة بالقيم والمصالح الإنسانية العامة، وقضايا قيم ومصالح التحرر الوطنى، ثم قسما ثالثا خاصا بالقيم والمصالح الطبقية (داخليا). وأهمية هذا النهج أنه يؤكد التداخل بين المصالح الإنسانية والتحررية والطبقية (الداخلية) ويكشف ما يندرج تحتها من تحالفات للعمل الاستراتيجى والتكتيكى، وعلى المستوى الوطنى والإقليمى والأممى من أجل تنفيذ البرنامج.

إن سعياً ينبغى أن يتم للوصول إلى أحسن صياغة تسمح بدمج النهجين القديم والجديد، ذلك لأن القيم والمصالح الإنسانية العامة هى من التكوينات الأساسية لأى برنامج دولى أو إقليمى أو قطرى بقدر ما هى تكوين جوهرى فى أى برنامج محلى يتصل بحياة الناس فى المصنع أو القرية أو الحى أو المعهد أو المؤسسة الدينية أو الأسرة الواحدة، كما أن القيم والمصالح الطبقية لا يمكن أن تغيب أبدا عن الحياة الدولية والقطرية والمحلية، وذلك هو نفس الحال بالنسبة لمصالح وقيم التحرر الوطنى.

القضية الثالثة:

الجديد في التناقضات

١ - أشرنا من قبل إلى رفض البعض لأولوية القيم والمصالح الإنسانية العامة على القيم والمصالح الطبقية، وخاصة ممثلى بعض أحزاب الاشتراكية العلمية فى بلدان العالم الثالث وإلى الردود التى قدمت على حججهم، كما ورد فى الكلام حول تعاظم تأثير التناقض بين الإنسان والطبيعة ما يفيد فى دحض أرائهم. غير أن الأمر يحتاج مزيدا من النقاش حول حقيقة علاقة المصلحة الإنسانية العامة بالمصلحة الطبقية الخاصة وبمصالح وقيم التحرر وذلك لتبيان ما فى هذه العلاقة من تناقض ووحدة، ولمصلحة من يتم فض التناقض وتسويته آخر الأمر.

فالحديث عن توقف أو تأجيل أو تجميد الصراع الطبقى أو الصراع من أجل التحرر الوطنى لحساب الصراع من أجل القيم والمصالح الإنسانية كثيرا ما يسوده التجريد الذى يقصيه عن واقع الحياة، ذلك أن معالجة التناقضات بين الإنسان والطبيعة بالكفاح من أجل القيم والمصالح الإنسانية العامة لاتتم فى فراغ بل فى مجتمعات تتكون من جماعات وفئات وطبقات. فى مجتمعات يسودها الاستقطاب الطبقى بين العمل ورأس المال، ومجتمعات أخرى يجرى فيها أساسا نضال وطنى تحررى ضد سياسة قوى الإمبريالية، ثم فى مجتمعات أخرى يدور فيها صراع بين الشعب وهو يسعى إلى امتلاك وسائل الإنتاج تعزيزا للاشتراكية وبين بيروقراطية الدولة التى تشوه الاشتراكية وتسيطر على هذه الوسائل.

إن الصراع من أجل السلام ونزع السلاح النووى والقضاء على التخلف وحول العديد من القضايا الكونية الأخرى تخوضه شعوب العالم بتكويناتها الطبقية والفئوية وبحركاتها الديمقراطية والتحررية الجماهيرية ولهذا فإن المصالح الإنسانية والتحررية والطبقية وإن تباينت فإن الفصل بينها خلال الصراع فى الواقع مستحيل، لأن الفصل بين التناقضات الاجتماعية والتناقض بين الإنسان والطبيعة مستحيل. وليس هناك تجميد أو تأجيل للصراع الطبقى، إنما المطلوب فقط أن يراعى الصراع الطبقى والتحررى القيم والمصالح الإنسانية العامة حتى لا تتعرض البشرية للفناء.

ولقد أشرنا من قبل إلى أن خلافا دار حول هذه القضية أثاره عدد من ممثلى الأحزاب الشيوعية والعمالية فى البلدان النامية، وكان الخلاف حول من له الأولوية على الآخر: المصالح والقيم الإنسانية العامة أم المصالح والقيم الطبقية؟ والظن أن طرح الخلاف على هذا الأساس كان سببا فى نشوء الخلاف نفسه، فكلمة أولوية قد تفسر على أن أحدهما يسبق الآخر فى الزمان، كما أن الأمر قد يفسر على أن المصالح الطبقية أصبحت ثانوية بالمقارنة بالمصالح الإنسانية، التى لها الأولوية، ومثل هذا الكلام بعيد عن الواقع كل البعْد.

ويؤكد الواقع أن التناقضات الاجتماعية بين الطبقات والفئات والجماعات كانت تعمل دائما فى أحضان التناقض بين الإنسان (المجتمع) والطبيعة(البيئة) ، وكان فعل الإنسان فى الطبيعة وعلاجه لمواردها هما الإطار الذى تحركت فيه المجتمعات البشرية لتشكل فى سياق تطورها تركيبات اجتماعية لها أنماط إنتاج خاصة بكل منها ، وبفضل هذا التفاعل

بين الإنسان والطبيعة تحققت وحدة تاريخ المجتمعات البشرية واستمراره مع تنوعها وارتقائها. ذلك واقع ما حدث قبل الثورة العلمية التكنولوجية وبعدها. ولهذا يمكن القول إن العلاقة بين التناقضات الاجتماعية وما ينشأ عنها من قيم ومصالح طبقية كانت تتحقق وستظل تتحقق فى إطار وأحضان التناقض بين الإنسان والطبيعة وما ينشأ عنه من قيم ومصالح إنسانية عامة.

غير أن هناك واقعا آخر ينبغى إقراره وهو أن تفاعل الإنسان مع الطبيعة قد طرأ عليه تغيير بعيد المدى بفضل الثورة العلمية التكنولوجية التى وفّرت له الأدوات التى تجعل آفاق نمو قوى الإنتاج بلا حدود الأمر الذى يمكن أن يدمر الإنسان وبيئته إذا لم يتم النمو بحساب يحفظ قيم البشرية ومصالحها.

على هذا الأساس وحده يمكن أن نفهم القضية موضوع الخلاف. فليست هناك قيم ومصالح ثانوية وأخرى أساسية أو أولية، إنما كلها قيم ومصالح متداخلة فى علاقات جدلية وفى تفاعل مستمر موضوعى تتم فيه المصالح والقيم الطبقية والتحررية فى أحضان القيم الإنسانية العامة ومصالحها كما كان الحال طوال تاريخ البشرية، **والجديد الذى فرضه الواقع لا يتصل بموقع كل من هذه المصالح بالنسبة للأخرى، كما يتصور البعض، بل فى تعاظم فعل القيم والمصالح الانسانية العامة وفى ضرورة مراعاته عند شن الصراع الطبقى والتحررى وإلا فلن تكون هناك طبقات يقوم بينها صراع أى أن الحفاظ على القيم والمصالح الإنسانية العامة هو، فى**

التحليل الأخير، ضمان لمواصلة الصراع الطبقى والتحررى لمصلحة الشعوب المقهورة والطبقات المستغَلّة.

ولعل الأمر يزداد وضوحا عند البحث فى حقيقة «المصلحة» التى يتم الدفاع عنها. فثمة مصلحة إنسانية عامة ومصلحة طبقية ومصالح تحررية؛ والمصلحة الطبقية هى وليدة صراع طبقى بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال وقد يؤدى إلى رفع الأجور بسبب ارتفاع الأسعار أو إلى تجميدها رغم هذا الارتفاع، كذلك فإن المصلحة فى مجال التحرر الوطنى سيحددها مسار الصراع بين قوى الإمبريالية وقوى التحرر الوطنى الذى قد يفضى إلى رفع أسعار المواد الأولية وفتح أسواق المراكز الرأسمالية لصادرات البلدان النامية من هذه المواد أو إلى مزيد من القيود أمام هذه الصادرات مع استمرار خفض أسعارها مقارنة بأسعار المواد المصنعة، أما المصلحة الإنسانية العامة التى ينبغى الدفاع عنها وإعادة إنتاجها وتنميتها لتحكم التناقض بين الإنسان والطبيعة فستكون فى مصلحة البشرية وكل الشعوب على اختلاف طبقاتها وفئاتها وعلى تباين مصالح جماعاتها.... والسؤال الذى سيثار: من الذى سوف يستفيد حقا من المصلحة الإنسانية العامة آخر الأمر؟ إن الكل والجميع لا بد لهم أن يدافعوا عنها وإلا تعرضت البشرية لخطر الفناء وبالتالى فهى لفائدة كل الطبقات والفئات والجماعات. إلا أن نزع السلاح وتدمير السلاح النووى وحماية البيئة والقضاء على التخلف وحل المشاكل الناجمة عن التضخم السكانى وانقاذ البشرية من المجاعات وأعباء الديون، وغير ذلك من القضايا الكونية، وإن أفاد الكل والجميع، فإنه ولا شك سيفيد أساسا أشد قطاعات الناس تخلفا وأكثرها عرضة للاستغلال. أى أنه

فى التحليل الأخير يخفف من ضراوة الاستغلال الطبقى ومن حدة ممارسات القهر والهيمنة ضد الشعوب.

إذن، ينبغى أن تتم تنازلات ويجب التوصل إلى حلول وسط خلال الصراع الطبقى والصراع من أجل التحرر مراعاة للقيم والمصالح الإنسانية العامة. وستبدو هذه التنازلات ظاهريا وكأنها مقدمة إلى الطرف النقيض... من العمال إلى صاحب المال ومن قوى التحرر إلى قوى الرجعية، وهذا أمر يصعب قبوله من البعض لأنه فى رأيه يعنى التخلى عن الصراع الطبقى ضد قوى الرجعية والتخلف، غير أن التنازل يتم فى حقيقة الأمر لصالح الناس والشعب وكافة البشر. ولنستخلص الدروس من واقع الكفاح المصرى:

أثناء زيارة عبد الناصر الأولى للاتحاد السوفيتى عام ١٩٥٨ اتخذت شركة نقل أبو رجيلة فجأة إجراءات تعسفية ضد العمال لم يكن لها أى مبرر، وحدث ذلك بالتواطؤ مع أجنحة رجعية فى الحكم، وكان معروفا أن للشيوعيين نفوذا غالباً فى مجال النقل حينئذ، ولهذا كان إضراب عمال النقل سيؤدى إلى اتهام الشيوعيين بشل الحياة فى عاصمة مصر أثناء أول زيارة لرئيس جمهوريتها إلى الاتحاد السوفيتى، الأمر الذى سيضعف من علاقة مصر بقوى الاشتراكية، ولم يكن أمام الشيوعيين إلا ممارسة الضغوط كى يقدم العمال تنازلات لصاحب الشركة، وبدا الأمر وكأنه خدمة لمصلحة رأس المال بينما الهدف الحقيقى كان دعم اتجاه سياسى يخدم نضال شعب مصر ضد الإمبريالية.

ويعتبر ما جرى فى التحقيقات التى تمت بعد مقتل شهدى عطية

الشافعى فى سجن أوردى ليمان أبو زعبل نموذجا للتنازلات السياسية التى يمكن أن تقدم لخدمة مصلحة الشعب ضد قوى الإمبريالية والرجعية. فقد بدأ التحقيق فى جريمة القتل وأعمال التعذيب على أساس الزعم من جانب إدارة السجن بوجود تمرد قام به المعتقلون، الأمر الذى لم يحدث على الإطلاق، بينما حاول المعتقلون فى التحقيق كشف التناقض بين السياسة العامة للنظام الناصرى ضد الإمبريالية وشركائها حينئذ وبين القهر وجرائم التعذيب التى يمارسها النظام ضد الشيوعيين متجنِّبين الهجوم المباشر على عبد الناصر، فعملوا على تقديم كافة الحقائق التى تؤكد الجريمة بينما أعلنوا مساندتهم الأكيدة للسياسة التحررية إلى حد التغاضى عن تعبيرات كان وكلاء النيابة يصوغونها عند تسجيل المحضر ضمانا لاستمرار حيدتهم فى ظروف كان يصعب عليهم فيها الحياد. وقد فعل المعتقلون كل ذلك وفقا لتقديرات سياسية تنبىء بجدوى المحاولة لوقف التعذيب الذى كان مستهجنا مرفوضا من القوى التقدمية فى العالم.

وقد بدا فى الظاهر أن التنازل قدم إلى المسئول عن توجيه الأمر بتعذيب الشيوعيين وهو عبد الناصر، ولكن الهدف الحقيقى كان دعم العملية الثورية بوقف اضطهاد وتعذيب الشيوعيين فى مصر وسوريا، ومن ثم الإسهام فى دعم العلاقات بين مصر وقوى الاشتراكية والتقدمية وفى إحداث التغيير فى السياسة الناصرية حينئذ. وهذا هو ما حدث فعلا.

ومثل هذه التنازلات والحلول الوسط تتم وفقا لتقديرات دقيقة للظروف السياسية السائدة، وهى لا تجمد الكفاح الطبقى والتحررى لأنهما سيظلان مستمرين، ولعل من أبرزها جهود تبذل اليوم فى مختلف مناطق العالم

للوصول إلى تسويات سلمية للحروب والنزاعات المحلية التى يمكن أن تستخدم أسلحة الدمار الشامل فى بعضها ، والتى تستثمرها قوى الإمبريالية لتعميق الخلافات بين البلدان النامية للهيمنة على مقدراتها ، وكذلك سيكون من أهم مجالاتها كفاح الطبقة العاملة وقوى التحرر لإقناع قوى الرأسمالية والإمبريالية بضرورة الالتزام بالقيم والمصالح العامة للإنسانية وبالعمل على نزع السلاح النووى والقضاء على التخلف وحماية البيئة ووضع حد للمجاعات وتسوية مشكلة الديون واحترام حقوق الإنسان، وغير ذلك من القضايا الكونية.

وفى هذا الصدد يبرز أمران، الأول... إن التنازلات والمساومات ستتعاظم كماً وعدداً بسبب كثرة مجالات النضال من أجل حل القضايا الكونية.

والأمر الثانى... إن التنازلات والمساومات والحلول الوسط سيتعاظم تأثيرها نوعيا لأن موضوعها اليوم لن يقتصر فقط على تحديد مسار العلاقات بين المصالح الطبقية المتباينة، كما يتضح من المثلين السابقين، إنما يمتد كذلك ليحدد مسار العلاقات الجدلية بين تناقض الإنسان مع الطبيعة ثم بين هذا التناقض والتناقضات الاجتماعية، ومن ثم قد يؤدى الخطأ فى التنازلات والمساومات إلى نتائج بالغة الخطورة على مسار هذه التناقضات بكل ما ينطوى عليه الإضرار بالمصالح الإنسانية والإخلال بعلاقة الإنسان مع الطبيعة من مخاطر.

إن تركيبة التناقضات الراهنة تفرض الممارسة اليومية

لأعمال المساومات وهو ما يتطلب سعة فى المعلومات وسرعة معالجتها للوصول إلى الاستخلاصات الصحيحة منها.

٢- ويشكل الصراع من أجل المصالح الطبقية ومصالح التحرر الوطنى ركيزة أساسية فى علاقات الاعتماد المتبادل السائدة الآن بين البلدان وشعوبها ، وعلاقات الاعتماد المتبادل هى وصف للعلاقات بين التكوينات التى تتشكل منها الظاهرة الواحدة، ولهذا برزت كوصف لعلاقات بين تكوينات الاقتصاد العالمى، وخاصة بعد تعاظم عمليات التدويل الجارية على الإنتاج وحركة رأس المال والتجارة والخدمات بفضل الثورة العلمية التكنولوجية. غير أن الاعتماد المتبادل بين تكوينات الظاهرة الواحدة لا يعنى على الإطلاق أن نفوذ أو تأثير هذه التكوينات واحد أو متماثل أو متساوى أو متوازن، كما يظن البعض، فعلاقات الاعتماد المتبادل فى إطار الاقتصاد العالمى بين تكوينات المراكز الرأسمالية والبلدان النامية غير متكافئة على الإطلاق بسبب ممارسات الإمبريالية بينما هى متكافئة فى مجال البيئة بسبب تماثل الأخطار الناجمة عنها على كافة شعوب وبلدان العالم.

وكان أول من طرح تصورات حول هذه العلاقات كقاعدة تحكم النظام السياسى والاقتصادى الدولى هى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية عام ١٩٧٧ ، وهى تضم معظم الدول الرأسمالية المتطورة، وذلك لتأكيد العلاقات بين المراكز الرأسمالية وبلدان الأطراف (النامية) على أساس هيمنة الأولى على الثانية، ثم طرحت أحزاب الاشتراكية الدولية هذا المفهوم للعلاقات بين الدول والشعوب مشيرة إلى مخاطر «عدم المساواة» التى تسود هذه

العلاقات، وفى نفس الوقت كان عدد من العلماء السوفييت يروج لنفس التصور فى ارتباط وثيق بالصراع الطبقى ضد الرأسمالية وبالنضال من أجل التحرر مفرقين بين التكافؤ وعدم التكافؤ فى علاقات الاعتماد المتبادل ومدركين لضرورة سيادة المساواة فى هذه العلاقات وخاصة بين المراكز الرأسمالية وبلدان العالم الثالث. وكان هناك صراع خفى بين أصحاب هذا الرأى الذين مالوا بطبيعة الحال إلى الدعاوى الخاصة بوجود اقتصاد عالمى وبين المتمسكين بالتصور التقليدى لعلاقات التبعية، ثم جاء المؤتمر السابع والعشرون ليحسم الموقف ويتبنى تصور الاعتماد المتبادل والتكامل كظاهرة متنامية فى العلاقات بين الدول بتكويناتها الاقتصادية.

على أن علماء بلدان العالم الثالث وإن تأثروا بآراء العلماء السوفيت فى هذا الصدد فإن الأثر الأكبر على أفكارهم جاء من منظمة الانكتاد (مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة) إذ كان لرئاسة رؤول بريبش من علماء أمريكا اللاتينية لهذه المنظمة فى أول عهدها كل الأثر فى تبنى تصور التبعية كقاعدة تحكم العلاقات بين المراكز الرأسمالية وبلدان الأطراف، واستمر هذا التصور هو السائد لتصدر عنه تصورات حول التنمية عرفت فى بعض البلدان العربية تحت اسم «التنمية المستقلة» ولكن حين عقد المؤتمر السادس للانكتاد برئاسة جامانى كوريا (من سريلانكا) فى ظل أزمة اقتصادية سادت الاقتصاد العالمى كله برز تصور الاعتماد المتبادل فى وثائق المؤتمر كأساس للتعاون بين كل البلدان، الرأسمالية والاشتراكية والنامية، لتجاوز الأزمة ولإنقاذ بلدان العالم الثالث من حالة التخلف المتزايدة.

واستمر نمو مفهوم الاعتماد المتبادل وتأكيد الطابع الكونى للاقتصاد بين

علماء البلدان النامية حتى كان تقرير اللجنة المعنية بالجنوب الصادر عام ١٩٩٠ تحت اسم «التحدى أمام الجنوب» حيث أقرّهما بوضوح لا لبس فيه وإن عجز عن استخلاص النتائج المترتبة على ذلك بالنسبة لمفهوم التنمية. كذلك أصدرت الدورة الخاصة الثامنة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة عام ١٩٩٠ لبحث القضايا الاقتصادية بيانا فى أول مايو تضمن توجهات واضحة بشأن الاعتماد المتبادل والاقتصاد العالمى والأثر الشامل للثورة العلمية التكنولوجية على الاقتصاد وضرورة إنشاء نظام يقوم على التعاون والاعتماد المتبادل بين البلدان على اختلاف توجهاتها. وعلى الرغم من أن ما ورد فى البيان من خطوات لا تفى بما يلزم لتغيير علاقات عدم التكافؤ فإن الملاحظة الأساسية هى أن توجهات هذا البيان الأخير تختلف عما ورد فى بيان الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة عام ١٩٧٤ حول النظام الاقتصادى العالمى الجديد الذى اعتمد سياسة المواجهة بين اقتصاد بلدان العالم الثالث واقتصاد المراكز الرأسمالية دون مراعاة ما بين الطرفين المتناقضين من وحدة تجمعهما.

والمهم فى هذا السياق هو التأكيد على حقيقة أساسية أبرزها تقرير اللجنة المعنية بالجنوب وهى **أن الاعتماد المتبادل بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية أو فيما بين الدول الرأسمالية نفسها يسوده حد أدنى من العلاقات المتوازنة، وغير ذلك حال الاعتماد المتبادل بين المراكز الرأسمالية وبلدان الأطراف النامية إذ تسوده علاقات غير متوازنة وغير متناسقة وغير متكافئة لصالح المراكز الرأسمالية وعلى حساب مصالح وقيم**

التحرر الوطنى، والمهم كذلك هو التأكيد على ضرورة الكفاح لتعديل هذه العلاقات حتى تسود المساواة العلاقات بين كافة الدول.

هذا التعديل الجوهرى يتطلب تغيرات فى ميزان القوى الطبقية لصالح الشعب والجماهير الكادحة فى كل بلد، ثم تغيرات فى ميزان القوى السائدة فى العلاقات الدولية لصالح شعوب البلدان النامية ولصالح قيم التحرر الوطنى. ولن يتم ذلك إلا بشن صراع طبقى فى البلدان النامية ضد أكثر القطاعات البرجوازية تعاونا مع القوى الإمبريالية وخضوعا لشروطها لخدمة مصالحها، وشن صراع تحررى وطنى لمناهضة ممارسات الهيمنة للشركات فوق القومية وسياسة الابتزاز السياسى والعسكرى التى تنتهجها الدول الإمبريالية، ثم صراع فى هذه الدول الإمبريالية نفسها من أجل بديل ديمقراطى، وكذلك مطلوب من الدول الاشتراكية بذل جهود مثابرة للتخلص من أخطاء الماضى والحاضر ولتنمية اقتصادها بالإفادة القصوى من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية حتى يعظم تأثيرها على الاقتصاد العالمى لصالح الشعوب عامة وقوى التقدم خاصة.

الصراع لتعزيز القيم والمصالح التحررية عالمى شامل يشارك فيه العديد من القوى فى مختلف البلدان النامية والبلدان الرأسمالية والبلدان البانية والمجددة للاشتراكية أو الساعية إليها، كما تتساند وتتشابك فى إطاره أنواع متعددة من الصراعات الطبقية وفى إطار اقتصاد عالمى واحد ووفقا للظروف الخاصة بكل من هذه البلدان.

٣ - **ويختلف** عدد من الماركسيين وخاصة الاقتصاديين منهم مع هذه الخريطة من التناقضات الدولية بسبب التطورات الأخيرة فى بلدان شرقى أوروبا والاتحاد السوفيتى والصين، إذ مالوا إلى القول بإن السلطة فى هذه البلدان كانت «سلطة برجوازية»، وقال البعض إنها «البيروقراطية»، ثم جمع البعض بين الصفتين قائلا إنها «سلطة البرجوازية البيروقراطية» ومن ثم انتهوا إلى أن ما هو قائم اليوم هو نظام اقتصادى رأسمالى عالمى واحد مؤكدين على تناقض رئيسى بين الجنوب والشمال.

غير أن الظواهر التاريخية الدولية والعالمية والكونية لا يمكن فهمها بانتزاع فترة من السياق التاريخى (مثل الفترة الراهنة) ليتم تحليلها ثم ليتم إسقاط هذا التحليل على مجمل هذا السياق للحكم عليه، فالتشييد الاشتراكى، مثلما كان التشييد الرأسمالى، ظاهرة تاريخية تبدأ لتستمر سنوات وسنوات، متعرضة لانتكاسات وتعرجات وتحولات ونهضات بل وثورات، كما أنها مفعمة بالتناقضات العدائية وغير العدائية، المتصلة والمتنامية، لينتقل بفضلها النظام عبر مراحل عديدة إلى ما هو اسمى وأرفع مما سبق.

وكذلك سيكون الخطأ جسيما لو جمعنا كل ما هو سلبى فى السياق التاريخى للتشييد مع إغفال ارتباطه بما هو إيجابى فى وحدة مترابطة وفى صيرورة مستمرة، ومع تجاهل انتصارات عظيمة تحققت، فقد تم النمو الاقتصادى والاجتماعى فى الاتحاد السوفيتى بمعدلات متسارعة على الرغم من حصار البلدان الرأسمالية بل وبينما كانت هذه البلدان الرأسمالية تعانى من أزمات دورية خانقة، وتم إعادة التشييد بعد ما حل الدمار بسبب الغزو

الفاشى، وتم الإسهام فى تشكيل منظومة من بلدان اشتراكية تمتد من المحيط الهادى حتى وسط أوروبا فى تناقض مع النظام الرأسمالى، وتم توجيه ضربات عنيفة إلى الرأسمالية بالإسهام فى تدمير النظام الاستعمارى القديم وبدعم الاستقلال لبلدان آسيا وإفريقيا وبتعزيز نضالها للخلاص من الهيمنة الإمبريالية وشركاتها فوق القومية.

كما سيكون الخطأ جسيما لو تصور بعض الماركسيين (الاقتصاديين) أن هناك تطابقا وتماثلا كاملين بين ما يجرى على البنى التحتية، الاقتصادية والاجتماعية، وما يطرأ على البنى الفوقية، السياسية والقانونية والفكرية، متجاهلين قدرة البنى الفوقية على التأثير المستقل فى مجرى الأحداث ثم متجاهلين إمكانية حدوث أزمات اقتصادية بنيوية عميقة دون أن يعنى ذلك أن هناك تغيرا فى الاتجاه الأساسى والعام للنظام.

ثم سيكون الخطأ أعظم لو واصلنا التمسك بتصورات غيبية عن مثال نقى طاهر للاشتراكية والإصرار على نَفْى التناقضات العدائية فى مسيرة هذا النظام رغم ما حدث بين أصحاب الاشتراكية العلمية أيام ستالين فى الاتحاد السوفيتى وأثناء الثورة الثقافية فى الصين وما يحدث بينهم فى مرحلة إعادة البناء وتجديد التشييد بدعوى أن التناقضات العدائية من نصيب الرأسمالية وحدها، ثم الإصرار على تجاهل التأثيرات البرجوازية والرأسمالية والقومية التى تستمر لفترة طويلة فى الأنظمة البانية والمجددة للاشتراكية أو الساعية إليها، ثم إغفال المراحل التى لا بد أن يمر بها التشييد الاشتراكى مثلما حدث للتشييد الرأسمالى الذى مر بمرحلة الإنتاج الرأسمالى الصغير الحرفى حتى وصل إلى مرحلة

الشركات العملاقة فوق القومية.

إن التحليل الكلى أو المكبر (الماكرو Macro) للظواهر التاريخية فى تناقضاتها وصيرورتها يكشف المنحنى العام لمسيرتها والتكوينات المتناقضة التى تتشكل منها، وقد تتغير علاقات القوى لمصلحة أحد التكوينات خلال المسيرة، غير أن هذا لا ينفى اتجاهها العام، وكذلك فإن ما طرأ على علاقات القوى بين تكوينات الاقتصاد العالمى من تغييرات خلال السنوات الأخيرة لصالح الرأسمالية لا يعنى أن الاقتصاد العالمى قد أصبح نظاما رأسماليا واحدا وأن التكوينات الأساسية المتناقضة التى تشكل هذا الاقتصاد لم يعد لها وجود.

وإذا كان الرأى قد استقر من قبل على أن مجرد قيام الثورة الاشتراكية الأولى فى روسيا القيصرية قد غير جذريا مجمل التناقضات على الصعيد العالمى بفضل ظهور تكوين متناقض مع الرأسمالية على الساحة الدولية، مع ضآلة تأثير هذا التكوين الجديد فى العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية حينئذ، فسيكون غريبا أن نتنكر اليوم للدور الذى تقوم به مجموعة البلدان البانية والمجددة للاشتراكية أو الساعية إليها كتكوين متناقض مع التكوين الرأسمالى ولتأثيرها فى مجمل العلاقات الدولية على الرغم مما تواجهه من صعاب جمة خلال عملية التجديد.

وأهمية هذا الاستنتاج بالغة بالنسبة للصراع الدائر لتجاوز الأزمة الراهنة التى تتعرض لها النظم الاشتراكية والبلدان النامية، ولتغيير علاقات القوى داخل الاقتصاد

العالمى، ولفرض التكافؤ على علاقات الاعتماد المتبادل بين التكوينات الأساسية لهذا الاقتصاد فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية وفى إطار مجمل العلاقات بين القيم والمصالح الإنسانية والتحررية والطبقية. وقد يكون الصراع طويل الأمد لتحقيق كل هذه المهام، وقد تكون علاقات القوى غير مواتية له الآن، وقد تحدث أخطاء فى مسيرته، غير أننا سنفقد الاتجاه ويضيع منا الهدف إذا ساد الاضطراب خريطة التناقضات وتم إغفال أحد التكوينات الأساسية التى يتشكل منها النظام العالمى.

٤ - ومن جهة أخرى طرأت على التناقضات فى البلدان النامية نفسها تغييرات بسبب انتشار علاقات الإنتاج الرأسمالية فى معظمها، ولتعاظم نفوذ الاقتصاد العالمى وعملية التدويل الجارية على الاقتصاد وقد أغفل الكثير من خبراء الاقتصاد هذه التغيرات متمسكا بتصورات قديمة حول التنمية.

فالملاحظ أن البلدان النامية كانت تكتفى بإجراءات داخلية من أجل تحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادى خلال سنوات الستينيات والسبعينيات، فحين قررت غينيا الاستقلال التام عن فرنسا فى عهد ديجول ورفضت الارتباط بمجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية اتخذت حكومة باريس إجراءات قاسية مع خروج قواتها من غينيا وصلت إلى حد حرمانها من الآلات الكاتبة، ومع ذلك نجحت غينيا فى تثبيت دولتها المستقلة حديثا وفى اتباع نهج فى التنمية الاقتصادية يقصيها عن اقتصاد الدولة الأم،

فرنسا. وكذلك اتخذ الكثير من بلدان العالم الثالث إجراءات فى التنمية يحفظ عليها استقلالها الاقتصادى عن قوى الإمبريالية ويعيد توزيع الدخل لمصلحة القوى الشعبية، بل أن البلدان النفطية بمختلف توجهاتها الاجتماعية والسياسية قدرت على تحدى شركات البترول العملاقة والدول الكبرى التى تساندها وأقدمت على تأميم فروعها وعلى تشكيل شركات نفطية وطنية خلال النصف الأول من السبعينيات، ثم بدا الأمر وكأن الطريق مفتوح لفرض نظام اقتصادى عالمى جديد، فتقدمت البلدان النامية بمشروع فى هذا الشأن فى دورة خاصة عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ وتم إقراره بأغلبية كبيرة رغم اعتراضات وتحفظات أمريكا ودول غربية أخرى.

كان التصور هو أن اتخاذ إجراءات داخلية لإعادة توزيع الدخل ولإشباع الحاجات الأساسية للجماهير ولتصفية الاستهلاك الترفى ولإحداث تراكم لرأس المال ولتأكيد الاستقلال الاقتصادى للبلدان النامية ولتعظيم دور الدولة الوطنية فى العملية التنموية كافٍ للتخفف من وطأة الاستعمار الجديد على اقتصادها القومى، غير أن تنفيذ مشروعات الثورة العلمية التكنولوجية فى بلدان المراكز الرأسمالية وتعاظم قوى الإنتاج وتجاوزها لحدود كل الدول والقارات قد أدى إلى ظهور ما يعرف الآن بالاقتصاد العالمى، الذى أصبحت له آليات تسمح لمن يسيطر عليها أن يسيطر ويهيمن على عمليات التدويل الجارية فى مجالات الإنتاج وحركة رأس المال والتجارة، ومن ثم الهيمنة على الاقتصاد القومى للبلدان التى تشارك فى هذا الاقتصاد ولا تشارك فى توجيه عمليات تدويله، أى أن البلدان النامية أصبحت أمام وضع جديد يفرضه، من ناحية، الارتباط بالاقتصاد العالمى والتقسيم الدولى

للعمل كظاهرة موضوعية بسبب التدويل المتعاظم للاقتصاد، كما يفرضه، من ناحية أخرى، الخضوع للهيمنة الإمبريالية بفضل سيطرة المراكز الرأسمالية على عمليات التدويل الجارية. وقد تشكلت آليات دولية للهيمنة الإمبريالية لا ينفع فيها مجرد اتخاذ إجراءات داخلية فى البلدان النامية، مثل الآليات الخاصة بالعلاقات فى مجالات التكنولوچيا والمعلومات والإعلام والآليات الخاصة بالعلاقات المالية وبالتجارة الدولية، كما أصبح لبعض هذه الآليات أجهزتها الدولية المعروفة مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وهذا التطور يفرض على البلدان النامية العمل على خلق آليات دولية جديدة أو تعديل الآليات الراهنة كى تتمكن هى الأخرى من المشاركة والتأثير فى التقسيم الدولى للعمل وفى توجيه عمليات التدويل الجارية على الإنتاج وحركة رؤوس الأموال والتجارة، وأصبح ذلك شرطا ضروريا للتحرر من الهيمنة من ناحية وللاستفادة القصوى من اشتراكها المحتوم فى التقسيم الدولى للعمل من ناحية أخرى.

وأدى ذلك إلى نتائج ثلاث :

- إن الحفاظ على قيم التحرر ومصالحه يتطلب اليوم العمل لتصفية آليات الهيمنة على جبهتين مترابطتين: الجبهة الداخلية بآلياتها التى تستند إلى قوى اجتماعية ارتبطت مصالحها بمصالح القوى الإمبريالية، والجبهة الخارجية التى أصبحت لها آليات مستقلة يتعاظم نفوذها باستمرار، وهذا يعنى أن الآليات الداخلية التى خلقتها البلدان النامية لتوطيد مصالح التحرر ستنهار وتفشل ما لم يتم خلق آليات أخرى دولية تطامن من حدة هيمنة الإمبريالية وشركاتها.

- إن هذا التغيير الجذرى يتم مع نشوء أخطار القضايا الكونية التى تهدّد البشرية بالفناء نتيجة للتنفيذ الخاطىء لمشروعات الثورة العلمية التكنولوجيا، وهى أخطار لا بد من حساب نتائجها عند وضع مشروعات التنمية.

- إن العاملين السابقين يفرضان تغيرات أساسية فى تصورات «التنمية المستقلة» التى شاعت فى مصر تواكبا مع الظروف التى سادت البلدان النامية فى الماضى. فنماذج «التنمية المستقلة» لم تعد تستجيب لاحتياجات الواقع الجديد الذى فرضته الثورة العلمية التكنولوجية.

٥ - **على أنه** إذا كان من الضرورى التأكيد على الصراع الطبقى لتحقيق العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الدخل لصالح القوى الشعبية فى البلدان النامية، والصراع ضد القوى الإمبريالية لتوفير قاعدة المساواة كى يسود التكافؤ علاقات الاعتماد المتبادل بين مختلف مكونات الاقتصاد العالمى فمن الضرورى التأكيد فى نفس الوقت على التعاون للإفادة القصوى من الوحدة التى تضم كل هذه القوى الاقتصادية المتناقضة، وهو أمر لا يمكن الاستغناء عنه وإلا فلن يكون هناك اعتماد متبادل. وتجاهل هذه الحقيقة شائع اليوم بين بعض علماء بلدان العالم الثالث الذى يعلن تبنيه لعلاقات الاعتماد المتبادل ويؤكد على ضرورة الصراع الطبقى ضد الهيمنة والتبعية لتوفير قاعدة المساواة ولكنه يحجم عن التأكيد على ضرورة التعاون فى إطار الاقتصاد العالمى والتقسيم الدولى للعمل كضرورة حتمية فى ظروف الثورة العلمية التكنولوجية، ومن ثم ينفى علاقات الاعتماد المتبادل نفسها.

وثمة عناصر جوهرية يمكن أن توفر مثل هذا التعاون لعل إبرزها وأهمها هو التعاون الشامل لتنمية الثورة العلمية التكنولوجية فى اتجاه يتيح إعادة إنتاجها خالصة من عناصرها السلبية لحل المشاكل المترتبة على القضايا الكونية وتوفير نظام دولى للأمن الشامل.

ولقد أشرنا من قبل إلى أن تحالف مختلف القوى على الصعيد الدولى وفى مختلف البلدان عند معالجة التناقض بين الإنسان والطبيعة وحل المشاكل الكونية يشكل أساسا ماديا لتعظيم دور الطبقة العاملة والفلاحين والقوى الشعبية مع بقية القوى الاجتماعية، ومن ثم لإنضاج مكونات المجتمعات المدنية وقيمها ولتوفير الديمقراطية وذلك يعنى ضمْنا أن النضال «المشترك» بين مختلف القوى والطبقات والمجتمعات (على تناقضاتها) لحل القضايا الكونية سيكون كذلك الأساس المادى الذى يوفر القوة والعافية للقوى الديمقراطية والتحررية فى صراعها لإحداث التعديلات اللازمة فى علاقات القوى داخل كل بلد من أجل إعادة توزيع الدخل وتوفير العدالة الاجتماعية لصالح القوى الشعبية، ولإحداث تعديلات أخرى على الصعيد الدولى من أجل سيادة المساواة فى علاقات الاعتماد المتبادل.

ولهذا فإن كان من المحتم مراعاة ظروف النضال من أجل حل القضايا الكونية بما يخدم مصالح البشرية عند شن الصراع الطبقى فإن هذا الصراع الطبقى ستتوفر له فى نفس الوقت ظروفا أفضل إذا ما تم فى أحضان الكفاح من أجل القيم والمصالح الإنسانية العامة والذى يكاد يشارك فيه كل القوى والطبقات والجماعات بحقوق متساوية. والتطبيق فى الظروف المعينة التى يتم فيها هو وحده الذى يكشف العلاقات الجدلية بين الكفاح الطبقى

والتحررى والإنسانى العام من أجل انتصارهم معا.

القضية الرابعة:

أممية بروليتارية أم تضامن أممى؟

١- واستنادا إلى هذه التناقضات المركبة تتشكل التحالفات على الصعيد الدولى والصعيد الوطنى.

وقد تمت تعديلات جذرية فى التحالفات على الصعيد الدولى فبعد أن كانت العلاقات بين مختلف الدول وكذلك بين مختلف القوى الاجتماعية تحكمها قواعد واحدة استبعد الصراع الايدولوجى وسياسة المواجهة والصراع الطبقى من العلاقات بين الدول كما أصبح مبدأ توازن المصالح بدلا من توازن القوى العسكرية هو الذى يحكم ما بينها من علاقات.

ولقد طرح بعض المثقفين الماركسيين هذا المبدأ فى مصر مضطربا بالغ الاضطراب حين اقتصر على القول بأنه خيار بين توازن المصالح وتوازن القوى، وذلك على خلاف الطرح السوفيتى الذى يؤكد أن الطرف الثانى من المعادلة هو توازن القوى العسكرية "Military power" أو توازن القوات "Forces" وإذا حدث واقتصر الحديث على توازن القوى فسيكون ذلك فى سياق كلام لا لبس فيه يؤكد ارتباط التوازن بالقوى العسكرية، بل أن بعض الخبراء السوفيت يربطون هذا المبدأ أساسا بالقوة النووية وحدها، وذلك كله يرجع لسبب بسيط وهو «أن توازن المصالح» نفسه يعتمد فى تحديده بين

الأطراف المعنية على توازن القوى فيما بينها، الأمر الذى يجعل الخيار بينهما مستحيلا.

وتمت بلورة هذا المبدأ لأسباب ثلاثة، السبب الأول نشأ خلال السبعينيات حين ساد نوع من الانفراج فى العلاقات السوفيتية الأمريكية، ثم أخذ تصادم المصالح السوفيتية والأمريكية فى مناطق العالم الثالث يعترض تطور الانفراج ونموه، إذ اشتدت النزاعات بين حلفاء الطرفين وأخذ كل منهما يساند حليفه فى صدامه مع الأخر بالسلاح والخبراء بل وبالتلويح بتهديد نووى كما فعلت أمريكا أكثر من مرة حتى أصبح هذا الصدام كونيا ليصل إلى ذروته بدخول القوات السوفيتية إلى أفغانستان والقوات الأمريكية إلى منطقة الخليج. وقد دارت مناقشات واسعة بين خبراء أمريكا والاتحاد السوفيتى فى النصف الأول من الثمانينيات، وكان من أبرزها حوار بين خبراء الطرفين تحت إشراف هارولد سوندرز الأمريكى ويفجينى بريماكوف السوفيتى حول أزمة الشرق الأوسط وانتهى النقاش إلى نتيجة هامة وهى ضرورة أن تقوم العلاقة بينهما على أساس توازن المصالح فى هذه المنطقة.

(وقد نشر أطراف من هذا النقاش مع مساهمات من خبراء أوربيين فى عدد كامل من مجلة Foreign Policy and Defence Review، المجلد السادس العدد الأول).

والسبب الثانى الذى أفضى إلى هذا المبدأ هو خطر الفناء إذا ما استخدم السلاح النووى لتحقيق أهداف سياسية، فالعلاقات بين الدول تحكمها المصالح وكثير من هذه المصالح متناقضة وبعضها عدائى، وطوال

تاريخ العلاقات بين الدول كانت حماية مصالح دولة من الدول تتم على حساب دولة أخرى، وعلى أساس نفس القاعدة كان الأمن الوطنى يتحقق على حساب أمن الآخرين، غير أنه لأول مرة لم يعد جائز أن تكون الحرب سبيلا لتحقيق أهداف سياسية بطرق أخرى، لأنها قد تؤدى إلى فناء كل البشر، ومن ثم تشكلت مصلحة إنسانية عامة تفوق مصلحة أى دولة من الدول وأصبح من الضرورى الوصول إلى توازن للمصالح ليحكم العلاقات بينها بدلا من توازن القوى المسلحة.

أما السبب الثالث فيرجع إلى تعاظم علاقات الاعتماد المتبادل بين مختلف التكوينات الاقتصادية نتيجة لنمو الاقتصاد العالمى وتدويل الإنتاج فى السنوات الأخيرة مما شكل واقعا جديدا جعل المصالح المتداخلة وتوازنها أساسا صالحا لتحديد العلاقات بين الدول.

ولهذا المبدأ أهمية كبيرة عند تحديد مجمل العلاقات بين الدول على الصعيد العالمى لتجنب الحروب فى العصر النووى ولتوطيد العلاقات الاقتصادية والسياسية والعلمية التكنولوجية فى عصر يسوده اقتصاد عالمى واعتماد متبادل، غير أن تطبيقه فى العلاقات الثنائية بين دولتين سيكون مقصورا على الدول التى يمكن أن تنشأ بينهما نزاعات مسلحة خاصة إذا امتلكت أسلحة نووية مثل أمريكا والاتحاد السوفيتى، أما أن نقول أن العلاقات بين مصر والنيجر يحكمها مبدأ توازن المصالح وليس توازن القوى العسكرية فلن يكون لهذا الكلام معنى، ولهذا نجد الآداب السوفيتية التى تبحث فى العلاقة بين الاتحاد السوفيتى وكثير من دول العالم الثالث تقصر حديثها على «توازن المصالح» دون الإشارة إلى الطرف

الثانى من المعادلة.

على أن هذا المبدأ بالنسبة لبلدان العالم الثالث قد يحتاج إلى تعديل إذ يحسن صياغته بحيث يشمل القوة العسكرية والاقتصادية والبيئية والثقافية لدرء أخطار العدوان الإمبريالى الذى يقع فى مختلف المجالات ولا يقتصر بالنسبة لبلدان العالم الثالث على المجال العسكرى وحده، فهناك خطط أمريكية بالنسبة للنزاعات ذات الشدة المنخفضة "Low intensity conflict" تميل إلى استخدام الضغوط الاقتصادية والدعائية (الحرب النفسية) بدلا من الضغوط العسكرية المباشرة، وأحيانا يمكن استخدام ضغوط بيئية أشد فتكا من الأسلحة النووية مثل حرمان بعض الدول من مياه الأنهار التى تمر بأراضيها، كذلك يمكن استخدام ضغوط بشرية فتاكة فى بعض المنازعات مثل حجز الآلاف من الرهائن كما فعل العراق فى نزاع الخليج ومثل تجويع شعب العراق ليمارس ضغوطه على النظام البعثى كما فعلت أمريكا عند إدارة هذا النزاع، ولهذا يحسن صياغة هذا المبدأ ليصبح «التوازن بين المصالح بدلا من التوازن على أساس القوة» أيا كان مصدر هذه القوة.

هذا المبدأ هام ولا بد من تحديد معالمه والتعرف على حدوده بوضوح وأهمها بالنسبة لبلدان العالم الثالث ألا يتم بالوهم إلغاء التوازن فى علاقات القوى عند تحديد المصالح، كما يفعل بعض الماركسيين المصريين، لأن توازن القوى ليس فى صالح هذه البلدان فى صلاتها بالمراكز الرأسمالية ولأن استبعاد توازن القوى من أية معادلة توضع لتوجيه الكفاح

من أجل التحرر سيصرف الناس عن واجب إصلاح الخلل فى علاقات القوى مع المراكز الرأسمالية كمهمة تاريخية لا بد من إنجازها. وتزداد أهمية هذا الكلام بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط التى تواجه كذلك خطر الكيان الصهيونى بأسلحته النووية.

ولعل هذا الواقع غير المتوازن فى علاقات القوى يدفعنا إلى إدخال تعديل آخر على المعادلة التى اقترحها علماء الاشتراكية العلمية فى الاتحاد السوفيتى لتحكم العلاقات بين الدول، ذلك لأن قاعدة «توازن المصالح» قد تم استخلاصها أساسا من خبرة العلاقات بين الاتحاد السوفيتى وأمريكا، والظن أن على بلدان العالم الثالث أن تفرض آخر الأمر «تكافؤ المصالح» فى علاقاتها مع البلدان الأخرى ويمكن القول أنه إذا كان الاتحاد السوفيتى تحاول الحفاظ على توازن فى المصالح كان قائما بينه وبين البلدان الرأسمالية فإن البلدان النامية تكافح من أجل تحقيق تكافؤ فى المصالح لا يزال مفقودا فى علاقاتها مع المراكز الرأسمالية، ومن ثمة تصبح المعادلة التى تسعى البلدان النامية إلى تحقيقها هى **«تكافؤ المصالح بدلا من توازن القوة» أيا كان مصدر هذه القوة.**

٢- وينقلنا هذا الحديث عن المصالح إلى حديث آخر يتصل بالتعايش السلمى كمبدأ يحدّد العلاقات بين الدول، فقد استبعد الخبراء السوفييت الصراع الإيديولوجى عن هذا المبدأ وهو صراع ينتسب فى الأصل إلى صراع الطبقات صاحبة هذه الايديولوجيات، ومن ثم لم يعد التعايش السلمى شكلا من أشكال الصراع الطبقى كما كان يقال.

وقد فرض هذا التخلى ما تملكه الدول من أسلحة دمار شامل مما يفرض استبعاد الحرب بين الدول واستبعاد سياسة المواجهة والمجابهة خشية أن تفضى إلى نزاعات مسلحة، فالصراع بين الدول وإن كان ظاهرة قديمة حكمها التناقض بين المصالح حتى بلغت ذراها فى الحروب العالمية التى قامت بين التكتلات الإمبريالية فإن وجود الأسلحة النووية وما يصاحبها من خطر الدمار الشامل دعا إلى استبعاد الايديولوجيات المتصارعة عن العلاقات بين الدول وأصبح مبدأ التعايش السلمى بمنأى عن الصراع الايديولوجى للطبقات.

وهذا الكلام لا يعنى على الإطلاق أن الدول لم تعد لها مصالح طبقية، كما قد يتوهم البعض، فهناك فارق بين المصلحة الطبقية للدولة وبين أن تحكم العلاقات بين الدول الصراعات الإيديولوجية والطبقية، فالدولة تمثل مصلحة الأمة بشكل عام ولكنها تخفى مصلحة طبقية تدافع عنها فى الوقت نفسه، وتتفوق أى من المصلحتين على الأخرى وفقا للظروف التاريخية السائدة، وعادة ما تصبح للمصلحة الطبقية الأولوية بين المهام المرسومة للدولة حين تكون مهددة من قلاقل داخلية ناجمة عن صراع طبقى أو اضطرابات تثيرها مؤسسات المجتمع المدنى، وفى هذه الحالة لا ينبغى أن تختل قواعد التضامن وتؤدى إلى نزاعات أو ينفلت التضامن الأممى مع الطبقات الثائرة ويتحول إلى تصدير للثورات، ثم ينبغى أن تلتزم الدولة بمبدأ توازن أو تكافؤ المصالح ليحكم علاقاتها بالدول الأخرى.

المهم أن الصراع الطبقى الايديولوجى لصيق بالتضامن الأممى بين القوى الاجتماعية لمختلف المجتمعات ولكنه بعيد عن العلاقات بين الدول التى

تحكمها مبادىء عدم التدخل فى الشئون الداخلية وحق الشعوب والدول فى اختيار طريقها دون تدخل من دولة أخرى وإلا كان ذلك تصديرا للثورات مرفوضا وانتهاكا لسيادة الدول مُدانا.. فهل يمكن أن يطبّق هذا التصور على علاقات البلدان النامية مع الدول الإمبريالية؟

إن الظروف هنا على خلاف ما هو مرسوم فى الكلام السابق لأن مصالح الدول الإمبريالية وسياستها وشركاتها ومؤسساتها (القومية) قد تجاوزت حدودها وأصبحت فوق قومية ممتدة فى علاقات متكافئة يسودها التنافس مع البلدان المتطورة، إلا أن علاقاتها غير متكافئة مع الدول النامية وطابعها الاستغلال والهيمنة والعدوان.. فهل يمكن أن تخلو العلاقات بين البلدان النامية والدول الرأسمالية من الصراع والمواجهة مع استمرار هذا الواقع؟... وحتى فى حالة عدم قيام نزاعات وحروب، هل يمكن أن يخلو التعايش السلمى بينهما من الصراع الايديولوجى المترتب على الطابع الاستغلالى والعدوانى والسلطوى للإمبريالية والذى يتخندق واقعيا داخل الدولة النامية نفسها؟

إن من المستحيل نفى الصراع بين المجموعتين من الدول ما ظلت الإمبريالية تفرض هيمنتها داخل الدولة النامية نفسها، وما ينبغى عمله هو ألا يتحول الصراع إلى نزاع مسلح وأن يتواصل السعى للوصول إلى تسويات سلمية للنزاعات والخلافات بمقتضى الشرعية الدولية وعلى أساس تكافؤ المصالح.

وقد أصبح لهذا الكلام أهمية على ضوء الأزمة الدولية التى واكبت غزو العراق لدولة الكويت.

٣- أما العلاقات بين الطبقات والقوى الاجتماعية على الصعيد الدولى فهى على خلاف العلاقات بين الدول إذ تحكمها التوجهات الايديولوجية والطبقية، ومع ذلك فقد طرأ عليها هى الأخرى تغيير جذرى، إذ تبلور التحالف على الصعيد الدولى بين فصائل الطبقة العاملة فى الماضى فى الشعار المعروف «يا عمال العالم اتحدوا» لمواجهة خصوم الطبقة العاملة، ثم تطور هذا التحالف أيام لينين بسبب إدراكه لدور شعوب الشرق ونضالها ضد قوى الإمبريالية فى شعار يدعو عمال العالم وشعوبه المضطهدة الى الاتحاد، ثم اتسعت آفاق التحالف خلال اجتماع الأحزاب الشيوعية والعمالية فى موسكو عام ١٩٦٩ إذ وردت فى وثائقه نُصوص حول ضرورة التعاون بين العمال وحركات التحرر والقوى الديمقراطية والسلام دفاعا عن السلام العالمى، وإن لم يتبلور هذا التحالف فى شعار محدد، وجاء الحزب الإيطالى وقدم تصورا عن التحالف الدولى، استنادا إلى تقرير بعنوان «ميثاق السلام والتنمية» نشر فى ٨ نوفمبر عام ١٩٨١، ودعا فيه إلى توحيد كل القوى المحبة للسلام ومعها القوى الساعية إلى تعزيز التنمية فى بلدان الجنوب مما جعل الحزب يتخلى عن مفهوم الأممية البروليتارية بعد أن لم يعد يصلح أساسا للتحالف الواسع على الصعيد الدولى من أجل التنمية.

غير أن كل هذه التعديلات قد استمدت أصولها من قاعدة الصراع الطبقى الذى يستند إلى صراع الطبقة العاملة ضد رأس المال مع تزايد عدد حلفائها تواكبا مع نمو الإمبريالية وتعاظم سياستها العسكرية والاقتصادية،

وغير ذلك ما نحن بصدده الآن إذ تواجه البشرية، بالإضافة إلى الاستغلال الرأسمالى والإمبريالى، خطر الفناء بسبب العواقب الوخيمة التى نجمت عن القضايا الكونية ومن ثم أصبح الدفاع عن القيم والمصالح الإنسانية العامة له «الأولوية» على كافة أشكال الصراع الطبقى فى كافة مجالاته، ومثل هذا الكفاح لن يسمح للمصالح الطبقية أو للخلافات الايديولوجية أن تكون عائقا أمام كل من ينخرط فيه بعد أن أصبحت أيديولوجية وقيم المصالح الإنسانية هى المقياس، ولهذا سيقوم هذا التحالف العريض على مجمل تكوينات وتنظيمات المجتمع المدنى (رأسماليا أو اشتراكيا أو ساعيا إلى التحرر) ليشكل منها جبهة عالمية عريضة دفاعا عن مصالح الإنسانية وقيمها.

وفى إطار هذا التحالف الدولى الواسع ستتواصل التحالفات الطبقية بأشكالها المختلفة وفى مجالاتها المتعددة مع مراعاة الحفاظ على بقاء البشرية واستمراره، بل أن هذه التحالفات الطبقية ستتعدد وتتنوع أكثر مما كانت عليه لتغطى احتياجات تفرضها الثورة العلمية التكنولوجية وفى مقدمتها تحالفات تنشأ فى حدود المنطقة الواحدة مثل السعى الجارى الآن لتنمية التحالفات بين الأحزاب الشيوعية والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية لتواكب التكتلات الاقتصادية والكيانات السياسية التى تنشأ فى أوروبا (الوحدة الاقتصادية فى غرب أوروبا والبيت الأوروبى المشترك) وهى تكتلات وكيانات تتشكل بسبب النمو السريع فى التعاون الاقتصادى بين بلدان أوروبا الذى يصل إلى حد التكامل، ومثل السعى إلى تنمية تحالف الأحزاب الشيوعية مع حركات التحرر والأحزاب الديمقراطية والحركات

القومية وحركات عدم الانحياز فى مناطق العالم الثالث (مثل المنطقة العربية) تواكبا مع تشكيل كيانات اقتصادية وسياسية فى هذه المناطق تسهم فى خلق تكافؤ فى المصالح مع الكيانات الاقتصادية الكبرى التى تنشأ بين البلدان المتطورة.

والمهم هو ألا يتصور البعض بالوهم قيام تعاون أو تضامن دولى وعالمى وكونى بين مختلف التكوينات والأنظمة الاجتماعية والاقتصادية خاليا من الصراع الطبقى، فالجانبان متلازمان ولا ينفصلان، وإذا كان النهج الجديد فى التفكير كما طرحه العلماء السوفييت وأقرّه المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعى السوفيتى يقضى بضرورة غياب الصراع الطبقى والايديولوجى من التعايش السلمى بين الدول فلا يمكن أن تنشأ علاقات بين مختلف التكوينات الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد العالمى دون صراع طبقى، وما هو شائع الآن فى بعض ما يطرحه الأدب السياسى السوفيتى من تأكيد مُلحّ على ضرورة التعاون بين مختلف الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية قد تكون له مبرراته وفقا للظروف الراهنة، غير أن هذا الحديث لا ينبغى أن يقصد، فكريا وايديولوجيا، إقامة تعاون كونى بلا حدود، فقد يؤدى هذا التوجّه، من باب جانبى، إلى نظرية التلاقى بين الأنظمة الاشتراكية والرأسمالية التى روّج عدد من مفكرى الرأسمالية لها فى العقود الماضية، وما يدْحض هذا الرأى هو المخطط الرأسمالى الجارى والذى يستهدف بإصرار تصفية حلف وارسو دون حلف الأطلسى وتصفية المنظومة الاشتراكية دون المنظومة

الرأسمالية بل وتصفية علاقات الإنتاج الاشتراكية نفسها فى البلدان البانية والمجددة للاشتراكية أو الساعية إليها. ولهذا فإن التعاون الشامل بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية على الصعيد الدولى من أجل حماية وتنمية القيم والمصالح الإنسانية العامة سيطوى باستمرار، وفى إطاره وأحضانه، صراع طبقى وصراع حول قيم ومصالح التحرر.

ولو أخذنا قاعدة توازن المصالح التى ينبغى مراعاتها فى العلاقة بين الدولة السوفيتية والدولة الأمريكية فإن الالتزام بهذه القاعدة لا ينبغى أن يعنى على الإطلاق أن كلا من الدولة السوفيتية والدولة الأمريكية لم تعدلها مصالح وقيم طبقية تدافع عنها. فكما أن السعى إلى توفير تكافؤ المصالح فى العلاقة بين الدول النامية وبلدان. المراكز الرأسمالية للإمبريالية يعنى ضمنا السعى إلى الحفاظ على قيم ومصالح التحرر فإن الالتزام بتوازن المصالح بين الاتحاد السوفيتى والدول الرأسمالية ينبغى ان يكون فى التحليل الأخير التزام بمراعاة التوازن بين مصالح وقيم طبقية (اشتراكية فى الاتحاد السوفيتى) ومصالح وقيم طبقية أخرى (رأسمالية فى امريكا)، وهذا هو الوجه الآخر للمقولة الداعية إلى سيادة التعايش السلمى بين الدولتين مع استبعاد الصراع الأيديولوجى. **أما إذا كان القصد من قاعدة توازن المصالح هو تجاهل المصالح والقيم الطبقية والتحررية التى تدافع عنها الدولة السوفيتية من أجل تجديد الاشتراكية فسيؤدى تطبيق هذه القاعدة إلى عواقب وخيمة.**

٤ - هذا المركب من التناقضات قد نفى المبررات الموضوعية التى

قامت بسببها «الأممية البروليتارية» بعد أن لم تعد مصالح البروليتاريا والجماهير الكادحة هى وحدها السبب فى قيامها، وبعد أن أصبحت القيم والمصالح الإنسانية من أهم أسباب التحالف، وذلك لا يعنى على الإطلاق أن الحاجة لم تعد ماسة إلى «تضامن أممى» تفرضه أسباب عديدة متباينة منها التحالف العريض بين قوى المجتمع المدنى لحماية المصالح الإنسانية ولحل القضايا الكونية، ومنها بروز علاقات الاعتماد المتبادل وتنامى الاقتصاد العالمى والتقسيم الدولى للعمل، ثم هناك دواعى الصراع من أجل التحرر والتقدم والاشتراكية. **وإذا كانت الأممية البروليتارية تصورا مناسبا لوحدة نضال الطبقة العاملة لما تتميز به من تجانس فى المصالح فى إطار النظام الرأسمالى الدولى فإن مفهوم «التضامن الأممى» هو التصور المناسب للنضال المشترك الذى تقوم به على الصعيد الدولى قوى اجتماعية متعددة تتصدرها الطبقة العاملة باعتبارها صاحبة المصلحة الأولى فيما يحققه هذا النضال من أهداف متعددة.**

التضامن الأممى، إذن، له دواعيه الموضوعية وأن تتطلب المزيد من الجهد لتحديد تصور جديد له يضم تكوينات متعددة فى علاقات جدلية، وفى مقدمتها :

(أ) علاقات التعاون والتنمية المشتركة والإبداع المشترك بين الدول على أساس مبدأ التكافؤ فى المصالح بدلا من التوازن على أساس القوة.

(ب) والتحالف الواسع بين كافة قوى المجتمعات المدنية دفاعا عن

المصالح والقيم الإنسانية العامة.

(جـ) ثم التحالفات الطبقية من أجل التحرر والاشتراكية.

ولا شك أن تعزيز التحالفات الواسعة لحماية وتنمية القيم والمصالح الإنسانية مع تعظيم الكفاح الطبقى من أجل التحرر والتقدم والاشتراكية فى نهج يحفظ على البشرية بقاءها سيكون لهما دور إيجابى فى تشكيل نظام من العلاقات بين الدول يقوم آخر الأمر على أساس «التكافؤ فى المصالح» كما أن هذا النظام بدوره يهيىء أحسن الظروف لحماية القيم والمصالح الإنسانية وللصراع من أجل التحرر والتقدم والاشتراكية.

ثم يبقى أمر ينبغى التأكيد عليه وهو أن شعوب وبلدان العالم الثالث هى أضعف الحلقات فى سلسلة شعوب وبلدان العالم وأكثرها حاجة إلى التضامن الأممى مما يفرض عليها توطيده ولمّ قواته وتعزيز مواقفه المشتركة، ثم مراعاة نمو هذا التضامن وفقا لقواعده وتوجهاته الجديدة، وستكون ضربة قاتلة للتضامن مع هذه الشعوب والبلدان ومع مصالحها الأساسية لو نجح البعض فيما يروج له فى كتاباته حول التناقض الرئيسى بين الجنوب والشمال متجاهلا قوى ديمقراطية واشتراكية وسلام عظيمة التأثير منتشرة فى الشمال وفى الشرق وفى الجنوب ولها مصلحة أساسية فى القضاء على عوامل التخلف، ومصلحة شعوب بلدان العالم الثالث هى فى توطيد التضامن الأممى بين كل هذه القوى.

القضية الخامسة

تغيرات جذرية فى خريطة التحالفات

انحصر اهتمام علماء الاتحاد السوفيتى وغيره من البلدان المجددة للاشتراكية، بالتحالفات على الصعيد الدولى ولم يكن للتحالفات فى بلدانهم موضع اهتمامهم على الرغم من إدراكهم للتغيرات التى طرأت على خريطة التناقضات، ولعل ذلك نتيجة لتصور قديم خاطىء حول ضمور وخمود التناقضات الطبقية والقومية. ويقينا أن هذا التصور أخذ يتبدد الآن خلال عمليات التجديد الجارية فى هذه البلدان، إذ أصبح نشوء قوى سياسية جديدة تعبر عن تناقضات اجتماعية وقومية هى إحدى التجليات الأساسية للممارسات الديمقراطية.

أما فى البلدان النامية فستصبح قضية التحالفات الداخلية من أخصب القضايا التى سيدور حولها النقاش بسبب ما طرأ على خريطة التناقضات من تغير، وسيهدى التطبيق فى الظروف الخاصة بكل بلد هذا النقاش. على أن الحذر واجب. ذلك لأن العادات التى اكتسبتها القوى السياسية من عمليات التحالفات التى جرت فى الماضى والتى كان يحكمها عامل واحد وهو التناقضات الطبقية قد تؤدى إلى الجمود وقد تكون عقبة كأداء أمام الاستفادة الرشيدة من التحالفات المتنوعة والعديدة التى تتيحها التناقضات الراهنة لإثراء العمل الجماهيرى والسياسى.

وقد أشرنا عند طرح القضايا السابقة إلى مسألة التحالفات، وتأكدت ضرورة إعادة النظر فى خريطتها على ضوء التغيرات التى طرأت على

العلاقة بين التناقضات السائدة، وصعب أن يتشكل تصور واحد لها يتفق مع ظروف كل البلدان النامية لأسباب عديدة:

أولها : اختلاف ظروفها من بلد لآخر، فهى فى مصر مختلفة عن أوغندا، كما تختلف فى كلٍّ من البلدين عن حالها فى فرموزا أو كوريا الجنوبية، بسبب تعدد التكوينات الاجتماعية واختلاف مستوى الإنتاج الزراعى والصناعى وتباين القدرة على استيعاب الثورة العلمية التكنولوجية وعلى إعادة إنتاجها.

وثانيا : إن قوى التحالف التى تندرج فيما يعرف بالجبهة الوطنية الديمقراطية بالغة التنوع من حيث الطبيعة الطبقية ومن حيث المهام فعلى سبيل المثال يندرج تحت تجمع القوى الوطنية الديمقراطية فى السودان بعد قيام الحكم العسكرى بقيادة البشير كل القوى السياسية والاجتماعية على تباينها يمينا ويسارا باستثناء قوة واحدة هى الجبهة الإسلامية وممثلوها المسيطرون على السلطة وذلك على خلاف قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية فى مصر.

وثالثها : إن التحالفات التى ترتبط بالقضايا الكونية قد تتباين مع تباين القضايا التى تؤثر فى هذا المجتمع أو ذاك، فالهم المصرى والعربى بسبب احتمال استخدام أسلحة الدمار الشامل وتدمير مجتمعات الشرق الأوسط يختلف عما تسفر عنه هذه الأسلحة من أخطار بالنسبة لنيكارجوا وبلدان أمريكا الوسطى، نتيجة لامتلاك إسرائيل لهذه الأسلحة، والقوى الاجتماعية والهيئات العلمية التى يمكن أن تنخرط فى حملة لتوفير المواد

اللازمة لإنتاج رغيف العيش للمواطن المصرى لا تتماثل تماما مع القوى التى تنخرط فى الحملة لحماية الغابات الاستوائية فى البرازيل.

ولهذا ينبغى أن تتولى القوى السياسية والتنظيمات الجماهيرية وضع خريطة التحالفات لبلدها. على أنه من الممكن تحديد قواعد عامة تحكم التحالفات فى كل بلدان العالم الثالث فى ظل التناقضات السائدة، وهى:

- إن التحالفات من أجل المصالح الإنسانية العامة تنشط فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية والثقافية والأخلاقية، وهى نفس المجالات التى تنشط فيها التحالفات دفاعا عن مصالح التحرر الوطنى والمصالح الطبقية، وتباين القيم والمصالح لا تعنى تباينا فى مجالات نشاط تحالفاتها الأمر الذى يؤكد الترابط الجدلى بين أنشطة كل هذه التحالفات فى كل مجال.

- والتحالفات الخاصة بالقيم والمصالح الإنسانية العامة مرنة ومتغيرة فى اتساع جماهيرها، وهى وإن كانت تتصل بمصالح كل البشر على الصعيد العالمى فإنها تتشكّل كذلك فى مختلف المناطق وفى مختلف البلدان بل وفى الحى والمصنع والمدرسة بحكم احتلال قضاياها مواقع أساسية فى مختلف البرامج. إنها إضافة جوهرية لم تكن واردة فى التحالفات الطبقية السابقة، وتفضى إلى نمو عميق وعريض فى العمل الجماهيرى والديمقراطى، ثم أنها تساعد على ربط مصالح الحى بمصالح المدينة بمصالح الوطن بمصالح الإنسانية بسبب طابعها الكونى الشامل.

- والتحالفات العريضة من أجل القيم والمصالح الإنسانية العامة ستدوم

لأن قضاياها ليست طارئة أو مؤقتة، بل أن بعضها على خلاف تحالفات قضايا التحرر الوطنى والقضايا الطبقية سيستمر عبر عدد من المراحل الاستراتيجية، فتدمير الإنسان للبيئة وتدمير البيئة للبشرية والسعى إلى اكتشاف ما فى الكون وما فى المحيطات من موارد لاستغلالها والمشاكل المترتبة على الانفجار السكانى وقضايا أخرى كونية سيطول عهد النضال بشأنها وسيتواصل الجهد لدعم أوسع التحالفات من أجل حلها.

- وذلك لا ينفى للحظة ضرورة تعزيز التحالفات لمواجهة ممارسات قوى الإمبريالية وشركاتها وبنوكها، وضرورة العمل على تعديل علاقات القوى الاجتماعية والسياسية دوليا وفى كل بلد من أجل انتصار مصالح وقيم التحرر الوطنى، وكذلك ضرورة دعم التحالفات دفاعا عن المصالح الطبقية لجماهير العمال وفقراء الفلاحين والسكان المهمّشين فى مدن الصفيح والمقابر والكادحين من الموظفين والمثقفين على أن يراعى الصراع التحررى والطبقى سلامة البشرية ومصالحها الإنسانية العامة.

- وتفتح التحالفات الواسعة من أجل المصالح الإنسانية السبل أمام العمل الجماهيرى فى مختلف مجالات النشاط الإنسانى وعلى مختلف المستويات الدولية والوطنية والمحلية لتشكل قاعدة واسعة تستند إليها التحالفات من أجل قضايا التحرر والقضايا الطبقية، كما ينبغى أن تكون التحالفات التى تتشكل من أجل المصالح التحررية الركيزة الأساسية لدفع العمل وتعزيزه انتصارا للمصالح الإنسانية لأن فصائلها هى القوى الثابتة دائما فى النضال من أجل سلام الشعوب، ورفاهيتها وللحفاظ على البيئة وسلامةانساقها.

- والتحالفات الطبقية وإن كانت تتبلور أساسا فى علاقات بين هياكل وتنظيمات طبقية مثل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية التى تعبر عن قيم ومصالح طبقات وفئات فإن التحالفات من أجل القيم والمصالح الإنسانية قد أصبحت لها بالإضافة إلى هذه التنظيمات أشكال وهياكل تنظيمية جديدة لا تلتزم بحدود طبقة أو فئة معينة، فهى تخترق جماهير كل الطبقات والفئات لتجمعها فى حركات جماهيرية عريضة مثل حركات السلام والبيئة والتضامن مع شعوب العالم الثالث وحركات الدفاع عن الحقوق المدنية وحقوق الإنسان والحركات الدينية وجمعيات مكافحة المخدرات.. وقد برزت أهمية هذه الحركات الجديدة خلال السنوات العشرين الأخيرة مع تنامى أهمية القضايا الكونية، كما تعاظم دورها فى البلدان التى تنامت فيها أطر المجتمع المدنى، الأمر الذى يفرض العمل على تنميتها فى بلدان العالم الثالث، ولعل من أسباب ضمور النشاط الجماهيرى لكثير من الأحزاب السياسية فى هذه البلدان هو تجاهلها للقضايا المتصلة بالقيم والمصالح الإنسانية وإهمالها للحركات الجماهيرية الواسعة غير الطبقية.. المهم هو أن نعرف كيف يتم تزاوج وتداخل العمل التنظيمى والسياسى، الطبقى والفئوى، مع العمل فى هذه الحركات والتنظيمات الواسعة تعزيزا للنضال من أجل المصالح الإنسانية والتحررية والطبقية.

- وخَلَق تعدد التحالفات وتنظيماتها مع ترابطها فى العملية الجارية فى المجتمع الواحد وفى العالم الواحد وضعا بالغ التركيب، فواقع الحياة الآن لا يستجيب لتلك التصورات المبسطة لخريطة التحالفات حيث تقوم الجبهة الوطنية

الديمقراطية من ناحية لتواجه وتناطح جبهة البرجوازية الكبيرة بمختلف قطاعاتها وحلفائها من قوى الإمبريالية من ناحية أخرى ثم لتستمر المواجهة وليستمر التناطح حتى تخر الثانية صريعة آخر الأمر. الحياة لم تعد كذلك مبسطة مسطحة مجردة.

ويمكن القول بشكل عام إن القوى الرافضة للعمل دفاعا عن القيم والمصالح الإنسانية (وهى أكثر القوى رجعية) هى فى نفس الوقت أشد القوى ضراوة فى صراعها ضد مصالح التحرر والمصالح الطبقية، والوقوف ضد هذه القوى أمره محسوم، غير أن هناك قوى أخرى عريضة ستنشط من أجل المصالح الإنسانية بينما سترفض بمستويات مختلفة من المقاومة المصالح التحررية والمصالح الطبقية، والعمل مع هذه القوى، تحالفا معها وصراعا ضدها، هو المشكل الحقيقى، وإذا رمزنا إلى هذه القوى بالرقم (٨) فسيصبح الوضع كما يلى:

أ - إن قوى النضال من أجل مصالح التحرر والمصالح الطبقية هى أكثر القوى إصرارا على النضال من أجل المصالح الإنسانية التى هى فى نفس الوقت مصالح القوة (٨)، الأمر الذى يعنى توثيق العلاقة بينهما.

ب - إن القوى (٨) هى جزء من القوى التى تخدم المصالح الإنسانية العامة، وهى مصالح تعزز في نفس الوقت مصالح قوى التحرر والقوى الطبقية الأمر الذى يعنى توثيق العلاقة بينهما.

جـ - إن الصراع من أجل مصالح التحرر والمصالح الطبقية يصطدم

بمصالح القوى (٨) بمستويات مختلفة وفقا لطبيعة القضية وجوانب الصراع فيها والظروف المحيطة بها.

وهذا يعنى أنه من الضرورى تحديد القوى (٨) للتعامل معها والاستفادة إلى أقصى حد من إمكانياتها وطاقتها فى دعم النضال (أ) والنضال (ب) اللذين يخدمان مصالح الشعب والبشرية، كما ينبغى تحديد مكونات القوى (٨) بهدف الحد من خصومتها فى الصراع (جـ) بعزل أكثر القوى رجعية فى تكويناتها، وكذلك من الضرورى إثارة الصراع (جـ) بطريقة لا تضر النضال (أ) و (ب) بل تساعده وتعززه. وهذا يعنى كذلك التأكيد مرة أخرى على قاعدة فى المنهج أساسية وهى ضرورة الاستناد فى البحث والعمل إلى الصراع بين القوى المتناقضة وإلى الوحدة التى تضم هذه القوى المتناقضة فى نفس الوقت.

وهكذا لم يعد كافيا الاستعانة بالذكاء أو «الفهلوة» أو بمجرد الخبرة لإقامة التحالفات المتشابكة المركبة كما يفعل البعض حتى الآن، والمطلوب هو صياغة علم لإدارة هذه التحالفات كفرع وجزء من علم إدارة المجتمع. المطلوب هو بذل جهود نظرية مكثفة لاكتشاف قواعد هذه الإدارة ومناهجها التى تستند عند التطبيق إلى حساب دقيق للعوامل السائدة فى الزمان والمكان.

ولعل الأبحاث العديدة التى تمت حول إدارة الأزمات والأبحاث الأخرى التى وضعت لإدارة المفاوضات ما يساعد على تحديد معالم البحث حول إدارة التحالفات.

...

...

تلك هى القضايا الخمس التى طرحت على البحث والنقاش من وجهة نظر شعوب البلدان النامية لخدمة مصالحها، وذلك على ضوء ما طرأ على الواقع من تغيرات جذرية، وهى: أهمية القضاء على التخلف فى منظومة القضايا الكونية، والتأكيد على مصالح وقيم التحرر بين المصالح والقيم الإنسانية العامة والمصالح والقيم الطبقية، وخريطة التناقضات الجديدة، وتعيين التحالفات على الصعيد الدولى من أجل تأكيد التضامن الأممى، ثم التغيرات التى طرأت على التحالفات الطبقية على الصعيد الوطنى..

وسنحاول على الصفحات القادمة تطبيق المفاهيم الجديدة فى مجالين أساسيين هما: قضايا التنمية الوطنية فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية، والنهج الجديد فى التفكير لمناهضة الإمبريالية، فدراسة هذين المجالين لازمة إذا أردنا تحديد خصائص المرحلة الراهنة التى تعيشها البلدان النامية ثم تحديد المهام الأساسية التى ينبغى إنجازها فى هذه المرحلة، وبدون هذا التحديد لا يمكن وضع برنامج لنضال شعوبنا.

الثورة العلمية التكنولوجية وقضايا التنمية

(تساؤلات حول التنمية المستقلة)

ليس هذا حديثا عن الثورة العلمية التكنولوجية، إنما هو مجرد إشارة إلى علاقاتها بتصوراتنا الأساسية عن التنمية.

فنحن نعيش فى عصر الثورة العلمية التكنولوجية وقضاياها الكونية، فى عصر التناقض بين العمل ورأس المال والتناقض بين الإمبريالية وشعوب البلدان النامية مع ارتباطهما جدليا بتناقض آخر يتعاظم ويشتد بين الإنسان والطبيعة، فى عصر الاقتصاد العالمى وتسارع تدويل الإنتاج والعلوم والتكنولوجيا والتجارة وحركة رأس المال بعد أن تعاظمت قوى الإنتاج وتجاوزت حدود القوميات، فى عصر تتنامى فيه علاقات الاعتماد المتبادل، بين تكوينات الاقتصاد العالمى، وكل هذه الظواهر موضوعية ولن ينجو الإنسان من نتائجها السلبية إلا بالعمل على تعديلها وتغييرها لإعادة إنتاج وتجديد كل ما هو إيجابى فيها. كل البلدان شعوبا ودولا هى أجزاء من عالم واحد، بدءاً من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى وانتهاءً بأوغندا ونيبال. كل بلدان العالم تعيش فى إطار الثورة العلمية التكنولوجية، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية أو بلدانا نامية، ومن ثم

تصبح الدعوة لانفصال بلدان العالم الثالث عن التقسيم الدولى للعمل وعن النظام العالمى إلى أقصى حد ممكن حتى تنجى نفسها من النتائج السلبية للعلاقات الدولية المتعاظمة أمرا لا يستقيم مع ما يجرى فى الواقع ويستحيل تنفيذه، ويصبح السعى إلى سبيل آخر لحماية مصالح هذه البلدان فى إطار الاقتصاد العالى والتقسيم الدولى للعمل مطروحا على البحث.

تبعية أم تخلف....؟

١ - ماذا نريد؟ إن البلدان النامية تواجه ظاهرة خطيرة تحول دون احتلالها لموقع متكافىء مع البلدان الأخرى، وهى ظاهرة التخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، وهذه الظاهرة تعيد إنتاج نفسها، وكثيرا ما تتفاقم وتشتد وطأتها فى ظروف سيادة الثورة العلمية التكنولوجية، ويرجع السبب فى التخلف الاقتصادى إلى استمرار البنى الاقتصادية والاجتماعية المتبقية من عهد الاستعمار القديم والتى تختلط فيها البنى الأبوية وشبه الاقطاعية والإنتاج الحرفى والإنتاج السلعى الصغير مع الشركات والمؤسسات الصناعية والزراعية الرأسمالية، يضاف إلى ذلك قصور البرجوازية المحلية وعجزها عن إنجاز المشروعات الكبيرة لقلة رأس المال وضعف الخبرة ثم لندرة الموارد أحيانا، كما يرجع السبب فى استمرار التخلف واستمرار نفوذ هذه البنى المختلطة إلى قدرة القوى الإمبريالية على خلق آليات جديدة فى علاقاتها بالمستعمرات السابقة سمحت بمواصلة وتعزيز ممارسات الاستغلال والهيمنة

فيما يعرف بالاستعمار الجديد. وقد تنوعت هذه الممارسات والآليات وتكاثرت مع الثورة العلمية التكنولوجية التى باعدت بين مستوى البلدان المستقلة حديثا ومستوى المراكز الرأسمالية بفضل ما تملكه الأخيرة من علم وتكنولوجيات ومعلومات أصبحت عوامل تضاف إلى عوامل سابقة للسيطرة والهيمنة والاستغلال.

ولما كان استمرار هذه العلاقة يحول دون الخلاص من التخلف مما جعلهما متلازمين، كان منطقيا أن يطرح عدد من العلماء فى الستينيات ضرورة الخلاص من هذه العلاقات التى أصبح التخلف معلما رئيسيا لها ويعيد بدوره إنتاجها وذلك بتحقيق تنمية «مستقلة» وبالتباعد والإنسلاخ الانتقائى عن النظام العالمى من أجل التحرر من النفوذ الإمبريالى وبالاعتماد على السوق الداخلية وبالتمحور حول الموارد والقدرات الذاتية مع تنميتها ومع تجنب الاعتماد على العلاقات الخارجية من تجارة وقروض قدر المستطاع.

على أن الدعوة إلى التحرر وفقا لهذا المنطق ستكون سليمة بقدر ارتباطها بواقع الحال، وإلا أصبح منطقها صوريا وبعيدا عن الواقع، غير أن واقع الحال لم يعد ينحصر فى علاقة عدم التكافؤ المتخندقة داخل البلدان النامية فحسب، بل يمتد إلى ما هو أشمل؛ لأن عدم التكافؤ يوجد الآن بين تكوينات اقتصادية سمتها الأساسية إنها عالمية، وطابعها الأساسى هو التدويل، فالإنتاج يتم تدويله عبر سلسلة من الحلقات منتشرة فى بلدان عديدة، نامية ومتطورة، وتتحكم فى عملياته شركات وبنوك عملاقة فوق قومية، ثم أصبح للإنتاج مدخلات علمية وتكنولوجية سارعت بعملية

تدويله، وأدى ذلك بدوره إلى تعظيم حركة رأس المال (ومنها القروض) وحركة التجارة ومن ثم تشكلت آليات دولية (خارجية) لتوطيد الهيمنة الإمبريالية كى تضاف إلى الآليات الداخلية المتخندقة فى البلدان النامية نفسها..

التخلف وما يلازمه من علاقات عدم تكافؤهما عناصر متداخلة فى الاقتصاد العالمى ويخضعان لعملية تدويل متزايدة.. هذا الواقع الجديد يجعل الدعوة إلى تنمية «مستقلة» بإنسلاخها الانتقائى عن النظام العالمى والتقسيم الدولى للعمل موضع شك وتساؤل، وخيارا لم يعد من الممكن تحقيقه عمليا.

٢ - كذلك حدث تغير هام فى البلدان النامية، فخلال السبعينيات ثم الثمانينيات حددت هذه البلدان طريقها، رأسماليا كان أو متباعدا عن النهج الرأسمالى، واختار معظمها الطريق الرأسمالى، ثم سرعان ما فشل معظم الباقى من البلدان فى نهجه وأخذ يترابط هو الآخر فى علاقات مع النظام الرأسمالى، غير أن تكويناتها الرأسمالية لم تتشكل وفقا للنمط التقليدى، إذ ظلت آليات الاستعمار الجديد تتحكم فى مسيرة الاقتصاد القومى بعد تعديلها بما يتفق مع الوضع الجديد، وكانت أخطر هذه الآليات هو ما تولد عن تضخم عمليات الإقراض والذى صاحبه استمرار التباين الشديد بين انخفاض أسعار المواد الأولية التى تصدّرها (أساسا) هذه البلدان وارتفاع أسعار المواد المصنعة التى تصدرها (أساسا) البلدان المتطورة، وكذلك الآليات التى شكلتها العلاقات فى مجالات التكنولوجيا والمعلومات والإعلام، كما تعاظم دور هيئات واتفاقات دولية مثل اتفاقية الجات والبنك

الدولى وصندوق النقد الدولى التى أخذت تفرض على البلدان النامية نماذج تنموية تُعززّ علاقات الإنتاج الرأسمالية مع تعميق علاقات عدم التكافؤ بينها وبين المراكز الرأسمالية.

وأصبحت للبنى الرأسمالية فى البلدان النامية خصائص مثل تفاقم نفوذ بيروقراطية الدولة البرجوازية على الاقتصاد وما يصاحبه من انتشار للفساد وللممارسات الطفيلية بين قطاعات واسعة من البرجوازية، واتساع القطاع الكمبرادورى وخاصة فى مجالات الاستيراد والعمليات المالية، واستمرار الملكية الواسعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تنمو بين أصحابها رغبة فى مقاومة نفوذ الشركات والمؤسسات الأجنبية، ثم نمت العلاقات الرأسمالية فى الريف ومعها الأساليب المتطورة فى الإنتاج الأمر الذى خلق احتياطيا من المتعطلين هاجروا إلى المدن، وكذلك ظهرت أشكال من الاحتكارات المحلية (الهند) تميل إلى التعاون مع الشركات فوق القومية وتمارس أشكالا من الاستغلال فى البلدان الأخرى.

وصاحب ذلك تغيير هام فى بنية الطبقة العاملة بسبب نمو الصناعة والأخذ ببعض جوانب الثورة العلمية التكنولوجية، واتساع فى قطاع المثقفين مع توزع أدوارهم على مختلف قطاعات المجتمع وارتباطهم بمؤسسات الدولة التى أخذ تدخلها يتزايد فى مجالات الاقتصاد ويتحكم فى الإعلام ومؤسسات التعليم والثقافة، ثم تضخم لم يسبق له مثيل فى قطاعات المهمشين بين السكان والذين يشكلون أوسع قطاعات السكان فى كثير من المدن.

ومثل هذه البنى الاقتصادية والتركيبات الاجتماعية توطد عدم الاستقرار وتهيىء مناخا يعزز التخلف وعلاقات عدم التكافؤ مع المراكز الرأسمالية، غير أنها تختلف بجلاء عما كانت عليه تكوينات وبنى البلدان النامية حين كانت معادلة «التخلف - التبعية» هى السائدة ثم حين كان ما عُرف بالتنمية المستقلة هو الرد المناسب لتغيير هذه المعادلة، ثم قبل أن تصبح الآليات الدولية للهيمنة الإمبريالية على ما هى علية الآن من تأثير عظيم.

٣ - ثم إن علاقات عدم التكافؤ (التبعية) لم تعد وحدها هى العامل الأساسى الذى يلازم التخلف فى عصر الثورة العلمية التكنولوجية وقضاياها الكونية بعد أن أشتد تأثير النتائج السلبية لهذه القضايا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان النامية، مما فاقم من أخطار التخلف فى هذه البلدان.

فقضية توطيد السلام وتصفية النزاعات بالطرق السلمية تجنبا للحرب التى قد تؤدى إلى دمار جزئى أو شامل للمجتمعات البشرية بسبب التطور السريع الذى طرأ على تكنولوجيا الأسلحة هو من الأسباب الأساسية التى تسهم فى القضاء على التخلف، وليس ذلك لأن الحرب سبيل للهيمنة الإمبريالية على موارد البلدان النامية وأسواقها فحسب، ولكن أساسا بسبب التدمير الشامل للموارد المترتب على الحرب نفسها والذى يوطد التخلف ويعيد إنتاجه على نطاق واسع. والمثل على ذلك ما أدت إليه النزاعات فى أنجولا وموزمبيق والصومال وأثيوبيا والسودان وأفغانستان إلى انهيار اجتماعى شامل ومجاعات تفتك بالملايين، وما أدت إليه نزاعات منطقة

الشرق الأوسط والخليج إلى تبديد لموارد بشرية وطبيعية ومالية هائلة كان من الممكن أن تكون أعظم مدد للتنمية.

وكذلك يؤدى تدمير البيئة إلى تفاقم التخلف، بل أن التصحر والجفاف وما ينجم عنهما من موت الملايين من ابناء البلدان النامية هى كوارث أشد خطرا من علاقات التبعية لأنها لا تؤدى فحسب إلى توطيد التخلف بل أصبحت سببا فى اضمحلال واندثار حضارات إفريقية.

وكذلك يشكل الانفجار السكانى عقبة كأداء أمام تطور البنية الاقتصادية والاجتماعية فى كثير من البلدان النامية، كما يعظم من كثافة القطاعات الهامشية من السكان، بل أن القضاء على التبعية لم يعف بلدا مثل الصين من مواصلة تنفيذ برامج مكثفة لمواجهة أخطار الانفجار السكانى باعتباره عاملا يساعد على توطيد التخلف.

علاقة التبعية إذن ليست وحدها الملازمة للتخلف، إذ هناك قضايا كونية لها أثر بالغ فى تعميقه ويفرض التحرر من التخلف تناول مجمل العوامل المرتبطة به كحزمة واحدة لمعالجتها فى إطار شامل.

٤ - **وتتعدد** عوامل التخلف على أساس مختلف القيم والمصالح، فالتكوين المشوه للاقتصاد القومى وعلاقات عدم التكافؤ يرجعان إلى التناقضات الاجتماعية وإلى القيم والمصالح الطبقية للاستعمار القديم ثم الجديد، وهى قيم تتعارض مع قيم ومصالح التحرر، أما قضايا العدوان على السلام وانتهاك انساق البيئة وغيرها من الظواهر السلبية للقضايا الكونية فتتصل بالتناقض بين الإنسان والطبيعة وبالصراع حول القيم

والمصالح الإنسانية وهى بدورها قضايا تتعارض مع قيم ومصالح التحرر.

ويميل أصحاب مدرسة «التبعية» إلى إعلاء شأن الصراع الطبقى لتغيير أو تعديل علاقات الإنتاج من أجل إعادة توزيع الدخل وتعظيم التراكم للاستثمار داخل البلدان النامية، ولتغيير ما بين هذه البلدان والمراكز الرأسمالية من علاقات غير متكافئة، بينما يميل مفكرو الثورة العلمية التكنولوجية فى الغرب إلى الاهتمام بنمو قوى الإنتاج ورعايتها. غير أن خبرة الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية وفيتنام وبلدان شرقى أوروبا تؤكد أن تغيير علاقات الإنتاج وإن فتح الباب لنمو قوى الإنتاج فإنه فى ذاته لم يضمن تواصل نموها، الأمر الذى يتطلب رعاية فائقة ومستمرة لهذه القوى، وكان لينين مدركا لهذه الحقيقة حين وضع «السياسة الاقتصادية الجديدة» بهدف تنمية قوى الإنتاج المتخلفة عن روسيا القيصرية لتتواءم مع التغيير النوعى لعلاقات الإنتاج ثم بهدف تعديل هذه العلاقات بدورها كى تتواءم مع قوى الإنتاج المتخلفة، وكذلك فإن اكتفاء بعض مفكرى الثورة العلمية التكنولوجية فى الغرب بتنمية قوى الإنتاج ورعايتها كحل لقضايا البشرية ومنها قضية التخلف أمر لا يستقيم مع ما جرى ويجرى، فقد أصيبت الرأسمالية بأزمة بنيوية تزداد حدة رغم ما طرأ على هياكل النظام من تعديلات لتجديده، يشهد على ذلك هذا الصراع العنيف الذى يشتد ويعنف بين المراكز الرأسمالية وخاصة بين أمريكا واليابان والمجموعة الأوروبية، كما تشهد عليه ظواهر أخرى مثل انتشار البطالة وتفاقم قضية القروض وارتفاع نسبة التضخم والانهيارات المتتالية فى الأسواق المالية ثم ازدياد توطد التخلف فى البلدان النامية.

ثمة إذن إحالة متبادلة بين الجهد المبذول لتنمية قوى الإنتاج من ناحية ولتعديل (أو تغيير) علاقات الإنتاج-من ناحية أخرى من أجل القضاء على ظاهرة التخلف، وتجاهل هذه الحقيقة أدى إلى أخطاء جسيمة فى الماضى، لعل من أبرزها ما نجم عن دعاوى التركيز فحسب على الصراع الطبقى ضد الإمبريالية العالمية ومراكزها الرأسمالية، دون مراعاة للوازم تنمية قوى الإنتاج، من أوهام حول الاشتراكية المتطورة وحول إمكانية إحداث تغييرات نوعية سريعة فى البلدان النامية للانتقال إلى الاشتراكية والوصول إلى عتباتها.

ومن ناحية أخرى، فإن القضاء على التخلف لا يمكن أن يتحقق فى الظروف الراهنة التى تم فيها تدويل متصاعد للإنتاج ورأس المال والتجارة بفضل الثورة العلمية التكنولوجية بمجرد القضاء على آليات الاستعمار الجديد التى تشكلت داخل البلدان النامية نفسها ودون السعى فى نفس الوقت إلى تقويض الآليات التى خلقتها الإمبريالية على الصعيد الدولى لتوطيد هيمنة المراكز الرأسمالية على عمليات التدويل الجارية، ذلك لأن التدويل الجارى يفرض على الاقتصاد القومى ارتباطا لا مفر منه بالاقتصاد العالمى وبالتقسيم الدولى للعمل، ولهذا لا يمكن القضاء على علاقات عدم التكافؤ ومن ثم على التخلف ما لم يتم تعديل فى موقع اقتصاد البلدان النامية فى الاقتصاد العالمى وفى التقسيم الدولى للعمل.

إن برنامجا شاملا على الصعيد الدولى وفى مختلف مناطق العالم ينبغى أن يوضع لهذا الغرض، كى يضاف إلى برنامج «التنمية المستقلة» الذى يقتصر إلى حد كبير على

تغيير الأوضاع الداخلية فى البلدان النامية.

وهكذا فإن تناول حزمة العوامل المرتبطة بظاهرة التخلف فى مجملها، سواء ما يتعلق بالصراع الطبقى (علاقات عدم التكافؤ المرتبطة بعلاقات الإنتاج) أو بالصراع الإنسانى العام (القضايا الكونية المتصلة بقوى الإنتاج)، مع معالجة التخلف كظاهرة مرتبطة عضويا بعملية التدويل الجارية على التكوينات الاقتصادية يشكلان الطريق لبناء تصورات سليمة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسيكون تبسيطا مخلا وتجريدا لا يستقيم مع الواقع لو تناول البعض قضية «التبعية» بمعزل عن مجمل الظاهرة وارتباطاتها ثم يعكس الآية بالدعوة إلى الاستقلال بدلا من التبعية.

وكل ما ذكر سابقا يؤكد بجلاء أن الواقع الذى نشأ عن تصور التنمية «المستقلة» قد جرى عليه تغيير بعيد المدى يفرض إعادة النظر فى التصورات الخاصة بالعملية التنموية استجابة للواقع الجديد.

تساؤلات حول التنمية المستقلة

والبحث عن تصورات جديدة للعملية التنموية

١ - **حين طلع** علينا العلماء بأفكارهم حول «التنمية المستقلة» لم

تكن نتائج الثورة العلمية التكنولوجية قد تجلت بوضوح كما هى اليوم، ولم يكن ما أفضت إليه هذه الثورة إلى اقتصاد عالمى (واحد) وتقسيم دولى (واحد) يستندان إلى تنامى مستمر للاعتماد المتبادل بين تكويناتهما، قد أصبح واقعا مستقرا، ثم لم تكن القضايا الكونية قد تعاظم تأثيرها، وهذا يعنى ضرورة تعديل تصوراتنا عن التنمية.

ولعل تنافر التصورات الخاصة بالتنمية المستقلة مع الواقع الراهن هو الذى يفسر فشل محاولات تبنى العديد من البلدان النامية لهذه التصورات وقد يقال إن السبب فى هذا الفشل يرجع إلى أن تنفيذ المشروع لم يكن كاملا متكاملا من قبل البلدان التى خاضت التجربة، خاصة فيما يتصل بعدم الالتزام بالممارسات الديمقراطية لضمان مشاركة الجماهير فى تنفيذ المشروع وعدم السعى إلى توفير الممكن من الواردات حيث لم يتم استقصاؤه بالتمام، وهذا الكلام يمكن أن يقبل إذا كانت هناك مجرد أخطاء فيما تم، غير أن ما نواجهه هو الفشل التام لكل التجارب الأمر الذى يدعو إلى البحث عن أسباب أخرى تتعلق بأسس المشروع نفسه.

والظن أن أصحاب هذا المشروع من مفكرى العالم الثالث قد استمدوا معظم أصوله من الخبرة العملية للنهج السوفيتى فى التشييد الاقتصادى والذى تبنته بلدان شرق أوروبا متناسين أن ما جرى فى هذه البلدان كان مخالفا للتصور اللينينى حول التنمية الذى استقر آخر الأمر على «السياسة الاقتصادية الجديدة» ومعها إصرار على تنفيذ مبدأ التعايش السلمى مع البلدان الرأسمالية لإقامة علاقات اقتصادية وتجارية واسعة معها وللإفادة من خبرتها، وذلك إدراكا من صاحب هذه السياسة لطابع التدويل الذى أخذت

تكتسبه العلاقات الاقتصادية والتجارية فى المرحلة الإمبريالية، ثم متناسين أن الذى فرض على الاتحاد السوفييتى العزلة الاقتصادية والتجارية (وليس الاستقلال) هى القوى الإمبريالية نفسها.

على أن هذا الفشل الذى أصاب كل محاولات تبنى مشروع التنمية المستقلة قد واكبته مؤخرا تطورات بالغة الدلالة. فالتعاون المطلوب بين البلدان النامية تحت شعارات التضامن والاعتماد على النفس والذى تمثل فى هياكل إقليمية تشكلت بمستويات مختلفة بين هذه البلدان خلال السنوات الماضية قد عجز عن النمو والتطور، وكان من أبرز أسباب هذا العجز هو تعاظم تأثير الروابط بين الاقتصاد القومى لكل من هذه البلدان بالمراكز الإمبريالية وشركاتها العملاقة فوق القومية بالمقارنة بالعلاقات الضعيفة القائمة بين البلدان النامية نفسها فى مجالات الاقتصاد والتجارة والتعاون العلمى والتكنولوجى، ثم أخذت تظهر اتجاهات جديدة ينبغى ملاحقتها وتتمثل فى السعى إلى تشكيل هياكل اقتصادية وتجارية تجمع بين البلدان النامية والمتطورة فى إطار واحد.

فمجموعة بلدان جنوب شرقى آسيا التى شكلت فيما بينها نظاما من التعاون (آسيان) تنخرط الآن فى علاقات وثيقة مع أمريكا وخاصة مع اليابان لخلق سوق مشتركة لمنطقة المحيط الهادى، وفى نفس الوقت يسعى الاتحاد السوفييتى حثيثا للقيام بدور فى هذه السوق، وكذلك تفعل الصين، بينما توثق فيتنام علاقاتها مع مجموعة بلدان جنوب شرق آسيا.

وفى عز انشغال الرئيس بوش بأزمة الخليج بعد غزو العراق للكويت،

وجد لديه الوقت الكافى للانشغال بأمر آخر هام، فقام بزيارة للمكسيك، ثم بعد ذلك زار عددا من بلدان أمريكا الجنوبية وفى مقدمتها البرازيل والأرجنتين وفنزويلا ليبحث مع قادتها إنشاء سوق مشتركة بين بلدان الأمريكتين، وليست السوق المشتركة التى تقيمها أمريكا الآن مع كندا والمكسيك إلا مقدمة لهذا المشروع الكبير.

وعقدت بلدان الأمن والتعاون الأوروبى مؤتمرا فى خريف عام ١٩٩٠ فى جزيرة بالما دى مايوركا التابعة لأسبانيا ، دُعيت إليه إسرائيل والبلدان العربية المتوسطية لبحث قضايا التعاون فى منطقة البحر المتوسط، كما عقدت عدة اجتماعات بين بلدان المجموعة الأوروبية وأعضاء مجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب العربى، ثم تقدمت حكومتا أسبانيا وإيطاليا بمشروع لإنشاء نظام للأمن والتعاون يضم جميع بلدان منطقة البحر المتوسط شبيه بنظام الأمن والتعاون الأوروبى، ويحاول الاتحاد السوفيتى أن يكون له دور فى هذا المشروع.

وتضاف إلى هذه التطورات مشروع البيت الأوروبى المشترك، لتعيش فيه بلدان أمريكا وكل البلدان الأوروبية، شرقا وغربا ، على أساس «التنمية معا » Co-Devel opment و«الإبداع معا » Co-Creativity ، وفقا للاقتراح السوفيتى.

ثم هناك اقتراح بيكر وزير خارجية أمريكا بإنشاء تجمع اقتصادى هائل يمتد من فلادفستك على المحيط الهادى ليخترق قارة آسيا ثم قارة أوروبا ثم ليعبر المحيط الأطلسى كى يضم كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

ماذا جرى ؟

فشل كامل فى تنفيذ مشروع التنمية المستقلة فى بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وعجز لا يزال يسود التجمعات الإقليمية للبلدان النامية، ثم اتجاه متنامٍ لتشكيل تجمعات سياسية واقتصادية وتجارية تضم بلداناً من الشرق والغرب، ومن الجنوب والشمال، كبيرة وصغيرة، اشتراكية ورأسمالية، متخلفة ومتطورة... وذلك بفضل حقيقة موضوعية تتمثل فى التدويل المتسارع للإنتاج والعلم والتكنولوجيا والتجارة وحركة رأس المال، وفى تعاظم نمو الاقتصاد العالمى والتقسيم الدولى للعمل وعلاقات الاعتماد المتبادل بين تكويناتهما. ويقينا أن علاقات القوى هى التى تحدد من الذى يسيطر على عملية التدويل الجارية ومن الذى يهيمن على العلاقات بين التكوينات الاجتماعية والاقتصادية التى يضمها التقسيم الدولى للعمل والاقتصاد العالمى.

بهذه الرؤية المستخلصة من واقع ما يجرى فعلا، علينا أن نفكر ونعمل لتغيير هذا الواقع.

٢ - **وفى** إطار هذا الواقع طُرح نموذج للتنمية استنادا إلى منجزات الثورة العلمية التكنولوجية، وتم تشغيله فى بلدان عرفت بالبلدان «النمور» مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة، كما يجرى تشغيله بدرجات متفاوتة فى عدد آخر من بلدان جنوب شرق آسيا على أساس الاعتماد على الشركات العملاقة فوق القومية وخاصة واليابانية. وأدى هذا النموذج إلى تنمية سريعة لقوى الإنتاج وإلى زيادة ملحوظة فى متوسط

الدخل وإلى ارتفاع الإنتاجية بفضل زيادة المدخلات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية فى العملية الإنتاجية والاستخدام الواسع لأدوات الأتمتة المرنة مثل الكمبيوتر والإلكترونيات وأشعة الليزر، وازداد التكامل بين اقتصاد «النمور» والاقتصاد الرأسمالي العالمى، وفى نفس الوقت قضى هذا النموذج - بسيطرة الشركات فوق القومية - على الاقتصاد القومى لهذه البلدان، وخاصة على القطاعات الحديثة والديناميكية. بينما استمرت القطاعات التقليدية فى الاقتصاد متخلفة، وخضع النمو فى مختلف قطاعات هذا الاقتصاد لمصالح هذه الشركات، ولصالح الرأسمالية المحلية التى تعاظم نموها، وتفاوتت الدخول بين الطبقة المالكة والطبقة العاملة وانتقلت مع التكنولوجيا المستوردة قيم حضارية غريبة عن شعوب هذه البلدان، وتعزز التقسيم الدولى للعمل والاقتصاد العالمى بوضعهما الراهن الأمر الذى وطد الهيمنة الإمبريالية، ولهذا لم يكن غريبا أن يتم تشغيل هذا النموذج تحت مظلة ديكتاتوريات صارمة تقبض بيد من حديد على حقوق الشعب وحقوق الإنسان، كما هو الحال، حتى الآن، فى فرموزا وكوريا الجنوبية وسنغافورة.

ولا يعنى قبول الدول النامية الأخرى لهذا النموذج إن كلا منها سيصبح كوريا الجنوبية أو تايوان أو حتى تايلاند أو تركيا (أخرى)، فثمة عوامل عديدة ستُبقى على النمو غير المتوازن وغير المتكافىء بين هذه البلدان بسبب تباين كمية ونوع المدخلات العلمية والتكنولوجية والمعرفية فى العملية الإنتاجية ومستوى الخبرة المتوافرة ومستوى الأجور ودرجة تأثير قطاعات الاقتصاد المتخلفة عن عصر الاستعمار القديم على عملية التكامل الاقتصادى ومدى الاستقرار السياسى والاجتماعى المتوافق مع مصالح

المراكز الإمبريالية ومستوى كفاءة البنية الأساسية للوفاء باحتياجات الشركات فوق القومية، وغير ذلك من العوامل اللازمة لممارسة هذه الشركات.

إلا أن تحقيق مصالح التحرر وقيمه اقتضى نموذجا للتنمية آخر يفى بالحاجات الأساسية لكل الجماهير وليس لإشباع احتياجات الشركات فوق القومية والرأسمالية المحلية، ويخلق استقرارا اجتماعيا يتوافق مع أهداف الشعب ولا يتبع مصالح المراكز الإمبريالية، ويحدد مجالات الإنتاج لتنمية القطاعات الحديثة وفقا لمصالح الجماهير وليس وفقا لمصالح القوى الأجنبية وحلفائها المحليين، ويسمح بتوفير الموارد الوطنية على أوسع نطاق ممكن لخلق التراكم اللازم للاستثمار ولا يكتفى بمجرد ما تتيحه الظروف التى تسودها ممارسات الهيمنة الإمبريالية، ويحفظ على البلدان النامية قيمها الحضارية القادرة على استيعاب ما هو جديد فى المعارف الإنسانية دون أن يخضع لقيم استهلاكية غريبة، عليه، ثم يطلب سيادة الديمقراطية ويرفض هيمنة الدكتاتورية.

ثم أصبح ذلك كله غير كاف للخلاص من التخلف والهيمنة بسبب ما نجم عن القضايا الكونية من أخطار وما طرأ على الواقع الوطنى لمعظم البلدان النامية من تغيّر وعلى الاقتصاد العالمى من نمو، وأصبح المطلوب نموذجا للتنمية يستفيد إلى أقصى حد من الثورة العلمية التكنولوجية ويحقق العدالة الاجتماعية ويوفر حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويؤكد مصالح

التحرر وقيمه على أن يقى البلدان النامية فى نفس الوقت، ممارسات الإمبريالية وشركاتها الناجمة عن تواجد هذه البلدان الحتمى فى إطار اقتصاد عالمى وتقسيم دولى للعمل كما يحميها من النتائج السلبية الناجمة عن تعاظم تأثير القضايا الكونية.

٣ - والتصور إن هناك خمس خصائص أساسية ينبغى أن تتوفر للعملية التنموية لتحقيق هذا النموذج:

* يتصل أولها بمسألة أساسية فى التنمية تقتضيها الظروف السائدة فى عصر الثورة العلمية التكنولوجية فالنهوض لمقاومة ممارسات المراكز الإمبريالية وشركاتها الاحتكارية يدعو إلى قبول ما ورد فى نموذج التنمية المستقلة من إجراءات تعزز قيم ومصالح التحرر من التخلف والهيمنة مع تعديلات تتفق مع شروط هذه الثورة، فرأسمالية الدولة لها دور بالغ الأهمية لاستيعاب التكنولوجيا وإنتاجها وتجديدها لأنها تحتاج إلى كثافة عالية فى رأس المال لا تتوفر للبرجوازية المحلية فى البلدان النامية، كما أن الدولة هى وحدها القادرة فى هذه البلدان على الاستثمار المكثف فى أعمال البحث والتطوير، وعلى الانفاق اللازم على التعليم والتدريب لتوفير الكفاءات اللازمة للإنتاج العلمى والتكنولوجى، ولاستخدام هذا الإنتاج كمدخلات فى الإنتاج الصناعى والزراعى وفى الخدمات، كما أن توفير رؤوس الأموال يقتضى إعادة توزيع الدخول لصالح الجماهير، وهذه الخطوة تدعو إلى تغيير نمط الاستهلاك الذى يتطلب بدوره تغييرا فى نمط السلعة المنتجة محليا والمستوردة من الخارج للوفاء بالحاجات الأساسية لهذه الجماهير وللحد

من السلع الترفيهية ومن نمط الاستهلاك الذى تدمنه الفئات ذات الدخل المرتفع، ولنفس الغرض لا بد من تدخل الدولة لاتخاذ إجراءات تمنع تسرب الأموال إلى الخارج بلا ضوابط فى شكل تحويل أرباح أو لخدمة الديون أو عن طريق التهريب وغير ذلك من الإجراءات التى تساعد على تعظيم الموارد لتعظيم التراكم اللازم للاستثمار، وكذلك لوضع تخطيط مرن يسمح بإنشاء نظام قومى للمعلومات ومراكز قومية للعلوم وغيرها من هياكل الثورة العلمية التكنولوجية ومن البنى الأساسية للصناعة، شريطة إلا يخل التخطيط بآليات السوق اللازمة لتشجيع المنافسة ولرفع مستوى الإنتاجية وخفض التكلفة.

* وثانى هذه الخصائص أن تكون «التنمية متواصلة»، ذلك لأن القضايا الكونية التى ظهرت مع الثورة العلمية التكنولوجية لا تبدد فحسب الموارد البشرية والبيئية والمعرفية، بل وقد تؤدى إلى فنائها، ومن ثم أصبحت مواصلة العملية التنموية على الطريق الذى كانت تسير فيه قبل السبعينيات مرفوضا وأصبح ضروريا الالتزام بحماية السلام والحفاظ على انساق البيئة والحد من الانفجار السكانى وتبنى إدارة رشيدة للموارد المشتركة بين الأمم مثل المياه والغابات وتوفير الأمن الغذائى لتجنب المجاعات وتوفير ما يلزم لاستيعاب الكم الهائل من المعلومات وغيرها من الأمور التى لا يمكن إغفالها فى العملية التنموية حتى تتواصل لمصلحة الأجيال القادمة.

ولهذا لم يعد التخلف وعدم التكافؤ وحدهما العاملين على تعطيل جهود التنمية، فأحيانا ما يكون أخطر منهما هو أثر النتائج السلبية للقضايا

الكونية على هذه الجهود، فقطع أخشاب الأشجار فى إفريقيا واستخدامها لتوليد الطاقة لرخص ثمنها ولفقر السكان يؤدى بمرور الزمن إلى التصحر والجفاف، ومن ثم إلى ضمور العملية التنموية واضمحلالها، وتجريف الأرض الزراعية واستخدامها للتوسع فى بناء المساكن فيهما خراب للتنمية، ويقدر الخبراء أن الانفجار السكانى فى جنوب وشرق حوض البحر المتوسط (البلدان العربية)، سيجعل ثلثى سكان الحوض يسكنون هذه المناطق خلال ٢٥ عاما، بينما كان ثلث سكان حوض المتوسط يسكنها منذ ٢٥ عاما، وأن نسبة الشباب المتطلع إلى العمل (من ١٥ إلى ٢٤ عاما) ستكون بين ٣٧٪ و٤٩٪ من سكان البلدان العربية، بينما ستكون هذه النسبة فى البلدان الأوروبية المتوسطية بين ٢١٪ و٢٧٪ فقط، وإذا استمر حال التنمية على ما هو عليه فستنطلق آلاف المراكب حاملة ملايين الشباب المهاجر نحو الشمال بحثا عن عمل، بينما أساطيل البلدان الأوروبية المتوسطية تحاول بمدافعها منع المراكب من الاقتراب من شواطىء أوروبا، ويؤكد خبراء الاقتصاد أن القروض التى تتحملها الأقطار العربية تبلغ حوالى ١٣٠ (أو ١٥٠) ألف مليون دولار، وأن أصل هذه القروض لا يتجاوز ٥٠ (أو ٦٠) ألف مليون دولار والباقى قروض تمت لخدمة الديون الأصلية، وفى نفس الوقت يذكر الخبراء فى الشئون العسكرية أرقاما فلكية من الأموال أنفقتها نفس البلدان العربية على التسلح والحروب منها ٤٨ ألف مليون دولار أنفقتها السعودية على الحرب فى الخليج ولجلب القوات الأجنبية قبل أن تشترك جيوشها البرية فى القتال، يضاف إلى ذلك قيمة خسائرها من الأسلحة وما انفقته لشراء أسلحة جديدة، ثم ما انفقته الكويت لجلب القوات

الأجنبية وما تنفقه لإعادة البناء بعد الحرب، وكذلك تبديد مئات الألوف من ملايين الدولارات قيمة ما دُمّر فى العراق، ثم يضاف قرابة ٦٠ ألف مليون دولار انفقتها العراق من قبل على التسلح أثناء الحرب مع إيران وحوالى مائتى ألف مليون دولار قيمة ما دمر بسبب هذه الحرب، ولو أضيف إلى ذلك أصل ميزانيات التسلح للأقطار العربية والتى بلغت فى سنوات عديدة أكثر من الميزانيات العسكرية للبلدان الأوروبية فى حوض المتوسط مع أنها تضم دولة رأسمالية متطورة هى إيطاليا ودولة عظمى هى فرنسا، ثم أضيفت أيضا تكلفة الدمار الناتج عن الحروب الناجمة عن نزاع الشرق الأوسط والفاقد الناجم عن توقف عمليات التنمية بسبب هذه الحروب فإن الأموال والموارد التى ضاعت على هذه البلدان يصل إلى مئات ومئات الآلاف من ملايين الدولارات، وذلك فى الوقت الذى تسولت فيه لاقتراض قدر يسير من هذه الأموال.

إن تجنب الأخطار الناجمة عن القضايا الكونية والحفاظ على الأموال والموارد البيئية والبشرية التى تتبدد بسبب هذه الأخطار هما عاملان أساسيان وشرطان ضروريان لنجاح العملية التنموية فى عصر الثورة العلمية التكنولوجية، فليست التناقضات الاجتماعية وتوجيهها لصالح الجماهير هما اللذين يحددان مسيرة هذه العملية فحسب بعد أن أصبحت النتائج المترتبة على تفاقم التناقض بين المجتمعات والطبيعة وضرورة توجيهه بما يحفظ أنساق الإنسان وبيئته عاملين حاسمين فى توجيه العملية التنموية كى تصبح «تنمية متواصلة» فى صالح الأجيال المقبلة بقدر ما تخدم الجيل الحالى.

* وثالث الخصائص الأساسية هى أن التنمية المعرفية قد أصبحت أبرز التكوينات الأساسية فى العملية التنموية فى البلدان المتطورة وينبغى أن يكون ذلك هو المستهدف فى البلدان المتخلفة، ذلك لأن سبيلا أساسيا للقضاء على التخلف المستبد بشعوب البلدان النامية التى تشكل ثلثى سكان العالم هو الأخذ بمناهج الثورة العلمية التكنولوجية حتى تزداد المدخلات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية فى عملية الإنتاج بفضل التطورات النوعية التى طرأت على الأدوات المتاحة للإنسان مثل الألكترونات الدقيقة والآلات الحاسبة (الكمبيوتر) والإنسان الآلى (الروبوت) وأشعة الليزر، الأمر الذى يؤدى إلى تحويل العلم والتكنولوجيا والمعلومات إلى قوة إنتاجية يتعاظم أثرها حتى تصبح فى مقدمة القوى الإنتاجية أهمية.

وإذا كانت عمليات الإنتاج الزراعى والصناعى والخدمات تعتمد على المعلومات (العلمية التكنولوجية) لتنظيمها وتكوين تصميماتها المناسبة لأذواق المشترين و احتياجات المستخدمين وتحديد خير السبل لانتاجها وللتعرف على الأسواق لتصريفها ثم لنقلها إلى هذه الأسواق، فإن تعاظم هذه المعلومات كماً ونوعاً وتفصيلاً ودقة ثم استخدامها بكفاءة هى أمور حاسمة لتعظيم الإنتاج ورفع إنتاجية العمل وخفض التكلفة والتسريع بعملية التدويل.

وما حدث بفضل الثورة العلمية التكنولوجية بعيد الآفاق، فمنذ إنتاج أول كمبيوتر عام ١٩٤٦ـ حتى الآن زادت طاقته على تخزين المعلومات عشرات الآلآف من المرات وانخفض الزمن اللازم لاسترجاع المعلومات المخزونة

من ٢٠٠ ميكرو ثانية إلى ٠,٠٥ ميكرو ثانية. ومثل هذه الوفرة من المعلومات المخزونة والسرعة الفائقة فى وصولها لمعالجتها رفعت من ذكاء الإنسان أفرادا وجماعات ومجتمعات إلى مدى بعيد. وأهم من ذلك أثرا أنه فى الثمانينيات تم إنتاج كمبيوتر يقوم بعدة عمليات فى وقت واحد ويربط بينها فى نفس الوقت، مما خلق ما يعرف بالذكاء الصناعى القادر على اتخاذ القرارات لتوجيه وتعديل مسار العمليات ثم انفتحت الأبواب لاستجابة الآلآت للتوجيهات عن طريق الموجات الصوتية. وقد أدى ذلك إلى تغيرّ نوعى آخر تجلى فى العلاقة بين الطاقة (المادة) والمعلومات (العلم والتكنولوجيا)، فبعد أن كانت المادة هى التى تحدد المعلومات اللازمة للإنتاج أصبحت المعلومات العلمية والتكنولوجية هى التى تحدد المادة أو الطاقة.

وهكذا أصبحت المعلومات سلعة تتقدم فى مدارج الأهمية لتصبح فى مقدمة السلع الأخرى، وسيكون لذلك نتائج اجتماعية وثقافية بعيدة المدى، كما سيكون أثره عميقا فى تدويل أنشطة الإنسان. فهذه السلعة تتميز بأمور لم تعرف من قبل، إذ لا يمكن وضع حدود على إنتاجها مثل السلع الأخرى، ويمكن بيع السلعة الواحدة لأى عدد من المشترين، ويمكن استخدامها هى نفسها فى أى مكان وفى وقت واحد، كما أنها تنتقل عبر المكان وبين أركان الأرض كبرق خاطف بوسائل سلكية ولاسلكية أصبحت لها أقمار صناعية ليتم تراكمها وإعادة تنظيمها ومعالجتها لإنتاج معلومات جديدة لا ينقطع انسيابها، ولأن هذه السلعة هى «معلومة» فإنها عرضة للمعرفة مما يفقدها قيمتها التبادلية فى وقت قصير، وهذا الأمر يتطلب

تجديدا فائقا لها، مما يجعل سعير المنافسة على التجديد ملتهبا حولها. ونتيجة لهذه الخصائص فإن تعاظم مدخلات هذه السلعة فى الهندسة الوراثية لزيادة وتنويع الإنتاج الزراعى والحيوانى وفى إنتاج المواد الصناعية لاستخدامها بدلا من المواد الأولية وفى مختلف عمليات الإنتاج والتجارة وحركة رؤوس الأموال وفى الخدمات وغير ذلك من مجالات النشاط الإنسانى قد أدى إلى نمو هائل فى قوى الإنتاج وإلى سرعة فائقة فى تدويل الإنتاج وعمليات التجارة وحركة رؤوس الأموال ثم فى تدويل القيم الحضارية والثقافية التى تحملها هذه السلع.

والواقع أن التوجهات الأساسية للثورة العلمية التكنولوجية تقربنا من مفهوم اشتراكى جليل وهو أن الإنسان بقيمه الثقافية والإنسانية وبتعامله الرشيد مع المادة والطاقة و الطبيعة والبيئة هو محور التنمية، وتعمّق اتجاها سيتوطد فى المجتمعات الاشتراكية وهو طمس الخلاف بين العمل اليدوى والعمل الذهنى لينشأ عمل مضمونه مركب لا يفصل بين النظر والعمل، ثم تكشف أمامنا بجلاء عن قيمة اشتراكية عظيمة وهى أن الإنسان العامل العارف الخبير المفكر الخلاق هو أثمن رأس مال وأغلى عنصر فى قوى الإنتاج، وستصبح هذه التوجهات الجديدة إحدى المشاكل التى تواجه بعض مفكرى الاشتراكية العلمية بعد أن اثاروا تساؤلات حول سلامة تطبيق نظرية فائض القيمة على المعلومة كسلعة فاقت أهميتها فى الأسواق كل السلع، لأن هذه النظرية قد استندت عند صياغتها على سلع أخرى أنتجها العمل العضلى وأهم مدخلاتها هى المادة و الطاقة..!

* ورابع هذه الخصائص يتصل بأهمية الممارسات الديمقراطية فى البلدان النامية لضمان استيعاب الثورة العلمية التكنولوجية، ثم، أولا وقبل كل شيء، لضمان إنتاجها وإعادة إنتاجها وعدم الاكتفاء بنقلها من البلدان المتطورة، وإذا كان التكوين المعرفى سيصبح الأساسى بين تكوينات قوى الإنتاج فى ظل هذه الثورة فإنه يتجسد فى ممارسات اجتماعية واقتصادية وخدمية وسياسية وثقافية، فالنظر والتطبيق أمران متلازمان لنجاح هذه الثورة، ومهما ارتفع مستوى النظر أو المعرفة أو العلم فإن التطبيق اللازم يتطلب توفر الحقوق الديمقراطية والإنسانية لكل مواطن وجماعة و فئة وطبقة.

وتحقيق ذلك له ظروفه فى البلدان النامية حيث لم يتم تشكيل مؤسسات المجتمع المدنى وحيث لم تمارس طقوس الديمقراطية البرجوازية مما يخلق صعوبات أمام توفر هذا الشرط اللازم للتنمية فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية.. يضاف إلى ذلك أن تفاقم الهيمنة الامبريالية واستمرار الصراع للخلاص منها وكذلك انتشار التعصب القومى والطائفى فى البلدان النامية هى أمور لا تساعد على انتشار الممارسات الديمقراطية التى تشترط التسامح فى الحوار بين الأطراف المتناقضة.

إلا أن ظروفا أخرى قد تخلّقت مؤخرا تساعد على توفر الحقوق الديمقراطية إذا أحسن المرء استثمارها، وهى ظهور نهضة شاملة فى مختلف المجتمعات وعلى الصعيد الدولى للعناية بالقيم والمصالح الإنسانية العامة والتى تفترض مشاركة الطبقة العاملة والكادحين مع كل الفئات والطبقات لحمايتها وتنميتها. أى أن نطاق الممارسات الديمقراطية المتاح للطبقة العاملة

وللكادحين قد اتسع إلى حد لم يسبق له مثيل من قبل، والمهم أن يتم استثمار ذلك إلى أقصى حد.

ويمكن القول إن تغيرا جذريا قد طرأ على المفهوم الذى طرحه علماء الاشتراكية العلمية فى الماضى حول الديمقراطية فى المجتمعات الطبقية. إذ كان التصور أنها ديمقراطية للبرجوازية وديكتاتورية على العمال أو ديمقراطية للطبقة العاملة وديكتاتورية على البرجوازية. على أن هناك الآن قيما ومصالح إنسانية عامة بالإضافة إلى القيم والمصالح الطبقية والتحررية، ولهذا أصبحت القيم الديمقراطية الطبقية والتحررية متشابكة متداخلة مع قيم ديمقراطية يتيحها العمل المشترك بين كافة الطبقات والفئات لحماية المصالح الإنسانية العامة الأمر الذى يفرض الضرورة لتغيير المفهوم العلمى للديمقراطية من اجل تنمية المجتمع المدنى كما يفرض احترام الدولة لما للخصوم من حقوق إنسانية نصت عليها المواثيق الدولية. ولا شك أن تجاهل الاتحاد السوفيتى للقيم الديمقراطية الإنسانية فى الماضى قد أدى إلى نقد شديد من الأحزاب الشيوعية فى بلدان غرب أوروبا، كما أن غياب القيم الطبقية للديمقراطية عن كثير مما يتردد الآن فى الاتحاد السوفيتى هو ما يثير القلق على ما يجرى هناك.

المهم... أن المشاركة الديمقراطية فى اتخاذ القرار وفى تشكيل المجتمع المدنى هى المحور الأساسى لضمان عدم انتهاك الدولة لحقوق الأفراد والمجتمع ولضمان مصالح وقيم التحرر فيما يتخذ من إجراءت اقتصادية واجتماعية وخدمية. وتثبت الخبرة فى مصر وكثير من البلدان العربية وغيرها من البلدان النامية إن إقامة المجتمع المدنى وتوطيد الديمقراطية وتنمية التعدّد

فى الآراء والتوجهات السياسية والفكرية هو وحده الكفيل بالحد من نمو بيرقراطية الدولة وتبديدها لثمار العمل الوطنى. ولقد تمكنت الدولة من تنفيذ الكثير من المشروعات غير أن ضياع الحقوق الديمقراطية قد أدى إلى التضحية بحقوق الفرد لحساب المجتمع لتتم فى نفس الوقت التضحية بالمجتمع لحساب الدولة، ولهذا فإن الوهم الذى استمر يحكم تصرفات أصحاب الاشتراكية العلمية الماركسيين والذى طرح الدولة بديلا عن المجتمع ومؤسساته وتنظيماته وأحزابه قد أدى إلى كوارث لأن وظائف الدولة لن تستقيم ما لم تتحق وظائف المجتمع المدنى وحقوق الناس الديمقراطية والإنسانية.

* خامس هذه الخصائص هى ضرورة أن تكون للتنمية القومية دور فى عمليات التدويل الجارية بما يخدم مصالح الشعوب، فالاقتصاد القومى للبلدان النامية هو الآن خاضع فعلا لعمليات تدويل مفروضة عليه فرضا من الخارج ولا تراعى مصالح هذه البلدان لأن من يهيمن ويسيطر على آليات التدويل وعلى تشغيله، سيهيمن على الاقتصاد العالمى بكل تكويناته ومن بينها أضعف حلقاتها وهى الاقتصاد القومى للبلدان النامية، ولما كانت الرأسمالية دون غيرها من التكوينات الداخلة فى التقسيم الدولى للعمل هى التى استفادت من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية وهى التى تواصل إعادة إنتاجها وتجديدها بنشاط فائق، بينما تقاعست التكوينات الأخرى عن أداء هذه المهمة الكبرى، فإن الرأسمالية الآن هى التى تهيمن وتسيطر كى تواصل استغلالها للطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية ولشعوب بلدان العالم الثالث وكى تعمل على تحجيم ومحاصرة بل وتقويض النفوذ

الاقتصادى والسياسى للبلدان البانية والمجددة للاشتراكية أو الساعية إليها.

ولهذا السبب تسعى البلدان الأخيرة وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى والصين إلى تعديل اقتصادها حتى يتواءم مع الاقتصاد العالمى وحتى يشارك فى عملية التدويل ويستفيد إلى أقصى حد من التقسيم الدولى للعمل، فليس معقولا أن يظل نصيب الاتحاد السوفيتى من التجارة الدولية ٤٪ فقط بينما نصيبه من الإنتاج الصناعى العالمى ٢٠٪، وأن تشكل صادراته من المواد الخام مثل النفط والغاز الطبيعى والفحم والحديد والخشب الجزء الأكبر من السلع المصدرة بينما يصدّر من السلع المصنوعة القليل؛ الأمر الذى يؤكد تخلفه التكنولوجى وضعف نفوذه فى عملية التدويل الجارية على الاقتصاد. وقد شرع الاتحاد السوفيتى فى اتخاذ خطوات عديدة للانخراط الكامل فى الاقتصاد العالمى مثل السعى إلى أن يصبح الروبل عملة قابلة للتحويل فى أسواق المال، وأن يكون التبادل التجارى مع البلدان الأخرى على أساس السعر الحقيقى للعملات، وأن يشارك فى اتفاقية الجات ويقيم علاقات مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والسوق الأوربية، كما أنه يحاول الاشتراك فى اجتماعات الدول الصناعية السبع الكبرى.

وتختلف ظروف البلدان النامية عن ظروف البلدان البانية والمجددة للاشتراكية أو الساعية إليها فى أمر جوهرى وهو أن هذه البلدان الأخيرة كانت منعزلة عن العمليات الجارية على الاقتصاد العالمى وتريد الانخراط فيه الآن بينما البلاد النامية جزء لا ينفصل عن هذا الاقتصاد، وقد تعاظم تداخلها فيه وتشابكها معه فى أواخر السبعينيات وخلال الثمانينيات بسبب

الثورة العلمية التكنولوجية. فخلال الأزمة التى تعرّض لها النظام الرأسمالى فى النصف الأول من السبعينيات احتفظ متوسط نمو البلدان النامية بمستواه السابق بينما انخفض متوسط هذا النمو فى البلدان الرأسمالية المتطورة مما يعنى استقلال الأولى جزئيا عن الثانية، وبعكس ذلك ما جرى خلال الأزمة التى تعرض لها الاقتصاد الرأسمالى فى أوائل الثمانينيات، إذ انخفض النمو الاقتصادى فى البلدان النامية. بمجرد انخفاض النمو فى المراكز الرأسمالية الأمر الذى يؤكد عمق التداخل بين اقتصاديات بلدان المجموعتين، وقد ساعد على ذلك تعاظم تدويل الإنتاج بفضل زيادة أنشطة الشركات فوق القومية المنتجة للسلع المصنعة (مع نقل الصناعات التى تحتاج إلى كثافة فى العمالة إلى البلدان النامية) وأنشطة البنوك فوق القومية (مع تضخم القروض) فى أواخر السبعينيات وفى الثمانينيات.

ولهذا فإن القضية بالنسبة للبلدان النامية ليست الدخول فى الاقتصاد العالمى والانخراط فيه كما هو شأن الاتحاد السوفيتى والصين وفيتنام بل هو شق طريق جديدة تسمح للبلدان النامية أن تُسْهم فى عملية التدويل الجارية على الاقتصاد بما يخدم مصالحها وعلى قاعدة التكافؤ فى العلاقات الدولية.

ولن يكون ذلك يسيرا فدونه عقبات لابد من تذليلها ومشاكل لابد من حلها، غير أنه طريق لا مفر من شقه مادام الانخراط فى الاقتصاد العالمى مفروض لا مفر منه.

ثمة، إذن، مأزق تاريخى توجد فيه البلدان النامية (والبلدان التى تسير فى طريق الاشتراكية)، والتصور أن الخيار الوحيد المتاح أمامها للخروج من هذا المأزق هو المشاركة بدور متميز فى عملية التدويل نفسها باعتبارها الظاهرة التاريخية الموضوعية التى تسود العالم فى عصر الثورة العلمية التكنولوجية، فكلما تمكنت هذه البلدان من الاسهام فى عملية التدويل بالأخذ بمناهج الثورة العلمية التكنولوجية، قدر الإمكان وباسرع ما يمكن ووفقا لظروف كل منها، كلما كان لها نصيب أوفر فى التحكم فى مسيرة هذا التدويل وكلما تعاظم دورها فى توجيه الاقتصاد العالمى بكل تكويناته الرأسمالية والاشتراكية والتحررية، وكذلك المحلية والقومية و الاقليمية.

وإذا كانت المراكز الرأسمالية قد شيدت شركاتها العملاقة لتتجاوز حدودها القومية ولتعظيم تدويل العمليات الاقتصادية ثم لتأكيد هيمنتها على هذا التدويل، وعلى التقسيم الدولى للعمل بكل تكويناته الاقتصادية والاجتماعية، فإن على البلدان النامية (والبلدان المجددة والساعية إلى الاشتراكية) أن تنهض هى الأخرى لإنشاء مؤسساتها وشركاتها المشتركة التى يتسع نفوذها على أساس تعدد قومياتها وجنسياتها، أى فى إطار شركات متعددة الجنسيات تتعاون الجهود المشتركة لعدد من البلدان بقطاعيها العام والخاص على إنشائها فى مختلف المجالات وخاصة فى القطاعات الحديثة ذات المدخلات الكثيفة للعلوم والتكنولوجيا ورؤوس الأموال وفى مجالات البحث والتطوير وتشييد البنى الأساسية للثورة العلمية التكنولوجية وللاعلام والمعلومات، وفى الميادين الأساسية

للوفاء بالحاجات الأساسية للجماهير. وإذا كانت الشركات فوق القومية تنطلق من قواعد إنتاجها فى المراكز الرأسمالية لتتجاوز الحدود القومية كى تهيمن على الاقتصاد القومى للبلدان الأخرى، فإن الشركات متعددة الجنسيات المرجوة تقوم على المصالح المتكافئة بين مؤسسات وشركات عدد من البلدان لتنفيذ المشروعات المشتركة، وإذا كان الأخذ بالمناهج العلمية التكنولوجية هو الذى دفع الإنتاج القومى فى المراكز الرأسمالية إلى أقصى المدى ليتسارع تدويله ويهيمن على الاقتصاد العالمى، فإن أخذ البلدان النامية بهذه المناهج هو الذى سيفرض عليها التعاون فى مشروعات مشتركة لتوفير الشروط اللازمة كى تساهم فى هذا التدويل بعد أن كانت موضوعا له.

وسيتم ذلك حسب ظروف البلدان النامية وظروف مختلف الأقاليم، وهذا أمر جلىّ بالنسبة لظروف البلدان العربية التى يمكنها إنشاء مؤسسات وشركات مشتركة (متعددة الجنسيات) بفضل ما بين الشعوب العربية من تاريخ مشترك ولغة واحدة وثقافة مشتركة ومنطقة جغرافية واحدة وقيم ومصالح تحررية مشتركة، ثم بفضل ما يتوفر فى البلدان العربية من موارد بشرية متنوعة المعارف ومن خبرات ورؤوس أموال كثيفة ومواد أولية متعددة، على أن تتوفر لها الإرادة السياسية لتنفيذ مشروعات الثورة العلمية التكنولوجية ولاحداث ثورة فى قوى الإنتاج مما يفرض تعديلا فى نمط الإنتاج بهدف التحرر من التخلف الاقتصادى والاجتماعى والبيئى والمعرفى والسياسى. ولا ينبغى أن تنغلق هذه الشركات على نفسها كى تتعاون مع بلدان الجوار بمنطقة الشرق الأوسط ومع البلدان النامية الأخرى

فى مختلف القارات ومع البلدان الاشتراكية التى يُرجى تعاظُم نفوذها الاقتصادى والتجارى على الصعيد الدولى، ثم كى تتعاون فى مشروعات مشتركة، ومن موقع التكافؤ المتنامى، مع الشركات فوق القومية فى المراكز الرأسمالية حتى تستفيد البلدان النامية إلى أقصى حد من منجزات الثورة العلمية وحتى تسهم تدريجيا و بخطوات ثابتة فى عملية التدويل الجارية ولتشارك فى تحديد مسار الاقتصاد العالمى، وفى توجيه آليات هذا الاقتصاد.

وقد حاولت البلدان النامية فى الماضى أن تخلق لنفسها آليات أخرى للتخفّف من الهيمنة الامبريالية، واستعانت على ذلك بمنظمات الأمم المتحدة، فحاولت فى النصف الثانى من السبعينيات تنفيذ برنامج متكامل للمواد الأولية، عن طريق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، تتوفر له رؤوس أموال تساعد على استقرار أسعارها بالمقارنة بالاسعار المرتفعة للسلع المصنعة الى تصدرها البلدان المنظورة، وقد أبرمت عدة اتفاقات خاصة بهذه المواد مثل السكر والقهوة وزيت الزيتون والقصدير، إلا أن المشروع لم يلق النجاح المرجو لعدم مساهمة البلدان الغربية فى رأس المال اللازم لاستقرار الأسعار ولرفضها إبرام الاتفاقات بشأن المواد الأولية الأخرى.

وكذلك حاولت البلدان النامية ضبط تصرفات الشركات فوق القومية بإبرام اتفاقية حول «قواعد سلوك» تلتزم بها الشركات، واستمرت المفاوضات الجماعية فى هيئات الأمم المتحدة لسنوات عديدة فى هذا الشأن دون جدوى.

كذلك فشلت جهود بذلت لتشكيل قوة دولية من أجل الوصول إلى حل عادل لقضية القروض، وفى مقدمتها جهود بذلتها كوبا التى رفعت شعار الامتناع عن السداد، غير أن المسألة الأساسية لا تتصل فحسب بمبدأ السداد نفسه، كما يظن البعض، بقدر ما تتصل بتشكيل تجمع دولى شبّهه فيدل كاسترو بالنقابة، من البلدان النامية المدينة، له آليات تسمح لها بفرض شروط على السداد يحفظ حقوق شعوبها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد عملت المراكز الرأسمالية بضراوة وشراسة على الحيلولة دون تشكيل هذا التجمع فى الوقت الذى شكلت هى تجمعا يتمثل فى نادى باريس ونادى لندن لفرض شروطها من خلال آليات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى على البلدان النامية.

وما حدث يؤكد الصعاب الجمّة التى ستعترض جهود البلدان النامية على الصعيد الدولى من أجل تشكيل آليات تخفّف من الهيمنة الامبريالية، غير أن عاملا هاما قد أدى إلى فشل الجهود السابقة وهو غياب الواقع المادى والاقتصادى الذى يسمح بتنفيذ مشروعاتها الخاصة بحركة رأس المال وحركة التجارة، والتصور أن هذا الواقع سيتخلق بشكل متنافى كلما نجحت البلدان النامية فى تكوين شركاتها المتعددة الجنسيات فى مختلف مجالات الإنتاج الصناعى والزراعى والعلمى والتكنولوجى والمعلوماتى والإعلامى، وفى تنفيذ مشروعاتها المشتركة على الصعيد الاقليمى والدولى مما يوفر لها القوة والعافية لخلق آليات جديدة أو لتعديل الآليات الراهنة بهدف اشتراكها بدور متميز فى عمليات التدويل الجارية على الاقتصاد.

وستتعاظم الضرورة لتدويل مشروعات التنمية القومية إذا ما استهدفت تجنب أخطار القضايا الكونية التى تتميز أصلا بطابع دولى وكونى، فلا يمكن توفير الأمن الغذائى للبلدان العربية إلا على أساس مشروع عربى مشترك، ولا يمكن توفير الأمن المائى إلا بالتعاون اللصيق مع دول أفريقيا والشرق الأوسط غير العربية، ولا يمكن مواجهة أخطار التلوث فى منطقة البحر المتوسط إلا بالتعاون الوثيق مع البلدان الأوربية، ولا يمكن التغلب على أعباء الديون إلا بتنفيذ مشروعات مالية دولية تجمع البلدان الدائنة والمدينة، ولا يمكن إزالة أخطار أسلحة الدمار الشامل وتوفير الأمن لشعوب الأمة العربية، ومن ثم توفير موارد بشرية ومادية هائلة لدعم العملية التنموية، إلا فى إطار جهود السلام ونزع السلاح والأمن الدولية.

بهذا تنخرط البلدان النامية فى مؤسسات دولية لتوطيد نظام دولى تؤثر فيه وتسهم فى توجيه مسيرته لخدمة مصالح الشعوب، وهى إذ تفعل ذلك فإنها تفقد بعض استقلالها التقليدى، غير أن ما ستجنيه من ثمرات هذه المشاركة فى المنظمات الدولية ما يبرر ذلك، و الدليل على صحة الكلام أن أمريكا هى التى ترفض المؤتمر الدولى بمشاركة كل الأطراف لتسوية القضية الفلسطينية والنزاع العربى الإسرائيلى، وهى التى كانت تقاوم السعى إلى تنفيذ كل قرارات الأمم المتحدة بشأن أزمة الخليج فى إطار المنظمة الدولية ومن خلال أجهزتها ، وهى التى ترفض باستمرار ما تتوصل إليه مؤتمرات الانكتاد بشأن التجارة والتنمية، كما أنها ترفض عقد مؤتمر دولى ملزم القرارات حول قضية الديون.

وهذا يعنى أمرين :

- إن العملية التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمعرفية والثقافية فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية تستهدف، آخر الأمر، إنشاء نظام دولى جديد ليوفر أحسن الظروف لانطلاقها.

- لأن العملية التنموية فى البلد النامى لابد أن تنطلق من جذورها القومية لتكتسب طابعا دوليا على أساس المشروع المشترك والشركات متعددة الجنسيات، لتشارك فى عملية التدويل الاقتصادى والمعرفى دفاعا عن مصالحها.

وذلك يعنى بدوره أن التنمية لم تعد انسلاخا انتقائيا من النظام العالمى كما يقول البعض، بل «انخراطا انتقائيا وفعالا فى النظام العالمى» للمساهمة فى تدويل العمليات الاقتصادية وفى تغيير العلاقات بين التكوينات الداخلة فى التقسيم الدولى للعمل حتى تسود المصالح المتكافئة بين كل البلدان.

على أن هناك مسألة أشرنا إليها من قبل وينبغى التأكيد عليها، وهى ضرورة أن تتفوق عوامل التكامل بين البلدان صاحبة الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسيات والتى تقوم على أساس تكافؤ المصالح على عوامل عدم التكافؤ القائمة بين الاقتصاد القومى للبلدان النامية والشركات فوق القومية المتمركزة فى بلدان المراكز الرأسمالية، وما لم يتم ذلك فمن الممكن أن تتحول التشكيلات الاقتصادية الاقليمية إلى أسواق كبيرة تتكامل مع المراكز الرأسمالية ومع الاقتصاد الرأسمالى ولعل ذلك ما تريده المراكز الرأسمالية من

سعيها الآن إلى تشكيل أسواق (شبه) مشتركة مع البلدان النامية كما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية مع بلدان أمريكا الجنوبية والوسطى وكما تفعل اليابان مع بلدان منطقة المحيط الهادى وكما يشير التخطيط الجارى لإنشاء نظام من الأمن والتعاون بين بلدان منطقة البحر المتوسط.

وليست القضية هى رفض هذه المشروعات لأن العلاقات المتشابكة بين البلدان النامية والمراكز الرأسمالية ستظل قائمة وستتنامى فى إطار التقسيم الدولى للعمل إنما الأمر الجوهرى أن تساهم البلدان النامية فى توجيه عمليات التدويل الجارية دفاعا عن مصالحها بدلا من أن تكون موضوعا لها.

هكذا تفرض الثورة العلمية التكنولوجية تعديلات جذرية فى تصورات التنمية «المستقلة» التى لا يزال البعض يتمسك بها.

فالاقتصاد العالمى الذى يسوده الاعتماد المتبادل يفرض انخراط البلدان النامية فى التقسيم الدولى للعمل فرضا، مما يجعل الاستقلال عنه مستحيلا، ولهذا أصبح التقسيم الدولى للعمل موضوعا رئيسيا للتغيير وأصبح تعديل العلاقات بين التكوينات الداخلة فى هذا التقسيم هدفا رئيسيا للتنمية يتداخل موضوعيا مع التعديلات الاقتصادية والاجتماعية داخل البلد النامى كى تقوض الآليات الداخلية والدولية التى توطد الهيمنة وكى يسود التكافؤ فى المصالح.

وأصبحت التنمية المتواصلة ضرورية لتجنب أخطار الدمار الناشيء عن الجوانب السلبية للقضايا الكونية، ومن ثم أصبح الحفاظ على البيئة والسلام وتجنب أخطار الانفجار السكانى وغيرها من القضايا المتصلة بالقيم والمصالح الإنسانية عناصر أساسية فى العملية التنموية.

وأصبحت التنمية المعرفية والعلمية والتكنولوجية والمعلوماتية هى المستهدف لتصبح التكوين الأساسى لقوى الإنتاج ولتكون المعلومات هى السلعة الأساسية الى يتم تبادلها فى الأسواق؛ الأمر الذى يؤدى إلى تدويل متسارع ولا ينقطع لعمليات الإنتاج ورأس المال والتجارة.

ومن ثم أصبح ضروريا تدويل عمليات التنمية القومية لتشارك فى توجيه عملية تدويل الاقتصاد الجارية والتى تهيمن المراكز الرأسمالية عليها الآن.

إعادة النظر فى المهام والبرنامج :

١ - المشكلة هى أن التخلف ظاهرة لا يمكن السكوت عليها لأنها توطد ممارسات التبعية والاستغلال الامبريالى بقدر ما تساعد هذه الممارسات على استمرار التخلف، وما هو أخطر من ذلك.. إن التخلف فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية قد تفاقم وأصبح ظاهرة كونية تتطاول على البيئة إلى حد تدميرها، مما يهدد وجود الإنسان نفسه.

والمشكلة هى أن التخلف قد اتسع وتخندق فى بلدان العالم الثالث إلى حد الكارثة الشاملة، ولم يعد فى المقدور تقويضه لانقاذ البشرية من عواقب استمراره إلا بالافادة القصوى من الثورة العلمية التكنولوجية نفسها.

والمشكلة هى أن البشرية تواجه وضعا شاذا، فأكثر قطاعاتها تخلفا وابتعادا عما تحدثه الثورة العلمية التكنولوجية من تغييرات جذرية وثورية فى التكوينات الداخلة فى نسق قوى الإنتاج هى أشدها احتياجا لاستيعاب وإنتاج منجزات هذه الثورة وذلك كى تحل المشاكل المتراكمة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... المهم ألا ينظر المهتمون بقضايا التنمية إلى الثورة العلمية التكنولوجية على أنها مجرد نقل للتكنولوجيا من البلدان المتطورة ثم اختيار المواصفات والشروط المناسبة لهذا النقل خدمة لمصالح شعوب البلدان النامية، فهى ثورة بكل ما تعنيه هذه الكلمة من دلالة علمية لأنها تحدث تغيرات جذرية ونوعية فى أدوات الإنتاج وفى التكوينات الأساسية لقوى الإنتاج كما تعظم من هذه القوى إلى حدود غير معلومة، وأصبح لذلك أثره الهائل إذا احسن المرء تدبير مسيرتها لصالح قوى الديمقراطية والتحرر والسلام، كما أصبح الأثر مدمّراً إذا تولت قوى الامبريالية توجيه مسيرته لتدعيم هيمنتها على الشعوب.

ويمكن القول إننا نواجه ثورتين، أحدهما ثورة اجتماعية تنقل المجتمعات النامية إلى مرحلة تتخلص فيها من ممارسات هيمنة الإمبريالية وشركاتها فوق القومية ليكون التبادل على أساس تكافؤ المصالح وثورة أخرى تنقل البشرية كلها إلى عصر تكون فيه العلوم والمعلومات والمعارف التكنولوجية والإنسانية هى أهم مدخلات أدوات الإنتاج وغيرها من عناصر

قوة الإنتاج، مثلما انتقلت البشرية فى الماضى من العصر الحجرى إلى عصر المعادن. وستكون العواقب وخيمة إذا لم يدرك أصحاب الاشتراكية العلمية فى البلدان النامية تشابك مهام الثورتين أو اقتصر همهم على مهام رسمها نمط للتنمية يراعى احتياجات الثورة الاجتماعية فحسب.

وحتى يتضح حجم المشكلة ينبغى النظر أولا فيما جرى على التقسيم الدولى للعمل مادام تعديل العلاقات داخل هذا التقسيم لصالح البلدان النامية هو من أبرز المهام اللازم انجازها للقضاء على التخلف و عدم التكافؤ (التبعية).

فقد كان التقسيم يتوزع أيام الثورة الصناعية عامة على بلدان تنتج المواد الأولية (والنفط) لتصدّرها مع إنتاج صناعات مرتبطة باستخراجها ومع إنشاء مراكز لتجميع مكونات بعض السلع المستوردة وبلدان أخرى تنتج أساسا السلع وأدوات إنتاجها لتصدرها. وبعد أن حصلت بلدان المجموعة الأولى على استقلالها السياسى لم يتغير هذا الوضع بشكل جذرى، إلا فى القليل النادر، حين استفاد بعضها من مساعدات سخية قدمها الاتحاد السوفييتى والصين وغيرهما لتشييد صناعة وطنية، بينما حوّلت المراكز الرأسمالية بعض صناعاتها الكثيفة التلوث والكثيفة العمالة والمنخفضة العائد إلى بلدان أخرى نامية مع استمرار هيمنتها عليها ومع تنشيط حركة رأس المال فى شكل استثمارات أو مساعدات أو قروض، ثم حدثت قفزة نوعية فى هذا التقسيم فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية أدت إلى إعادة توزيع مجالات الإنتاج ومؤسساته على أساس نوعين من الإنتاج، هما : الإنتاج المنتشر الأفقى extensive production، والإنتاج المكثف

الرأسى intensive production، وتم هذا التوزيع على الوجه التالى:

- الاستخدام المتزايد للمواد الخام والطاقة مقابل الاستخدام المتزايد للمواد المصنعة والتى تم تخليقها لتكون بديلا عن المواد الخام.

- التوسع المستمر فى وحدات الإنتاج من أجل زيادته مقابل الاحلال والابدال للأدوات التكنولوجية فى نفس وحدات الإنتاج لتعظيم إنتاجية العمل وزيادة الإنتاج.

- أقل كثافة لرأس المال المستثمر فى الإنتاج مقابل الكثافة العالية لرأس المال فى الإنتاج.

- الاستخدام الواسع لقوة العمل مقابل انخفاض مستمر فى عدد العمال.

- الاستعانة أساسا بالقوة العضلية للعمال مقابل الاستعانة بالقوة الذهنية وتخليق ذكاء صناعى.

- استخدام الآلات بشكل أساسى مقابل الاعتماد على الأتمتة المرنة واستخدام الروبوت والكمبيوتر والالكترونات وأشعة الليزر.

- السلع المادية الزراعية والصناعية هى الناتج الأساسى من العمل الاجتماعى مقابل الوحدات المعرفية للعلوم والتكنولوجيا والمعلومات هى أهم السلع، مع التوسع السريع فى قطاع الخدمات.

- الإنتاج فى حدود البلد الواحد أساسا أو بالتعاون بين عدد من الشركات مقابل تعاظم دور الشركات والبنوك العملاقة فوق القومية ليتسع

نشاطها دوليا ويتنوع فى البلدان النامية والمتطورة، رأسمالية واشتراكية.

٢ - وقد عمق التقسيم الجديد عدم التكافؤ الذى كان سائدا بين البلدان النامية والبلدان المتطورة، وساعد على ذلك قلة عدد ما سعى إلى إنتاج التكنولوجيا من البلدان النامية وكثرة عدد ما اعتمد على استيراد التكنولوجيا من المراكز الرأسمالية، الأمر الذى وطد ممارسات الاستغلال الامبريالى، فاضيفت آليات جديدة إلى آليات الهيمنة السابقة، ولعل أبرزها:

- التبعية التكنولوجية عن طريق نقل ما تسمح به المراكز الامبريالية من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية لبيعها فى البلدان النامية.

- السيطرة على المعلومات اللازمة لتعظيم قوى الإنتاج وعلى الأدوات التكنولوجية اللازمة لمعالجة هذه المعلومات وتحديد ما يتاح منها للبدان النامية.

- الهيمنة الثقافية المتزايدة بواسطة ما تحمله التكنولوجيا المستوردة من قيم حضارية وبفضل السيطرة على وسائل الاتصال والاعلام ثم بفضل التنمية التكنولوجية لهذه الوسائل، مما سمح بنشر ما تحمله من قيم وايصالها إلى كل بيت فى كل قرية فى العالم.

- ثم واكب ذلك حركة تدويل سريعة للإنتاج ورأس المال والتجارة، وكان أخطر نتائجها بالنسبة للبلدان النامية هو تضخم القروض وتعاظم دور البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى تعيين السياسات الاقتصادية للبلدان النامية.

- وادى ذلك إلى توطيد التخلف فى كثير من البلدان النامية، وإلى تفاقم الأخطار الناجمة عن القضايا الكونية.

ولقد تكون بعض البلدان النامية قد تخفّف من أثقال التخلف الذى كان سائدا من قبل غير أن هذا التخلف يكون فى نفس الوقت قد تفاقم بالمقارنة بالتطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية التى حدثت فى البلدان الأخرى الأمر الذى أدى إلى تزايد الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتطورة اتساعا وعمقا.

٣ - لقد أصبح الحمل ثقيلا مع تفاقم التخلف وعدم التكافؤ، ومع تزايد أخطار القضايا الكونية، ومع توثق ارتباط اقتصاديات البلدان النامية باقتصاديات البلدان المتطورة فى إطار التقسيم الدولى للعمل.

فكيف نعدل ونغير العلاقات داخل هذا التقسيم لمصلحة هذه البلدان؟

إن الأخذ بمناهج الثورة العلمية التكنولوجية نفسها ، والإفادة القصوى من منجزاتها حسب ظروف كل بلد سيكون من الخطوات الأساسية لتنمية قوى الإنتاج إلى الحد الذى يسمح بالقضاء على التخلف السائد والمتخندق بين آلاف الملايين من البشر.

أمر جوهرى، إذن، لإنجاز هذه المهمة التاريخية فى البلدان النامية وفى ظل الثورة العلمية التكنولوجية أن تتبنى البلدان النامية هذه الثورة العلمية على أساس أمتلاك وإنتاج التكنولوجيا ، وليس مجرد استيرادها . وإذا كان مستحيلا منع استيراد البلدان النامية للتكنولوجيا بحكم تدويل مكونات أساسية من اقتصادها القومى ولحاجة هذه البلدان نفسها إلى الجديد المناسب

من هذه التكنولوجيا فإن المستهدف الأساسي ينبغى أن يكون امتلاكها وإنتاجها، وينطبق هذا الكلام على أوغندا التى لم تعرف على الاطلاق الإنتاج التكنولوجى وعلى الهند التي سارت خطوات مرموقة فى الإنتاج العلمى والتكنولوجى. ذلك لأن اوغند وغيرها من البلدان المتخلفة تستورد التكنولوجيا فى شكل سلع تتميز بمدخلات علمية وتكنولوجية وفيرة مثل الترانزستور والتلفزيون والكمبيوتر، وفى شكل حلقات فى سلسلة إنتاج سلعة تتولى الشركات فوق القومية تنفيذها والإشراف عليها، أو فى شكل براءات وتراخيص يتم الاستفادة منها بمقتضى شروط يفرضها أصحابها، وأغلب ما يصدر إلى البلدان النامية من تكنولوجيا يتم وفقا لمصالح واحتياجات مراكز إنتاجها الرأسمالية وليس للوفاء بالاحتياجات الأساسية لجماهير هذه البلدان أو لتعزيز الإنتاج التكنولوجى فيها.

وأخطر ما تنطوى عليه سياسة الاعتماد على نقل التكنولوجيا واستيرادها هو غياب التغييرات الواسعة فى البنى المعرفية والعلمية والتكنولوجية وفى الهياكل الاجتماعية التى تحدثها الثورة العلمية التكنولوجية فى مجتمعات البلدان النامية التى تقوم بإنتاجها، فهناك فارق شاسع بين قيام احدى الشركات الأجنبية بتشييد مصنع أو معمل فى بلد تحدد هى نوع السلعة المنتجة وفقا لمصالحها وتشرف على إنتاجها وتسويقها وبين قيام البلد النامى بتشييد هذا المصنع أو المعمل لإنتاج سلعة معينة تخدم مصالحه ويقوم بالإشراف على إنتاجها و تسويقها، يضاف إلى ذلك تشييد بنى أساسية مادية ومعرفية واجتماعية لازمة لبناء المصنع نفسه، ولن يحول ذلك الإنتاج دون استيراد التكنولوجيا المناسبة لتعزيز مجمل هذا

التشييد إذا ما دعت الحاجة إلى هذا الاستيراد.

إنتاج التكنولوجيا وملكيتها لتصبح مدخلات فى وحدات الإنتاج الزراعى والصناعى وفى النشاط الخدمى هو مسألة محورية للنهوض بقوى الإنتاج ولتعديل علاقات الإنتاج تعزيزا لهذا النهوض ثم لفتح الأبواب أمام تعديل العلاقات السائدة بين مكونات التقسيم الدولى للعمل، ولهذا فإن **المشروع اللازم لتصميم الثورة العلمية التكنولوجية فى البلدان النامية ولتنفيذ هذا التصميم لا يمكن أن يكتفى بمجرد تجنب استيراد التكنولوجيا أو بمجرد إنشاء البنى الأساسية مثل المراكز العلمية والمعلوماتية والاعلامية، كما يتردد فى بعض البرامج، إنما هو مشروع يستهدف أساسا الإنسان و قيمه المعرفية والإنسانية وكل جوانب حياته الاقتصادية والاجتماعية و العلمية والثقافية، بما تنطوى عليه من تراث فى الماضى ومطامح فى المستقبل.**

إنه البرنامج الشامل والقابل للتنفيذ.

٤ - وتتوزع المهام الأساسية التى يتشكل على أساسها هذا البرنامج على مقاطع أساسية :

* منها ما يتصل بقطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، الأمر الذى يقتضى كفاءة وخبرة للاستفادة من المعلومات ولاستيعاب التكنولوجيا ذات الكثافة المعرفية، ولتشييد البنى الأساسية للثورة العلمية التكنولوجية، ولاستخدام الطاقة والمواد الأولية والعمالة بكفاءة حتى يرتفع مستوى

إنتاجية العمل، ولتغيير نمط الاستهلاك والإنتاج والاستيراد والتصدير بالتركيز على إنتاج السلع اللازمة لاشباع حاجات الناس والقادرة على المنافسة فى الأسواق الداخلية والخارجية، وباختصار، يقتضى اتخاذ الإجراءات الواردة فى مشروع التنمية المستقلة التى تؤكد قيم ومصالح التحرر من الهيمنة الامبريالية، وذلك وفقا لظروف كل بلد مع تعديل الإجراءات بما يتفق مع احتياجات الثورة العلمية التكنولوجية.

ولهذا السبب سيواجه إعداد المشروع والتصميمات الخاصة بمختلف القطاعات ثم التنفيذ صعابا بالغة. فمناهج الثورة العلمية التكنولوجية تتطلب رؤوس أموال مكثفة، بينما المتوفر لدى البلدان النامية قليل، وهى تتطلب وفرة فى الكفاءات العلمية وفى العمالة ذات الخبرة الرفيعة بينما هى نادرة، وهى تميل إلى خفض القوة العاملة فى المشروع بينما سوق العمل يضم عشرات الملايين من العاطلين، وهى تفترض الاستناد إلى صناعة متطورة بينما ينفذ معظم البلدان النامية الثورة الصناعية والثورة التكنولوجية معا. وتلك صعاب تفرض تحديدا دقيقا للاولويات بالنسبة للقطاعات التى يتم تحديثها لتقود عملية التنمية فى مجالات البحث العلمى والتكنولوجى التى يركز فيها الاستثمار، على أن يتم توزيع بقية القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية على أساس مستوى المدخلات العلمية والتكنولوجية، انخفاضا أو ارتفاعا، بما يكفل حل التناقضات السابقة الذكر، وكذلك تفرض تحديد القطاعات التى ستحتاج إلى تكنولوجيا مستوردة مع الحذر من استيراد التكنولوجيا العقيمة أو البائرة فى الأسواق، لأن اعتماد البلدان النامية على التكنولوجيا التى تنتجها سيتحقق عبر عملية تنموية طويلة

المدى، وما لم يتم حساب دقيق لكل هذه الأمور وغيرها فإن الاقتصاد المشوه الذى تخلف عن عصور الاستعمار القديم سيزداد تشوها وستتعرض عملية توفير التكامل للاقتصاد القومى لصعاب جديدة بسبب التكنولوجيا المستوردة التى تفرض على البلدان النامية بشكل عشوائى ويهدف خدمة مصالح القوى الأجنبية ودون اعتبار للاحتياجات الأساسية للناس أصحاب المصلحة.

* ومن المهام ما يتصل بالقضايا الكونية لتجنب آثارها السلبية المدمرة للعملية التنموية مثل إقرار السلام الوطيد الذى يوفر موارد هائلة تتبدد فى الحروب وفى الاستعداد لها، والحفاظ على الموارد المتجددة من خطر التبديد والتلوث، وتجنب الدمار الذى يلحق بالموارد الناضبة والتى تضيع بلا رجعة، وحماية الطبيعة ومواردها من الضغوط الناجمة عن الكثافة البشرية والانفجار السكانى.

والمشروعات التى تعد فى هذا المجال لا تستجيب فحسب للقيم الإنسانية التى تخدم مصالح كل المجتمع وكل البشر، كما قد يخطر على البال، فهى كذلك تكوين عضوى فى العملية التنموية للتحرر من التخلف.

وسيكون الأخذ بمناهج الثورة العلمية والتكنولوجية واستيعاب وإنتاج منجزاتها محورا لكل هذه المشروعات لأنها هى القادرة بتنميتها على تقديم الحلول لقضايا التخلف السائدة بين ثلثى البشر بتخليق مواد مصنعة جديدة وبتعظيم الإنتاج الزراعى والحيوانى، كما أنها القادرة على تنمية

الموارد البشرية والبيئية وتوطيد انساقها فى مجال الاستثمار الأمثل لمياه الأنهار ومنع الزحف المستمر للصحراء وإزالة التلوث من الهواء وإعادة تصنيع النفايات المتخلفة من الإنتاج وتعظيم القوة العضلية والذهنية للإنسان.

* ومن المهام ما يتصل بتنمية القوى البشرية، وخاصة ما يتعلق منها بتعظيم القوى المعرفية والسلامة البدنية للإنسان، ثم توفير المسكن اللازم لايوائه، وطرق المواصلات لتيسير حركته، والمعلومات لتنمية نشاطه، وسبل الاتصال لنقلها وتغذيتها ثم الوسائل لمعالجتها وتجديدها.

وتبرز فى هذا المجال قضية التعليم الذى ينبغى أن يرتبط باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة احتياجات الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية التى ستفرض على المناهج الاهتمام بالعلوم الأساسية فى مختلف مراحل التعليم مع التوسع فى هذا الاهتمام كلما انتقلنا إلى مراحل التعليم العليا، وفى نفس الوقت لابد من العناية بالعلوم التطبيقية وبقضايا الاعلام والمعلومات، وبالتدريب المهنى لأن التقدم فى مسالك الثورة العلمية التكنولوجية يتوقف آخر الأمر على عدد العلماء والخبراء والعمال المهرة المدربين، ثم على مستوى كفاءتهم وإنتاجيتهم، سواء كان ذلك لإنتاج العلوم والتكنولوجيا والمعلومات، أو لاستخدامها كمدخلات فى الإنتاج الصناعى والزراعى وفى الخدمات، أو فى اختيار المستورد المناسب من التكنولوجيا واستيعابه ثم إنتاجه محليا بفضل الخبرات المتوفرة فى الهندسة العكسية.

وسيكون خطأ بالغا لو تصورنا أن القدرة المعرفية قاصرة على المواد العلمية فحسب، لأن الإنسان القادر على استيعاب منجزات الثورة العلمية التكنولوجية وتشغيلها بشكل رشيد يجنب البشرية اخطارا سلبية مدمرة لابد أن تتوفر له التربية المتكاملة للشخصية مما يتطلب المشاركة فى الإنتاج الثقافى والفنى والأدبى، مع تنمية ما فى التراث من قيم تنهض بقدراته على التجديد، ومع الافادة المثلى من معارف الشعوب الأخرى وثقافاتها لتنمية هويته الثقافية حتى لا تستبد بحياته ومجتمعه أنماط من الأذواق والقيم يفرضها الإنتاج التكنولوجى الكثيف والاعلام السائد، كما تتطلب التمسك بالقيم الإنسانية العامة والقيم الوجدانية والروحية التى تلزمه احترام انساق ونظم الوجود المنتشرة من حوله.

ويمكن القول ان النهج الذى حدده «محبوب الحق» ومعه مجموعة من العلماء والخبراء عندما وضعوا برنامج التنمية البشرية ١٩٩٠، الصادر عن برنامج الامم المتحدة للانماء وعندما اصبح لهذا البرنامج الاولوية على برامج التنمية الاخرى هو النهج الامثل بين كل ماهو متاح لتنمية القوى البشرية على ان يتم تطوير هذا النهج بما يتفق مع احتياجات الثورة العلمية التكنولوجية.

* ومن المهام ما يرتبط بتوفير الحرية لإرادة الإنسان ولحركته ونشاطه وتعبيره الخلاق، وإزالة الحدود أمام الحركة الطليقة للمعلومات، فهذه شروط ضرورية لتوفير القدرة على إنتاج وتجديد منجزات الثورة العلمية التكنولوجية، كما أنها توفر للبلدان النامية الإرادة السياسية لتنفيذ المشروع المقترح خدمة لمصالحها. فليست قوة الدولة النامية وحدها - على أهميتها -

بقادرة على التنفيذ ما لم تتوفر إرادة ديمقراطية شعبية جماعية، وما أكثر المشروعات التى فشلت وانهارت لاعتمادها على قوة الدولة وهيمنتها البيروقراطية.

وفى هذا الصدد ينبغى وضع مشروعات تفصيلية...

فتغيير القوانين والتشريعات التى تحد من حرية الفرد والجماعات والتى تتحكم فى شعوب البلدان النامية ضرورى.

واحترام حقوق الإنسان، فردا وجماعات. ومجتمعات، مع الجمع بين الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واجب ينبغى أن يواكبه احترام لحقوق كافة الكائنات الحية واحترام انساق البيئة.

وتنمية منظمات ومؤسسات المجتمع المدنى مهمة أساسية فى البلدان النامية لا ينبغى التقصير للحظة فى أدائها بشرط ألا تكون منافذ «للتنفيس» تصنعها الدولة من أجل ترشيد هيمنتها على الشعب، وهو الأمر الشائع فى كثير من البلدان النامية هذه الأيام، إنما تكون قنوات للتأثير فى الدولة تدعيما لسلطة الشعب.

وتنمية المشاركة الجماهيرية فى اتخاذ القرارات على مختلف المستويات وعلى أوسع نطاق وبشكل متواصل ضرورية لضمان التنفيذ الفعال والمسئول من الجميع ولإكساب الإجراءات الاقتصادية قيم ومصالح التحرر.

* وإذا كانت كل المشروعات السابقة تتصل بتنمية قوى الإنتاج المادية و البشرية والمعرفية، فإن إدخال التعديلات المناسبة على علاقات الإنتاج، وعلى العلاقات مع الشركات الأجنبية، أمر ضرورى لتنمية هذه القوى.

وبصرف النظر عن التغير النوعى فى هذه العلاقات فقد أثبتت خبرة البلدان الرأسمالية المتطورة أن التعديل فى علاقات الإنتاج الرأسمالية كان ضروريا لإنطلاق قوى الإنتاج فى عصر الثورة العلمية التكنولوجية، كما أثبتت خبرة البلدان الاشتراكية أن جمود علاقات الإنتاج الاشتراكية كان عقبة، مع غيرها من العقبات، حالت دون تنمية مقومات الثورة العلمية التكنولوجية.

والدولة النامية التى تأخذ بمناهج الثورة العلمية والتكنولوجيا لتستوعب منجزاتها وتنتجها، تقوم بدور رئيسى وضرورى فى مجالات ثلاث:

أ - ملكية (كاملة أو مشتركة) للقطاعات الحديثة التى تحتاج إلى مدخلات كثيفة علمية وتكنولوجية، ومن ثم مدخلات كثيفة من رأس المال لضعف البرجوازية المحلية.

ب - رسم الخطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية بشرط أن تكون مرنة ولا تستبعد آليات السوق اللازمة للمنافسة ورفع إنتاجية العمل وخفض التكلفة.

جـ - ثم تعزيز البنى الأساسية للثورة العلمية التكنولوجية وللبحث والتطوير وللمعلومات ووسائل الاتصال.

وتلك هى المفاتيح الأساسية لتنفيذ مشروعات الثورة العلمية التكنولوجية.

وسيكون التنفيذ الواسع والدقيق لبرامج التنمية الديمقراطية والمعرفية، وخاصة ما يتصل منها بتشييد منظمات ومؤسسات المجتمع المدنى، هو الحاسم لمنع هيمنة بيروقراطية الدولة على المشروع.

والمسألة الجوهرية بالنسبة لهذه القضية هى أن التعديلات التى تتم على علاقات الإنتاج (الرأسمالية)، وعلى العلاقات مع الشركات الأجنبية لا تبغى فى المحل الأول تصفية البرجوازية المحلية، فذلك ليس هو هدفها الرئيسى، ولا تبغى منع التعاون مع الشركات والبنوك فوق القومية فهذا مستحيل، إنما تهدف أساسا إلى تقليص متزايد لهيمنة الإمبريالية على الاقتصاد القومى. ويمكن القول إن هدف التعديلات هو إشاعة الديمقراطية والمساواة والتكافؤ فى العلاقات مع المراكز الرأسمالية وشركاتها ومؤسساتها، أى توفير شروط أساسية تساعد على مقرطة مساهمة الشركات فوق القومية فى الاقتصاد القومى للبلد النامى ومقرطة التقسيم الدولى للعمل والعلاقات الدولية، وبالتالى لن يكون القصد هو تقليص التعاون مع هذه الشركات إلى أقصى حد ممكن، بل تدعيم وتوسيع هذا التعاون على أساس من التكافؤ.

* ومن المهام ما يتصل بالعلاقات الدولية لتغيير علاقات القوى بهدف تصفية آليات الهيمنة الإمبريالية على الصعيد الدولى وتعديل موقع الاقتصاد القومى للبلدان النامية فى التقسيم الدولى للعمل وفى الاقتصاد العالمى.

ولتهيئة أحسن الظروف لإنجاز هذه المهمة ينبغى العمل على إنشاء أنظمة إقليمية لها خصائص متباينة وفقا لظروف المنطقة نفسها وللتكوينات

الاجتماعية لبلدانها، وذلك بالإضافة إلى النظام الشامل للأمن الدولى. وهذه إصلاحات أساسية يتطلب تنفيذها كفاحا خاصا حتى تقتنع كل الأطراف المعنية بضرورة تشييدها.

وإذا أخذنا النظام العربى كنموذج للنظام الإقليمى فستكون هناك أربع قواعد للعمل ينبغى تحديدها لوضع برامج على هديها، وهى:

- ضرورة تناول كل عناصر النظام فى ترابطها وتأثيرها المتبادل، سواء كانت عناصر سياسية أو اقتصادية أو بيئية أو ثقافية أو أمنية أو إنسانية تتصل بالحقوق الديمقراطية والإنسانية. فإذا كانت القضية الفلسطينية، أساسية لأن الشعوب العربية تواجه أخطار التوسع الاستيطانى الصهيونى فإنها كذلك تواجه أخطار الهيمنة الإمبريالية التى تعالج مجمل القضية الفلسطينية والنزاع العربى الإسرائيلى بما يكفل توطيد مصالحها النفطية وتدعيم سيطرتها على الأسواق وتعزيز مراكزها السياسية والعسكرية والثقافية للتحكم فى الموقع الاستراتيجى للشرق الأوسط لخدمة سياستها الدولية.

- ضرورة إدراك الأهمية البالغة للتكامل الاقتصادى العربى فى ظروف الثورة العلمية التكنولوجية مع الاستفادة من العوامل السياسية والثقافية والتاريخية التى تسود الأقطارالعربية من أجل الإسراع بتحقيق هذا التكامل كركيزة لإقامة أشكال من الوحدة السياسية.

- ضرورة الالتزام بحقيقة أساسية وهى أن الشعوب العربية تواجه خطرين هما الهيمنة الإمبريالية والتوسع الاستيطانى الصهيونى، ومن ثم

ينبغى العمل على أن تتفوق عوامل التكامل الاقتصادى والترابط السياسى والعلمى والتكنولوجى والثقافى بين الأقطار العربية على الصلات القائمة بين اقتصاد هذه الاقطار والشركات فوق القومية ثم على ما سينشأ مستقبلا من علاقات بين البرجوازية الإسرائيلية وقطاعات من البرجوازيات العربية بدعم من الإمبريالية وشركاتها، فتلك خطوة أساسية من أجل مواصلة النضال ضد مشروعات الإمبريالية والصهيونية.

– ضرورة أن تعى قوى الديمقراطية والتحرر والسلام أن النظام العربى ليس منعزلا، الأمر الذى يتطلب برامج تحدّد علاقات بلدان هذا النظام بالبلدان الأخرى فى المنطقة وخاصة تلك التى تشارك الأقطار العربية أمنها السياسى والاقتصادى والبيئى.

وإذا كان النظام العربى والإقليمى فى مجمله يقوم على المصالح والقيم الإنسانية العامة التى يمكن أن تقبلها البلدان والأنظمة على اختلاف توجّهاتها، وفى مقدمة هذه المصالح منظومة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التى أقرتها المواثيق الدولية ومعها حق مراعاة انساق البيئة وحق الإنسان فى التنمية والسلام وغيرها من الحقوق الإنسانية العامة، فمن اللازم فى نفس الوقت أن يكون الوضوح ناصعا أمام قوى الديمقراطية والتحرر بالنسبة للمهمة الرئيسية فى مجال النضال التحررى على المستوى الإقليمى، وتتمثل هذه المهمة؛ كما ذكرنا من قبل، فى تفوق العلاقات بين الأقطار العربية فى مختلف المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والسياسية على العلاقات القائمة بين كل من هذه الأقطار والشركات والبنوك فوق القومية وكذلك على ما سينشأ من علاقات

بين البرجوازية الإسرائيلية وقطاعات من البرجوازية العربية. المهم، أن يتم ذلك بشكل متصل حتى يمكن للنظام العربى والإقليمى أن يحمى مصالح الأمة العربية، وأن يوظف جهوده لإنشاء النظام الشامل للأمن الدولى.

ولقد تقدم خبراء الاشتراكية العلمية فى الاتحاد السوفيتى بتصورات أساسية حول هذا النظام الشامل للأمن الدولى، فوضعوا برنامجا لتشييده يشمل نزع السلاح وخاصة أسلحة الدمار الشامل، والتسوية السلمية للنزاعات، وإصلاحات اقتصادية مثل إنشاء نظام اقتصادى عالمى جديد وحل مشكلة القروض، والعمل على حماية انساق البيئة، والدفاع عن حقوق الإنسان.

والتصور أن مصالح البلدان النامية تقتضى تنفيذ هذا البرنامج على ألا يخلو من قضايا الثورة العلمية التكنولوجية، كما أن من الأهمية إضافة تكوين آخر إلى تكوينات هذا النظام الشامل وهو التكوين الثقافى، ومن الممكن أن يكون برنامج «عقد التنمية الثقافية» الذى أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة جزءا من البرنامج الشامل للأمن الدولى، خاصة أنه يؤكد علاقة الثقافة بقضايا التنمية وبالثورة العلمية التكنولوجية، كما يؤكد على الحفاظ على الهوية الثقافية فى مجرى التدويل الدائر بشأنها، ثم على ضرورة مشاركة الجماهير فى الإنتاج الثقافى وليس فى مجرد تلقّيه وتذوّقه.

وهناك أمران جوهريان فى شأن هذه الأنظمة الإقليمية والدولية: فهى اصلاحات أساسية وضرورية، ولكنها فى ذاتها لا تحقق المهام الرئيسية

للمرحلة الراهنة من مراحل الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية على الصعيد العالمى (وهى قضية هامة سنشير إليها فى فقرات أخرى).. إنما تهيىء أحسن الظروف لإنجاز هذه المهام الرئيسية؛ ثم أن هذه الاصلاحات اللازم إنجازها لم تعد مجرد برامج خارجية تتم خارج الوطن، كما كان التصور من قبل، لأن أعمال التدويل الجارية على الاقتصاد القومى جعلها تكوينا أصيلا من تكوينات البرنامج الوطنى، فما يجرى فى السوق الأوروبية المشتركة اصبح مصلحة وطنية فى فرنسا وايطاليا والمانيا وبريطانيا ، وكذلك سيكون شأن النظام الإقليمى أو الدولى بالنسبة للبلدان النامية.

هـ - على أن الحديث قد تناول حتى الآن الإطار العام للمهام، ولن يصبح لهذا الإطار مضمونا برنامجيا إلا إذا حددته احتياجات الجماهير الواقعية على مختلف المستويات المحلية والقومية والإقليمية والدولية، ولهذا فإن حديث بعض الأحزاب فى دعاياتها عن مثل هذه الأطر والتوجهات وكأنها هى المطالب الفعلية للجماهير هو كلام مجرد لا يجد استجابة من الناس.

وإذا كنا قد حددنا ركائز ست لتوجهات وأطر المهام فلا بد من تحريك هذه الركائز فى مجموعها وبعلاقاتها المتداخلة لتصبح برنامجا فعليا يستجيب لمطالب الجماهير فى المدرسة والمصنع والحارة والمزرعة والحى والقرية، أى على المستويات القاعدية، لتتخلق معها مئات ومئات من البرامج المتباينة فى مطالبها والمشتركة فى توجهاتها وأطرها وأهدافها ، ففى كل وحدة قاعدية ستتحدد مطالب اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومطالب تتصل بالصحة

والتعليم والثقافة والمعرفة، ومطالب تخدم المصالح الإنسانية العامة، وفى مقدمتها قضايا البيئة والكثافة السكانية وانتشار المخدرات والسلام، ثم قضايا تتصل بالحقوق الإنسانية والديمقراطية وبمؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى.

وكذلك ينبغى أن يتحرك هذا التوجه العام للمهام على مستوى المحافظة، ثم على المستوى الوطنى، ليتعين لكل منهما برنامجه الملموس ارتباطا بمصالح الجماهير الطبقية والتحررية والإنسانية العامة، وليغذى كل منهما مصالح الآخر بحكم ارتباطاتهما الجدلية فى واقع الحياة، كما ينبغى أن يتغلغل هذا التوجه فى الواقع الحى لمختلف المناطق والأقاليم التى تضم مجموعات من البلدان المتجاورة كى تنشأ المؤسسات والشركات متعددة الجنسيات فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والمعلومات والاتصال والمواصلات والصناعة والزراعة والتجارة وشئون المال والخدمات والبيئة وقضايا السلام والأمن وحقوق الإنسان وكى تتوطد العلاقات بين مؤسسات ومنظمات المجتمعات المدنية لهذه البلدان، ونفس الأمر ينبغى أن يتم على المستوى الدولى بين المؤسسات والشركات المشتركة السابقة ومؤسسات وشركات البلدان النامية والاشتراكية فى مختلف القارات، وهذه خطوات تسمح مع تقدمها بخلق تعاون مع الشركات والبنوك فوق القومية ومع دول المراكز الرأسمالية على أساس من التكافؤ المتنامى كما تسمح بتوطيد نظام شامل من الأمن الاقتصادى والسياسى والبيئى والإنسانى.

إن العمل على إنجاز المهام يبدأ من المستوى المحلى فى العزب والأحياء والمصانع والمعاهد حتى المستوى الدولى

العام، فبفضل الثورة العلمية التكنولوجية تترابط كل المستويات فى اتجاه تدويل الاقتصاد القومى بحيث لم يعد من الممكن تشغيل البرنامج على المستوى المحلى بشكل سليم ما لم يتم تشغيل البرامج الخاصة بالمستويات القومية والإقليمية والدولية، وكذلك يستند تشغيل البرامج على هذه المستويات إلى التنفيذ الجاد للبرامج المحلية بكل ركائزها الست وبكل ما تنطوى عليه من قيم ومصالح طبقية وتحررية وإنسانية عامة. ويمكن القول إن معظم القضايا المطروحة فى برامج المستويين الإقليمى والدولى قد أصبحت اليوم من القضايا الوطنية نتيجة لتعاظم تكامل الاقتصاد القومى مع الاقتصاد العالمى.

وبعد...

الظن أن هذه التصورات المطروحة حول التنمية الوطنية وبرنامجها كبديل عن تصورات أخرى طرحتها «التنمية المستقلة» ستجد معارضة لما لكلمة «مستقلة» من رنين سياسى ودلالات جيّاشة، وكان من اليسير تحاشى هذا الحرج بالقول إن المطلوب هو تعديل تصورات التنمية المستقلة دون استبعاد هذه الكلمة الحبيبة. ولقد تكون كلمة «مستقلة» هى الصحيحة لمعارضة معادلة «التخلف - التبعية»، ولكن المعادلة اليوم أصبحت معقدة إذ أضيفت إلى طرفيها أطراف أخرى لا تقل عنهما خطرا أهمها نمو علاقات الإنتاج الرأسمالية لتسود فى الغالبية العظمى من البلدان النامية، وتَشكُّل اقتصاد عالمى وتعاظم عمليات التدويل الجارية على

الاقتصاد على أساس الاعتماد المتبادل، ولزوم التنمية المتواصلة بسبب أخطار القضايا الكونية وسيادة الثورة العلمية التكنولوجية، وهذه التطورات البعيدة المدى لا تسمح لكلمة «مستقلة» بمفهومها التقليدى أن تعبّر عن هذا الواقع الجديد الذى يحكم مشروع التنمية الوطنية، يضاف إلى ذلك أن كلمة استقلال أو سيادة قد اكتسبت الآن دلالات جديدة تختلف عما كانت تعنيه «التنمية المستقلة» بعد أن تعاظم نفوذ القيم والمصالح الإنسانية العامة لتجنب أخطار الدمار الشامل مما أدى إلى تعاظم نفوذ ما هو كونى وعالمى ودولى.

كذلك من الممكن الحفاظ على كلمة «تبعية» دون استبدالها بتعبير «عدم التكافؤ»، ففى تقرير «اللجنة المعنية بالجنوب» الصادر عام ١٩٩٠، ترددت الكلمة المقابلة لها بالإنجليزية والفرنسية وهى dependence على الرغم من إقرار التقرير بتفشّى الاعتماد المتبادل interdependence، غير أن استخدام كلمة تبعية بدلا من كلمة اعتماد كترجمة لكلمة dependence فى مشروع «التنمية المستقلة» جعلها لا تصلح مع الحديث عن الاعتماد المتبادل، فثمة فارق فى الدلالات التى توحى بها كلمة تبعية وتلك التى تحملها كلمة اعتماد، فمهما أكدنا على عدم تكافؤ العلاقات بين أمريكا والهند فإن الكلام سيكون غريبا وشاذا لو تحدثنا عن «التبعية المتبادلة» القائمةبينهما.

على أن الأمر الهام والجوهرى هو أن ما حدث يشير بوضوح إلى فشل تجارب التنمية المستقلة للخلاص من التخلف والهيمنة. مما يفرض بذل الجهد بحثا عن تصورات تنموية تتفق مع المصالح الوطنية للبلدان النامية فى

الظروف الراهنة. وما طرح على هذه الصفحات ينشد من الآخرين البحث والاجتهاد.

ثم يظل بعد ذلك سؤال أساسى:

هل هناك إمكانيات تتيح عمليا تشغيل هذه البرامج وتنفيذها؟ إن إحداث تعديلات داخل البلدان النامية لم يعد كافيا لفرض علاقات متكافئة مع المراكز الإمبريالية وشركاتها وبنوكها فوق القومية، الأمر الذى أدى إلى فشل محاولات تطبيق نموذج التنمية المستقلة، وذلك بسبب هيمنة الرأسمالية على عمليات التدويل الجارية على الاقتصاد القومى لكل البلدان. فهل فى مقدور البلدان النامية أن تشارك فى التدويل الجارى؟ وهل هناك ظروف جديدة تسمح لها بذلك؟

نهج جديد فى التفكير
لمناهضة الإمبريالية

(خلافات مع النهج السوفيتى فى التفكير)

المهام التى تطرحها الحياة وتناقشها الأحزاب التقدمية اليوم ليست جديدة فلقد كانت قائمة منذ أن أخذ تأثير الثورة العلمية التكنولوجية يتعاظم على الاقتصاد القومى فى مختلف البلدان ليشكل تكوينات جديدة وتناقضات جديدة فى مختلف البلدان والمناطق وعلى الصعيد العالمى ، ومع هذا التطور تفاقمت قضايا كونية وأصبح من الضرورى حساب نتائجها عند وضع مخططات النضال السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى، ذلك كله كان قائما، وما لم يكن قائما هو تمثل هذه القضايا وتفهم أبعادها.

ما كان ينقص، إذن، هو توافر الوعى بهذا الجديد، مما أدى إلى خلط فى الحساب واضطراب فى النشاط الفكرى والجماهيرى لسنوات عديدة، ونشأ عن ذلك ما عرف بالأزمة.

وقد تكاثر الحديث بين فصائل اليسار وقوى التحرر الوطنى فى الاقطار العربية حول الأزمة قرابة عشرين عاما، وتحديدا عقب هزيمة النظام الناصرى فى يونيو عام ١٩٦٧، إذ أدرك اليسار المصرى وخاصة الماركسيون عمق الهزيمة وخطورة ما جرى فاستعادوا عافيتهم وأعادوا تنظيم أنفسهم لمواجهة

الأحداث مع غيرهم من فصائل التحرر المصرى والعربى، وبينما هم فى مصر مشغولون عمليا بما جرى طرح الرفاق اللبنانيون فى مؤتمر الحزب الشيوعى اللبنانى الثانى عام ١٩٦٨ أفكارا حول الأزمة أعادوا بحثها فى مؤتمرهم الثالث عام ١٩٧٢، ثم واصلوا الحديث حولها مع كافة فصائل التحرر العربى، وكان جوهر الحديث عن الأزمة يدور حول العجز عن تقديم بديل عملى لما هو قائم فى الأقطار العربية. فلقد نجح التقدميون والقوميون العرب فى تقديم أنفسهم لشعوب الأمة العربية كبديل نظرى، ولكنهم لم يوفروا الشروط العملية والذاتية التى تسمح لهم بأن يكونوا بديلا فعليا ينقذ الأمة العربية مما هى فيه.

وظلت الأمة تستمع إلى مناقشات الصفوة متوقعة ظهور البديل المنتظر حتى اكتشفت مؤخرا أن الأمر لا يقتصر على عجز البديل عن توفير شروط القوة والعافية، إنما هو أخطر من ذلك بكثير. فثمة جهل بواقع شامل وجديد فرضته الثورة العلمية التكنولوجية منذ سنوات غابت عنه فصائل حركة التحرر لتلوك أفكارا تعودت عليها حين كانت تتعامل مع واقع مضى ولم يعد له وجود.

ولتوضيح ما جرى ليس أفضل من الرجوع إلى مفكر له إسهام بارز فى تحديد مفاهيم الأزمة كما قدمها الرفاق اللبنانيون، وهو الرفيق كريم مروة، إذ يتحدث عن الأزمة مؤخرا فى مقال تحت عنوان «آفاق حركة التغيير فى الوطن العربى فى ضوء التفكير الجديد وأزمة الاشتراكية» ونشر فى كتاب «قضايا فكرية: الماركسية، البيرسترويكا، ومستقبل الماركسية» على أنها «أزمة الاشتراكية نظاما عالميا وتجربة ونظرية علمية للتطور الاجتماعى»،

والمطلوب هو «إيجاد تصور للتقدم والاشتراكية فى بلداننا أكثر علمية وأكثر دقة وأكثر تطابقا مع الظروف الموضوعية لتطور هذه البلدان... ومن هنا بالذات تبرز الأهمية القصوى لعملية الانخراط فى تجديد الاشتراكية وتجديد فكرها على الصعيد العالمى وعلى صعيد كل بلد. وهى بالتأكيد مهمة العصر». ومن أجل التجديد يطرح المفكر اللبنانى قضايا أربع أساسية، الأولى : حول أزمة الاشتراكية فى التطبيق، والثانية: حول مسئولية النظرية فى الأزمة (وفى هذا الصدد يقدم ملاحظات أربع: تتعلق الأولى بضرورة التمسك بالقوانين دون التخلى عن تجديدها، والثانية: تتصل بالبحث فى سلامة التصورات حول التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية وتعاقبها فى حركة التاريخ، والثالث: حول جملة من المفاهيم تحتاج إلى إعادة نظر، والرابعة: تتعلق بإسهام الماركسيين العرب فى البحث الجارى)، أما القضية الثالثة فتتعلق بالبرسترويكا وحركة التجديد وضرورة دراستها، وأخيرا أشار إلى قضية التغيير الذى ننشده فى العالم العربى وهى تشتمل على أسئلة حول عشرات وعشرات من المسائل بدءا من التاريخ العام حتى التشكيلات الحزبية.

وهكذا، فإن الأزمة بعد أن كانت مجرد بحث فى أحوال البديل حتى يصلح حاله ويفلح فعله أصبحت عامة منتشرة فى كل الظواهر المتصلة بالاشتراكية، نظرية وتطبيقا. والرأى، أن تفاقم الأزمة يرجع إلى أنها لم تعد فحسب نتيجة للتناقض بين علاقات الإنتاج الاستغلالية وقيمها ومصالحها الطبقية وبين الاحتياجات الموضوعية لنمو الإنسان والمجتمع، كما كان الحال من قبل، إنما يرجع إلى مركب جديد من التناقضات يجمع تناقض الإنسان

والطبيعة وما نجم عنه من أخطار تهدد انساقها بالدمار مع التناقضات الاجتماعية والطبقية الجارية، وإدراك هذا الوضع الجديد ضرورى، غير أنه لا يحل المشاكل المثارة، فهو مجرد نقطة الانطلاق للسعى الدؤوب من أجل الإجابة على مئات الأسئلة المطروحة وهذا أمر سيتواصل بحثه عشرات السنين وسيشارك فيه علماء الدنيا شرقا وغربا.

على أن هناك سؤالا بسيطا وعاجلا ولا يمكن أن ينتظر بلا جواب كل هذه السنين، وهو : ما هى القضية التى يلزم بحثها الآن وفى ظل ظروفنا الراهنة كى نبدأ فى إصلاح الأعطال التى أدت إلى تجمد الفكر والعمل لينطلقا من بعد سعيا إلى الإجابة على كل الأسئلة الأخرى المطروحة؟

فنحن بلد من البلدان النامية التى تعيش مثل بقية بلدان العالم الثالث عصر الثورة العلمية التكنولوجية، والتى تقع فى نفس الوقت تحت هيمنة المراكز الرأسمالية لتمارس عليها أنواعا من ممارسات الاستعمار الجديد بعد أن تخلصت الأولى من استعمار قديم وحصلت على استقلالها السياسى، وفى نفس الوقت تواجه البلدان الاشتراكية أزمة تسعى إلى الخلاص منها بتجديد البناء فكرا وتطبيقا. والمهام التى تشغل البلدان النامية هى القضاء على التخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الذى أصبحت هيمنة الإمبريالية على مقدراتها ملازمة له، ليعمقا بدورهما انتهاك كل القيم والمصالح الإنسانية الأمر الذى يهدد البشرية بالفناء. ولقد أصبح إنجاز هذه المهام ملحا، خاصة فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية، حيث المعلومة والعلم والمعرفة أعظم عناصر قوى الإنتاج، وحيث تتم عملية تدويل متسارعة لكل عناصر الاقتصاد ولكل مقومات الحضارة، ومن ثم لم يعد

ممكنا التخلص من الانخراط فى الاقتصاد العالمى والتقسيم الدولى للعمل. والمشكلة هى كيف يمكن للبلدان النامية وهى فى مثل هذه الظروف إنجاز المهمة الرئيسية التى ينبغى إنجازها؟ وما هو النهج الجديد للقضاء على التخلف وما يرتبط به من هيمنة إمبريالية وقضايا كونية فى ظروف الثورة العلمية التكنولوجية ؟ تلك هى القضية الأساسية التى ينبغى بحثها حتى يمكن للبلدان النامية أن تشرع فى تقديم نصيبها من أعمال التجديد والتعمير الجارية بشأن الاشتراكية العلمية. ولا يمنع ذلك من ظهور خلافات بين التصورات التى يستند إليها هذا النهج وما ورد فى النهج الجديد فى التفكير الذى طرحه علماء الاشتراكية العلمية فى الاتحاد السوفيتى، وقد أشرنا إلى بعضها فيما سبق من حديث، وهذا أمر طبيعى لأن الشروط التى تحكم المسيرة التاريخية للتشييد الاشتراكى تتباين مع الشروط التى تحكم المسيرة التاريخية لحركة التحرر بحكم تباين موقع كل منهما من الإمبريالية العالمية ومراكزها الرأسمالية ثم لتباين تكويناتهما الاجتماعية.

وكذلك هناك خلاف فى الرأى حول أساليب تناول هذا النهج.

فالنهج الجديد فى التفكير كما حدده العلماء السوفييت استند أساسا إلى العلاقات الخارجية والدولية التى ينبغى إقامتها مع الدول الأخرى على ضوء الآثار الناجمة عن القضايا الكونية وخاصة قضية الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، أما النهج الجديد فى التفكير بالنسبة للبلدان النامية فلا يقتصر فحسب على العلاقات الخارجية والدولية على ضوء أخطار القضايا الكونية لأنه يقوم كذلك لمواجهة ممارسات الإمبريالية ومراكزها الرأسمالية المتخندقة فى البلدان النامية نفسها ومن ثم فإنه يستند

إلى مجمل العلاقات الخارجية والداخلية معا، فمستحيل الفصل بينهما فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية والتدويل الجارى على الاقتصاد القومى والذى تهيمن عليه المراكز الرأسمالية.

ونتيجة لذلك كان مستحيلا تحديد معالم النهج الجديد فى التفكير إلا بعد مناقشة مُسْبقة لقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان النامية لأن معالم هذه التنمية ستؤثر فى تحديد معالم طريق الخلاص من الهيمنة الإمبريالية، وخلاف ذلك ما طرحه علماء الاتحاد السوفيتى إذ لم تكن مصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الاشتراكية موضوعا للبحث والتقصّى عندما تم تحديد معالم النهج الجديد فى التفكير.

وكذلك كان مستحيلا تحديد معالم النهج الجديد فى التفكير فى البلدان النامية إلا ارتباطا بالمهام الأساسية، التى تقوم هذه البلدان بإنجازها فى المرحلة الراهنة (القضاء على التخلف وعدم التكافؤ وأخطار القضايا الكونية.. إلخ)، وغير ذلك ما فعله علماء الاتحاد السوفيتى إذ حددوا النهج الجديد فى التفكير بمعزل عن تحديد المعالم الأساسية لمهمة التجديد وإعادة البناء الاشتراكى على الرغم من أنها المهمة الرئيسية التى يتم إنجازها فى ظل هذا النهج.

ويقينا إن النهج الجديد فى التفكير ليس مجرد تصورات منطقية مجردة، بل هو أساسا قواعد سياسية للتطبيق.. ولهذا فإن التطبيق سيضطرب أشد الاضطراب ما لم ترتبط عملية تحديد معالم هذا النهج بواقع البلدان التى ستتولى تطبيقه على اختلاف نظمها والمهام التى تقوم

بإنجازها، كما أن التطبيق سيضطرب إذا أغفلت حقيقة نشأت عن الثورة العلمية التكنولوجية وهى استحالة الفصل بين العوامل الداخلية والخارجية بسبب التدويل المستمر الجارى على الاقتصادى القومى.

ومن جهة أخرى سيكون صعبا بل ومستحيلا الوصول إلى نظرية عامة ومتكاملة حول مناهضة الإمبريالية فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية ونحن فى أول الطريق رغم كل الدروس والتعاليم والخبرات التى نستخلصها من التراث العظيم للاشتراكية العلمية، وما يمكن تحديده الآن هو عدد من التصورات الأساسية التى تصلح للعمل والنظر من أجل استكمال هذه النظرية مستقبلا فى التطبيق، أو بمعنى أدق، هو تحديد معالم نهج جديد فى التفكير لوضع منطلقات برنامجية للتحرر من التخلف والهيمنة الإمبريالية ولتغيير الواقع الراهن الذى تطرحه الحياة لصالح شعوب وبلدان العالم الثالث، ثم لتنمية البحث والتطبيق مستقبلا وصولا إلى نظرية متكاملة حول مناهضة الإمبريالية.. والمهم هو ألا نتردد فى الترحيب بالواقع الجديد، فواجبنا، علميا ونضاليا، أن نقبل عليه إقبالا، طارحين بعيدا كل التصورات التقليدية التى تعودنا اجترارها ولم تعد تصلح، وهذا أمر ليس باليسير على الكثيرين.

فلنحاول معا الوصول إلى هذه التصورات الأولية مستفيدين من النقاش الذى طرح على الصفحات السابقة.

أولا: أول تصور يَلْزم تحديده يدور حول البلدان النامية نفسها. فحين انسلخت هذه البلدان عن النظام الاستعمارى القديم تشكلت علاقات

جديدة بينها وبين المراكز الإمبريالية، عرفت بالاستعمار الجديد، وتمت صياغتها على أساس «التخلف - التبعية». واستمر التخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ضاربا جذوره فى هذه البلدان المستقلة سياسيا ارتباطا بعلاقات عدم التكافؤ القائمة بينها وبين المراكز الإمبريالية، وردا على هذه الصياغة تشكلت سياسة تنموية عرفت فى مصر بالتنمية المستقلة للخلاص من التخلف والتبعية وذلك بإحداث انسلاخ جديد لهذه البلدان عن النظام الاستعمارى الجديد (ومراكز النظام الرأسمالى العالمى)، واسفر ذلك عن تبنى عدد من البلدان النامية لتوجه فى التنمية مستقل، أو غير رأسمالى، أو يميل إلى الأخذ بجوانب من النهج الاشتراكى فى البناء الاقتصادى والاجتماعى.

ولكن خلال السبعينيات والثمانينيات كانت بلدان العالم الثالث قد استقرت على اختيار طريقها وتبنت كثرتها الغالبة الطريق الرأسمالى، بل إن معظم البلدان الذى تبنى التوجه «المستقل أو غير الرأسمالى» سرعان ما انتكست مسيرته وعجز عن مواصلة طريقه وأخذت علاقاته بالنظام الرأسمالى العالمى تتوثق حتى استقر بدوره على النهج الرأسمالى فى التنمية، وشكل بنية رأسمالية لها تكوينات اقتصادية واجتماعية خاصة بالبلدان النامية بعد أن أخذت تخضع بدورها لآليات الاستعمار الجديد.

وتأكد ذلك بجلاء خلال الثمانينيات، إذ تفاقمت عوامل التخلف فى معظم بلدان العالم الثالث نتيجة لتفاقم القضايا الكونية، فانتشرت المجاعات والأمراض والكوارث البيئية التى صاحبتها عوامل اقتصادية فاقمت الهيمنة الإمبريالية، ومن أبرزها القروض والتباين بين انخفاض أسعار المواد الأولية

وارتفاع أسعار المواد المصنعة، ثم واكب ذلك تدويل متسارع ومتزايد للعمليات الاقتصادية بسبب الثورة العلمية التكنولوجية، مما خلق وعزّز آليات داخلية وخارجية وطدت ارتباط اقتصاد البلدان النامية باقتصاد المراكز الرأسمالية فى إطار اقتصاد عالمى واحد وفى ظل هيمنة المراكز الرأسمالية على عملية التدويل.

وقد اشرنا من قبل الى انه نشأ عن ذلك توجهان أساسيان:

التوجّه الأول: يقضى بمواصلة الانخراط فى النظام الرأسمالى العالمى والأخذ بالثورة العلمية التكنولوجية بالتعاون مع الشركات العملاقة فوق القومية لنقل التكنولوجيا كمدخلات فى الصناعة والزراعة والخدمات. ومثل هذا النهج قد يؤدى بالبلدان النامية إذا ما توفرت شروط سياسية تتوافق مع مصالح المراكز الرأسمالية وشركاتها إن تصبح شبيهة بالبلدان «النمور» وقد يؤدى ببعض الدول إذا ما توفرت له أسواق داخلية واسعة إلى تعاظم الإنتاج الصناعى للوفاء أساسا بحاجات السوق الداخلية مع استمرار علاقاته الوثيقة بالمراكز الرأسمالية ومع تعزيز الرأسمالية المحلية، مثل البرازيل والأرجنتين والهند.

أما التوجه الثانى: فيسعى إلى مواجهة هذه الهيمنة على أساس مشروع تنموى يتضمن مهام أساسية تشكل منطلقات برنامجية محددة:

- أن يتم الخلاص من التخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى.

- أن تصبح العملية التنموية متواصلة بتجنب إعادة إنتاج النتائج السلبية للقضايا الكونية.

– أن يتم تبنى مناهج الثورة العلمية التكنولوجية باعتبارها ثورة فى تكوينات قوى الإنتاج وفى نموها، ولأنها سبيل أساسى للقضاء على التخلف.

– أن تتخذ إجراءات اقتصادية واجتماعية على الصعيد الوطنى لإعادة توزيع الدخل ولدعم مصالح وقيم التحرر، وكذلك خطوات على الصعيدين الإقليمى والدولى لقطع علاقات عدم التكافؤ وللتخلى عن المواقع التى تفرضها المراكز الرأسمالية على البلدان النامية بالمشاركة فى عملية التدويل الجارية على الاقتصاد حتى يسود التكافؤ فى المصالح.

– أن تتم إشاعة الديمقراطية فى القوانين وحماية حقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدنى والتمكين من مشاركة الناس فى كل جوانب الحياة العامة لتأكيد قيم ومصالح التحرر فيما يتخذ منْ قرارات.

وتحديد هذه المهام بوضوح أمر لازم لبناء البرنامج.

على أن هناك مسألة أساسية ينبغى التأكيد عليها، وهى أن نقطة البدء فى العملية التنموية والهدف منها والإطار الذى تتحرك فيه هى قوى الإنتاج، وفى القلب منها الإنسان، حتى نتجنب أخطاء سابقة، ذلك لأن تعديل أو تغيير علاقات الإنتاج ليس هدفا فى ذاته إنما هو خطوة أساسية تتم وفقا لنضج الظروف الاقتصادية من أجل إطلاق عوامل التنمية لقوى الإنتاج ارتقاء بمستوى الإنسان ومجتمعه، ولهذا كان القضاء على التخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى هو المهمة الرئيسية والإطار الذى تتحرك فيه العملية التنموية لتُتخذ كل الخطوات الأخرى وفقا لاحتياجاتها، ومن

بينها تعديل علاقات الإنتاج أو تغييرها.

وترتبط بذلك مسألة جوهرية ثانية وهى أن سيادة التعايش السلمى فى العلاقات بين الدول تهيىء أحسن الظروف لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتغيير علاقات عدم التكافؤ بين البلدان النامية والمراكز الرأسمالية، فمثل هذا التعايش سيطامن من حدة الطابع العدوانى للإمبريالية وسيحفظ على البلدان النامية موارد هائلة تضيع فى حروب محلية لاستثمارها فى التنمية، غير أن ذلك لن يحول دون قيام صراع أيديولوجى وثقافى واقتصادى وسياسى بين الطرفين لأن الاستغلال الإمبريالى الذى تمارسه بلدان المراكز الرأسمالية يتخندق داخل البلدان النامية وفى صلب تكويناتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذه الممارسات تفرض الصراع والمواجهة على هذه البلدان فرضا. ولا يعنى هذا الكلام أن نستسلم ونقبل نشوب الحروب التى لم تعد جائزة بسبب تفاقم انتشار أسلحة الدمار الشامل بين دول كبيرة وصغيرة، إنما ينبغى العمل بثبات على تجنب أخطار نشوب حروب يمكن أن تستخدم فيها هذه الأسلحة وإلا يتحول الصراع إلى نزاع مسلح.

ثانيا: ولا يمكن فى عالمنا أن تكون البلدان النامية مكتفية بذاتها، مثلها فى ذلك مثل البلدان الاشتراكية والرأسمالية، فبين كل هذه البلدان علاقات اعتماد متبادل تؤثر فيها عوامل تدفع إلى التكامل، أهمها عملية تدويل الإنتاج ورأس المال والتجارة والثقافة التى يسودها عدم التكافؤ بسبب الهيمنة الإمبريالية عليها، كذلك الجوانب السلبية للقضايا الكونية التى تفرض فى نفس الوقت وحدة العمل بين كل هذه البلدان.

وكان موقع بلدان العالم الثالث فى هذه العلاقات يدفع حركات التحرر إلى النضال ضد النظام الإمبريالى فى تحالف أو تعاون أو تنسيق أو توازى مع نضال البلدان الاشتراكية فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية أملا فى انهيار سريع لهذا النظام. وكان ذلك يتم على أساس سياسة المواجهة وامتدادا للصراع الطبقى داخل هذه البلدان والنظم. ولما كانت المواجهة الأساسية بين الرأسمالية والاشتراكية فإن صراع البلدان النامية كان ملحقا بالصراع الأساسى الدائر بين هذين النظامين، فبعضها يرتبط بالبلدان الاشتراكية وبعضها بالمراكز الرأسمالية وبعضها يستثمر الخلافات بين النظامين ميلا إلى هذا النظام أو ذاك.

ولكن تغييرا جذريا طرأ على هذه التركيبة من العلاقات منذ أن تبنى مفكرو الاشتراكية العلمية فى الاتحاد السوفييتى «النهج الجديد فى التفكير» ذلك لأن الأخذ بمناهج الثورة العلمية التكنولوجية أصبح ضروريا لإحداث نقلة نوعية فى مستوى قوى الإنتاج فى البلدان الاشتراكية تسمح لها بمنافسة الرأسمالية فى المجالات الاقتصادية بدلا من المجالات العسكرية، وهذا أمر يتطلب توطيد العلاقات مع البلدان المتطورة تكنولوجيا ويدعو إلى تغيير فى بنى الاقتصاد الاشتراكى حتى يتواءم مع الاقتصاد العالمى فينخرط فى التقسيم الدولى للعمل، ويتواكب مع ذلك ضرورة مراعاة الأخطار التى تهدد البشرية بالفناء مما يفرض التخلى عن سياسة المواجهة العسكرية والصراع الحاد، ولهذا كان تبنى الحزب الشيوعى السوفيتى لمبدأ «توازن المصالح بدلا من توازن القوى العسكرية» لتنظيم العلاقات بين الدول.

وصاحب ذلك تغيير آخر هام فى السياسة الدولية. فقد أسفرت خبرة سياسة الوفاق بين الاتحاد السوفييتى وأمريكا خلال السبعينيات عن استحالة نجاحها لو اقتصرت على العلاقات بين بلدان النظامين الاشتراكى والرأسمالى، إذ تسرب الصراع بينهما إلى مسالك أخرى ليتجسد فى نزاعات محلية فى إفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى، ولهذا كان ضروريا أن يتم تغيير فى العلاقات مع البلدان النامية، فتمت خطوات هامة لتسوية النزاعات المحلية سلميا فى انجولا وموزمبيق وجنوب إفريقيا وكمبوديا وأفغانستان ومنطقة القرن الإفريقى وأمريكا الوسطى، وأعلن الاتحاد السوفييتى عزمه على سحب معظم قواته من المحيط الهادى والمحيط الهندى، وشرع فى رسم سياسة تعاون مع بلدان العالم الثالث على أساس توازن المصالح والقوانين والأعراف الدولية توطيدا للسلام فى مناطق هذه البلدان، ومن ثم لم تعد سياسة المواجهة بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية هى التى تحكم اتجاه التطورات فى هذه المناطق. وفى نفس الوقت كان الاتحاد السوفييتى قد طامن من حدة سياسة المواجهة مع بلدان حلف الأطلسى فى القارة الأوروبية، ودعا إلى إنشاء البيت الأوروبى المشترك على أساس التنمية معا co-development والعمل الخلاق معا co-creativity، ثم اتخذ خطوات عملية للاشتراك فى المؤسسات الاقتصادية الدولية.

وبصرف النظر عن الأخطاء التى حدثت أثناء التطبيق ثم استثمار الدول الرأسمالية لهذه الأخطاء والتى قد يكون لبعضها عواقب وخيمة، فإن سؤالا هاما يظل قائما: ماذا يعنى تطبيق النهج السوفيتى الجديد فى التفكير

والسياسة الجديدة التى ترتبت عليه بالنسبة للكفاح ضد الإمبريالية؟

التصور أن هناك نتيجتين أساسيتين، الأولى تتصل بالتغييرات التى طرأت على دور مختلف الأطراف فى هذا الكفاح، وذلك على الوجه التالى:

- إن البلدان الاشتراكية والبلدان النامية ليست هى المسئولة عن تصفية النظم الاجتماعية والاقتصادية فى بلدان المراكز الرأسمالية التى تشكل أعمدة النظام الإمبريالى العالمى. فإنجاز هذه المهمة التاريخية يقع على عاتق طبقات وفئات وشعوب دول هذه المراكز، وتحديدا، شعوب أمريكا واليابان وبلدان غرب أوروبا، وهى مهمة ليست مدرجة الآن فى جدول أعمال هذه الشعوب، وبالتالى فإن سياسة المواجهة التى كانت تمارسها دول النظام الاشتراكى ومعها البلدان النامية كى تصرع دول النظام الإمبريالى كانت خاطئة وغير مجدية بل وضارة، وإن مهمة هذه الدول والبلدان أن توطد السلام لتحجّم من الطابع العدوانى للدول الإمبريالية وتطامن من حدة سياسة المواجهة التى تنتهجها هذه الدول الإمبريالية نفسها وليس منافستها فى هذه السياسة.

- إن دور البلدان الاشتراكية الأساسى مفروض أن يكون العمل على تقديم نموذج اشتراكى يستهوى الباب الجماهير، وعلى المنافسة السلمية الاقتصادية والسياسية مع البلدان الرأسمالية والمراكز الإمبريالية وعلى تعظيم دور الاقتصاد الاشتراكى على الصعيد العالمى وتعظيم دور البلدان الاشتراكية فى مختلف المؤسسات الدولية الاقتصادية والسياسية، والتعاون لإنشاء نظام شامل للأمن الدولى يتيح أفضل الظروف لتخفيف الهيمنة

الإمبريالية ولإزالتها آخر الأمر.

- إن دور البلدان النامية فى هذا الكفاح هو العمل على إزالة التخلف المستبد بمجتمعاتها بإتخاذ الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية لتعديل علاقات القوى بمستويات مختلفة لصالح القوى الشعبية ووفقا لظروف كل بلد، وكذلك لتعديل علاقات عدم التكافؤ القائمة بينها وبين المراكز الرأسمالية فى مختلف مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة حتى يكون اسهامها فى الاقتصاد العالمى وفى النظام الدولى ما يساعد على تقويض الهيمنة الإمبريالية.

والنتيجة الثانية هى أن هذه العمليات الثلاث السابقة الذكر تتداخل وتتشابك فى صراع بين التكوينات الثلاث التى يشكلها الاقتصاد العالمى والنظام العالمى وفى تعاون بينها فى نفس الوقت بحكم وحدة الاقتصاد العالمى والنظام العالمى وبحكم القضايا الكونية المشتركة التى تواجهها جميعا.

وإذا كنا قد أشرنا من قبل إلى أن التعايش السلمى المنشود لتنظيم علاقات التعاون والتناقض بين القوى الإمبريالية والدول النامية لا يمكن أن يخلو من صراع أيديولوچى وسياسى واقتصادى بسبب تخندق استغلال الإمبريالية وهيمنتها داخل الدول النامية نفسها فإن العلاقات بين الطرفين لا يمكن كذلك أن تحكمها المعادلة التى طرحها علماء الاشتراكية العلمية فى الاتحاد السوفيتى والقائلة بضرورة الالتزام بتوازن المصالح بدلا من توازن القوى العسكرية، ذلك لأنه إذا كان الاتحاد السوفيتى يريد الحفاظ على

توازن للمصالح كان قائما بينه وبين أمريكا واليابان وبلدان غرب أوربا فإن البلدان النامية تسعى إلى تكافؤ فى المصالح مفقود فى علاقاتها مع هذه المراكز الرأسمالية، وكذلك إذا كان الاتحاد السوفيتى يريد استبعاد توازن القوى العسكرية القائم الآن بين الطرفين عند رسم علاقته بالبلدان الرأسمالية فإن البلدان النامية تريد استبعاد الهيمنة العسكرية والاقتصادية والسياسية والمعلوماتية المسلطة عليها من قبل المراكز الرأسمالية.

ولهذا فإن المعادلة المنشودة لتنظيم العلاقات بين البلدان النامية والمراكز الرأسمالية هى تكافؤ المصالح بدلا من فرض القوة (العسكرية والاقتصادية والمعلوماتية والثقافية..).

على أن هذا التغيير فى وظائف ومهام التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية قد أفضى إلى نتيجة جديدة بالغة الأهمية بالنسبة لنضال شعوب البلدان النامية، إذ لم يعد الهدف من نضالها هو تقويض النظام الإمبريالى باعتباره أعلا مراحل الرأسمالية، سواء على الصعيد العالمى أو فى بلدان المراكز الرأسمالية، إنما الهدف، تحديدا، هو القضاء على العوامل الاقتصادية والاجتماعية لعدم التكافؤ فى العلاقات بين البلدان النامية والمراكز الرأسمالية والتى تفرض الهيمنة الإمبريالية على هذه البلدان، ولا شك أن تحقيق هذا الهدف سيفسح الطريق، واقعيا وعمليا، أمام تقويض النظام الإمبريالى نفسه كنظام اقتصادى - اجتماعى رأسمالى على يد شعوب المراكز الرأسمالية، غير أن تحديد هدف البلدان النامية فى حدود تصفية عدم التكافؤ يخلق شرعية أخلاقية بقدر ما يخلق شرعية صادرة عن الأعراف والقوانين والمواثيق الدولية لنضال شعوب البلدان النامية، كما

يضعف من نفوذ القوى الاجتماعية فى هذه البلدان التى تقبل، عن رضى أو إذعان، علاقات عدم التكافؤ. وهذا يسمح باتساع جبهة النضال إلى أقصى حد.

ثالثا : وتختلف مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية على الصعيد العالمى عن المراحل الاستراتيجية للمسيرة الثورية فى مختلف البلدان، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية أو نامية، ومع ذلك فإن التصورات الخاصة بمرحلة الانتقال عالميا لها أثرها البالغ فى تحديد الاستراتيجية والتكتيك وطبيعة المرحلة الثورية فى مختلف البلدان.

وكان الاتجاه العام عند تخطيط الكفاح من أجل قيم ومصالح التحرر هو الميل الشديد إلى دعاوى الانتقال الوشيك إلى الاشتراكية وإلى وضع تصورات استراتيجية وتكتيكية على أساس هذا الانتقال المرجو، وبان ذلك بجلاء فى مصر منذ أن تبنى بعض مفكرى الاشتراكية العلمية قرار «المجموعة الاشتراكية» فى عهد الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر، وهو مازال له أثر واضح على مفهوم المرحلة بين أصحاب الاشتراكية العلمية من المصريين إذ يتوقعون الوصول إلى أعتاب الاشتراكية بمجرد إنجاز مهام المرحلة الراهنة، كما وضح هذا الاتجاه فى لبنان حين تصور أصحاب الاشتراكية العلمية أن الأزمة فى حركة التحرر العربية لا تعدو أن تكون «أزمة بديل عملى»، وأن توفر الشروط العملية «لنصبح» فى الحكم مع الحلفاء سيوطد أركان التحرر وسيستقيم الأمر نحو الاشتراكية. وكان الحال كذلك فى مختلف البلدان على تباين الحلول المقدمة، فالهدف المباشر هو وصول القوى الوطنية والديمقراطية بقيادة طليعة الطبقة العاملة إلى الحكم

لإنجاز المهام الراهنة فينفتح الطريق على الفور أمام الاشتراكية ويتم الانتقال التاريخى المنشود وتنتهى الرأسمالية بلا رجعة.

غير أن تغيرا موضوعيا بالغ الأهمية بعيد الأثر قد طرأ على الموقف، إذ لم يعد الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية (على الصعيد العالمى) وشيكا، وما من أحد يعلم الآن كيف ومتى سيحدث ذلك آخر الأمر، ولاينبغى أن يمر هذا التغير الشامل فى الموقف ببساطة ودون احداث التغييرات اللازمة على تصوراتنا حول المرحلة. والاستراتيجية والتكتيك فى البلدان النامية نفسها، خاصة أن اقتصاد هذه البلدان هو الآن جزء لاينفصل عن اقتصاد عالمى وتجرى عليه عمليات تدويل متسارعة متنامية... فما هى هذه التغييرات؟

أ - كى نحدد تصوراً أوليا فى هذا الشأن من المفيد استعادة خبرة هامة من خبرات الاشتراكية العلمية، فلقد أكد آباء الاشتراكية العلمية (ماركس وانجلز...) ضرورة نضج الشروط المادية اللازمة لتغيير علاقات الإنتاج من الرأسمالية إلى الاشتراكية، بحيث يكون هذا التغيير اقتصاديا (وليس فقط سياسيا) يضمن العافية والنمو لقوى الإنتاج باعتبارها المستهدف الأساسى من هذا التغيير، ولهذا كان التصور أن يتم هذا التحول التاريخى فى بلدان متطورة صناعيا مثل بريطانيا، حيث يمكن لهذه الشروط أن تتوفر، غير أن التاريخ أثبت امكانية حدوث التحول فى أضعف حلقات الرأسمالية، وليس فى أكثرها تطورا، حين تم فى روسيا القيصرية، وقد مهدت نظرية لينين حول النمو غير المتوازى لفهم هذه الحقيقة وتفسيرها، ولكن لينين لم يتجاهل التصور الماركسى العلمى حول ضرورة نضج الشروط

المادية والاقتصادية لاحداث التعديلات الكمية أو التغييرات النوعية فى علاقات الإنتاج فى ظروف قيام سلطة البروليتاريا فى بلد متخلف مثل روسيا القيصرية، فوضع فور الانتهاء من حروب التدخل ما عرف «بالسياسة الاقتصادية الجديدة» لوضع حد لبعض السياسات «الاشتراكية» التى تمت فى عجالة أثناء حرب التدخل (الموقف من النقود ومن البنوك ومن التجارة ومن آليات السوق.. إلخ)، واعاد النظر فى كثير من هذه الإجراءات لتوفير علاقات إنتاج مناسبة تتيح لقوى الإنتاج المتخلفة عن روسيا القيصرية فرصة النماء والتقدم، وكان التصور أن تتاح لهذه السياسة الماركسية اللينينية فرص النمو لاستنفاذ أغراضها، وكان التصور أيضا أن وجود سلطة البروليتاريا لا يعنى تجاوز هذه المهمة الرئيسية بالقوة وبالسلطة السياسية، إنما يعنى إنجازها بأقل قدر من الخسائر وفى أحسن الظروف للوصول إلى خير النتائج التى تيسر الانتقال إلى مرحلة أخرى، ولكن هذه التصورات الثورية وئدت فى مهدها على يد ستالين، فتم إلغاء «السياسة الاقتصادية الجديدة»، وتم انتهاك القاعدة الماركسية بشأن ضرورة نضج الظروف المادية والاقتصادية لقوى الإنتاج لإحداث تغييرات فى علاقات الإنتاج، وتم استبدالها بالإجراءات الإدارية البيروقراطية التى تمارسها السلطة السياسية (باسم البروليتاريا).

وينبغى استخلاص نتائج محددة من هذه الخبرة عند الكفاح من أجل قيم ومصالح التحرر :

منها أن قيام السلطة السياسية لا يكفى وحده لتوفير الشروط اللازمة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والحضارية، فهو شرط هام يساعد على

احداث التحول بخلق ظروف سياسية جديدة أفضل لو أحسن الإفادة منها، غير أن هناك شروطا أخرى اقتصادية واجتماعية لابد من توافرها.

ومنها أن المرحلة الثورية لا يمكن تجاوزها ما لم يتوفر النضج لقوى الإنتاج كى تصل إلى المستوى المناسب لاحداث التعديل أو التغيير فى علاقات الإنتاج، وغير ذلك سيؤدى بالضرورة إلى اللجؤ إلى التوجيهات الإدارية وإلى تعظيم نفوذ بيروقراطية الدولة، وقد تصبح هى السلطة وهى المالكة لوسائل الإنتاج.

ومنها أن الالتزام بهاتين القاعدتين فى الظروف الراهنة التى لم يعد أحد يعرف فيها كيف ومتى سيتم الانتقال آخر الأمر من الرأسمالية إلى الاشتراكية، يعنى أن الأحاديث السابقة التى رددتها الخطوط السياسية لأحزاب البلدان النامية عن الانتقال الوشيك للاشتراكية خلال عبور المرحلة الوطنية الديمقراطية وبعد وصول سلطتها إلى الحكم لا تستند إلى الواقع، فالهدف البعيد سيظل هو الاشتراكية، لأنه لا بديل عنها للخلاص نهائيا من الاستغلال الامبريالى والرأسمالى، ولكن ذلك سيتم فى مختلف البلدان النامية عبر مراحل من الصعب تبينها ما لم تتضح خصائص الكفاح من أجل قيم ومصالح التحرر فى ظل الظروف الجديدة.

يؤكد ذلك أن الخلاص من الهيمنة الإمبريالية فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية مرتبط بالتخفف من هيمنة المراكز الرأسمالية على عمليات التدويل الجارية على الاقتصاد بهدف تقويض هذه الهيمنة آخر الآمر. وذلك يعنى أن المسيرة الثورية فى أى بلد نامٍ ستتأثر كل التأثير بالمسيرة الثورية

فى البلدان الأخرى المنخرطة فى التدويل كما ستتأثر إلى حد بعيد بالحركة الجماهيرية على الصعيد العالمى لمناهضة التخلف ولمقاومة العدوان الإمبريالى. هذه الصلة العضوية الوثيقة بين ما يجرى فى البلد النامى وما يجرى فى العالم المحيط به يجعل من المستحيل توافر وصفات جاهزة لمراحل الانتقال التى تفضى إلى الاشتراكية.

ب - وما يمكن تحديده الآن هو المهام الرئيسية المطروح انجازها خلال المرحلة الراهنة، وهذه المهام بالنسبة للبلدان النامية (مثل مصر) هى إزالة التخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الذى تفاقم بالمقارنة بما أنجزته الثورة العلمية التكنولوجية خلال السنوات الأخيرة، ويرتبط بالعمل على انجاز هذه المهمة العامة انجاز مهام أخرى وهى تقويض علاقات عدم التكافؤ السائدة بين البلدان النامية والمراكز الرأسمالية والتى تساعد على استمرار التخلف، ومواجهة أخطار القضايا الكونية لضمان تواصل العملية التنموية، والأخذ بمناهج الثورة العلمية التكنولوجية باعتبارها سبيلا هاما لانجاز مهمة القضاء على التخلف، وتوطيد دعائم الديمقراطية تأكيدا لمصالح وقيم التحرر.

وهذا يعنى أن السلطة الأكثر قدرة على إنجاز مهام المرحلة الراهنة هى سلطة قوى التحالف التى تضم : القوى الديمقراطية وفى مقدمتها الطبقة العاملة باعتبارها صاحبة المصلحة الأولى فى إنجاز هذه المهام (سواء على الصعيد الوطنى أو القومى العربى)، ومعها قوى التحرر (الأخرى) من الهيمنة الإمبريالية (سواء كانت قوى التحرر الوطنى أو التحرر القومى العربى) ثم قوى السلام بمعناه العام والتى تضم كل القوى المناهضة للحرب

وانتهاك انساق البيئة وانتهاك حقوق الإنسان وغير ذلك من مكونات الأمن الشامل (على الأصعدة الوطنية والقومية العربية) ويمكن تلخيص قوى هذه الجبهة بأنها قوى الديمقراطية و التحرر والسلام التى تشكل فى سياق كفاحها حركة ديمقراطية للتحرر والسلام واسعة بحكم انخراط قطاعات واسعة من القوى الاجتماعية فى الكفاح من أجل السلام وتصفية النزاعات المسلحة المحلية ومناهضة المشروعات العدوانية، ولحماية أنساق البيئة من الدمار، وغير ذلك من القضايا الكونية التى تتصل بالقيم والمصالح الإنسانية العامة.

والمسألة الجوهرية بالنسبة لعلاقات القوى داخل هذه الجبهة هى تأثرها الشديد بما طرأ على قوى الإنتاج من تطور فى البلدان النامية، إذ يلاحظ تصاعد نمو الرأسمالية باعتبارها نمط الإنتاج المتنامى فى العديد من هذه البلدان، وذلك على الرغم من أن تكويناتها لا تماثل التكوين التقليدى للرأسمالية فى البلدان المتطورة بحكم عدم التكافؤ السائد فى علاقة البلدان النامية بالمراكز الرأسمالية، والشاهد على ذلك هو الفرق الهائل بين دور حزب المؤتمر فى الهند وحزب الوفد فى مصر فى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات حين كانا يمثلان جماهير الحركة الوطنية العريضة المناهضة للإمبريالية وبين دورهما الآن بعد أن أصبحا يمثلان الرأسمالية الكبيرة بل وقطاعات من الرأسمالية المرتبطة بمصالح الشركات فوق القومية، كما يشهد على ذلك حقيقة أساسية وهى أن حزب المؤتمر فى الهند وحزب الوفد فى مصر لم يصبحا القوة السياسية الأساسية التى يسعى حزب الطبقة العاملة إلى التحالف معها، ثم يشهد على ذلك أيضا أن نواة التحالف بالنسبة لحزب

الطبقة العاملة فى الهند قد أصبحت، بوعى ووفقا للخط السياسى، هو تحالف قوى اليسار لتشكيل البديل عما هو قائم، كما أصبحت نواة التحالف فى مصر، عمليا ووفقا للممارسة، هى التعاون بين قوى اليسار المصرى.

والحديث الذى تردّد عقب الردّة عن النظام الناصرى حول تفاقم دور قطاعات البرجوازية الكبيرة التى تغلب على أنشطتها الممارسات الطفيلية قد تجاوزته الأحداث بعد مرور عشرين عاما منذ أفول هذا النظام، ومستحيل أن يقوم الآن الناتج القومى فى مصر أساسا على الريع مثل بلدان الخليج على أهمية الدخل الريعى من السياحة والنفط وقناة السويس ودخول العاملين فى الخارج، ويكفى فى هذا الشأن أن نذكر أن قيمة الناتج من القطاع العام فى الصناعة بلغ فى عام ١٩٩٠ حوالى (١٦) ألف مليون جنيه يضاف إليه قيمة الناتج من القطاع الخاص فى الصناعة ثم قيمة الإنتاج الزراعى بمختلف قطاعاته، وهذا يؤكد أهمية دور الرأسمالية المنتجة.

كذلك فإن المراكز الرأسمالية الكبرى تعنى بتنمية الرأسمالية المصرية بإشاعة الخصْخصة وذلك على الرغم من توقّع المنافسة بين مصالح الطرفين مستقبلا، وهى تفعل ذلك بنشاط منذ تعاونهما فى أزمة الخليج بتخفيض الديون وبتيْسير بعض إجراءات التبادل التجارى وبزيادة الاستثمارات المشتركة ثم بتطويع مصالح قطاعات من الرأسمالية المصرية لتتواءم مع مصالح الشركات فوق القومية، كما يشهد على ذلك تصفية شركات الاستثمار، والتى كانت تمثل أبشع أشكال الممارسات الطفيلية، إذ كانت مطلب الرأسمالية المصرية المنتجة بقدر ما كانت مطلبا من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى حتى تتم حركة رأس المال فى القنوات المصرفية المعروفة.

الممارسات الطفيلية مثل الرأسماليات المنتجة فى مختلف بلدان العالم، وهذه قاعدة علمية عامة، غير أن هناك وضعا خاصا بالبلدان النامية وهو أن عدم التكافؤ الذى يسود علاقاتها بالمراكز الرأسمالية واستمرار أنماط من الإنتاج من عهود سابقة على الرأسمالية يخلق ظروفا لمزيد من هذه الممارسات التى يشو بها الكثير من التخريب والفساد، غير أن نفوذ قطاع الإنتاج الصناعى والزراعى الذى تتولاه الرأسمالية المصرية يتعاظم ويوطدّ مواقعه فى السوق المصرية ثم هو يسعى فى نفس الوقت إلى الأسواق العربية، وبعض هذا القطاع مرتبط كل الارتباط بمصالح الشركات فوق القومية خاصة فى مجال الخدمات والمعاملات المالية والتجارية وبعضه (الوطنى) يتناقض مع مصالح هذه الشركات وقسم منه مرتبط بهذه الشركات فى علاقات يسودها التعاون والتناقض (المنافسة). ويتطلب هذا المركب من العلاقات المزيد من البحث حتى تتحدد القوى التى يقتضى إشراكها فى عمليات التحالف الاستراتيجى والتكتيكى من أجل إنجاز مهام المرحلة.

والرأى أن هذا التغيير الذى طرأ على نمو الرأسمالية المحلية يعنى أن خط القوات الوطنية الديمقراطية الذى طرح فى مصر فى النصف الثانى من الأربعينيات بشكل جنيني، والذى نما، فكريا وتنظيميا الى استراتيجية عامة للمرحلة الوطنية الديمقراطية فى البلدان النامية، لم يعد صالحا، كما هو، لتوجيه العمل الثورى، وأصبح البحث يتجه للعثور على بديل ديمقراطى من قوى اليسار قادر على ان يربط حوله قوى عديدة فى كفاح يدور حول محور أساسى وهو القضاء على التخلف والقضاء على الهيمنة

الإمبريالية ثم ضمان تنمية اقتصادية وثقافية متواصلة بالأخذ بمناهج الثورة العلمية التكنولوجية وبالدفاع عن القيم والمصالح الإنسانية العامة، وسيتميز مثل هذا البديل الذى يضم قوى اليسار عن البديل الديمقراطى فى البلدان الرأسمالية المتطورة بمعْلم اساسى وهو إنجاز مهمة التحرر من التخلف والهيمنة الإمبريالية، كما يتميز فى الظروف الراهنة بتولى مسئولية تعزيز النضال من أجل القيم والمصالح الإنسانية العامة.

إن نمو الرأسمالية المصرية واتجاهها المتزايد للارتباط بالنظام الرأسمالى العالمى بحثا عن مصالحها وقيمها الطبقية، مع وجود عدم التكافؤ فى علاقاتها بالمراكز الرأسمالية، يستدْعى تعديلات أساسية فى خط القوات الوطنية الديمقراطية واستراتيجية المرحلة الوطنية الديمقراطية كى يتقدم عليهما خط قوى الديمقراطية (وحدة قوى اليسار) والتحرر والسلام.

وستتبلور ثلاثة مسائل مع نمو الرأسمالية فى الظروف الراهنة:

الأولى : تتمثل فى تقارب قطاعات من قوى السلام (التى تدافع عن القيم والمصالح الإنسانية) نحو قوى الديمقراطية والتحررية (التى تكافح ضد هيمنة الإمبريالية وحلفائها) كلما تقدم الكفاح لإنجاز البرامج الخاصة بالتحرر من التخلف، بحيث يزداد اقتناع قطاعات من القوى الأولى بشرعية وعدالة وإنسانية الكفاح من أجل قيم التحرر ومصالحه، بل وانخراطها فى تحقيق هذه القيم، بينما تنسحب قطاعات أخرى من هذه القوى بعيدة عن مصالح وقيم التحرر، وخاصة حين يصبح انتصار قوى الديمقراطية والتحرر وشيكا، ومما يساعد على تقارب قطاعات اجتماعية جديدة من قوى الديمقراطية

والتحرر للكفاح معا، إن هذه القوى الأخيرة هى فى التحليل الأخير أكثر القوى استفادة من انتصار القيم والمصالح الإنسانية العامة، الأمر الذى يفرض عليها الحفاظ على هذه القيم وكسب تأييد قطاعات من الجماهير المدافعة عنها فى سياق كفاحها الطبقى، وهذا يعنى أن الحدود الضيقة للتحالف من أجل القيم والمصالح الطبقية (بسبب نمو الرأسمالية) والذى يتم فى إطار صراع من أجل قيم ومصالح التحرر (بسبب هيمنة الإمبريالية) سيعوضها اتساع فى التحالفات نتيجة لارتباط الصراع من أجل القيم والمصالح الطبقية والتحررية بالعمل على حماية وتنمية القيم والمصالح الإنسانية العامة... المهم أن يحسن المرء فى التطبيق الربط بين كل هذه القيم والمصالح.

والمسألة الثانية تشير إلى أن وصول قوى الديمقراطية (وحدة قوى اليسار) والتحرر والسلام إلى السلطة لن يكون أكيدا إلا مع تعميق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وتعزيز مشاركة الجماهير فى اتخاذ القرارات وتنمية هيئات المجتمع المدنى من أجل ضمان مصلحة وقيم التحرر فى كل الإجراءات الاقتصادية التى يتم اتخاذها، وما لم يحدث ذلك فسيتعرض البلد النامى لفترة من عدم الاستقرار وستفرض عليه أشكال من الحكم الاستبدادى أو العسكرى أو الديمقراطى الشكلى أو الشعبوى، كما أن قوى الديمقراطية والتحرر والسلام لن تستقر فى السلطة وتواصل مسيرتها الثورية ما لم يتم تقويض هيمنة بيرقراطية الدولة بتعميق الممارسة الديمقراطية للجماهير الشعبية لتفرض مصالحها وقيمها على المؤسسات والتنظيمات والهيئات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

والمسالة الثالثة هى ضرورة التأكيد على وحدة قوى اليسار والبحث عن اشكال جديدة لدعمها وتنميتها حتى تشكل القوة القادرة على تثبيت التحالف مع قوى التحرر وعلى اقامة تحالفات مع قطاعات وفئات اجتماعية واسعة ومعنيه بالمصالح والقيم الانسانية العامة، ومن ثم تصبح القوة القادرة على تغيير علاقات عدم التكافؤ الناشئة عن تعاون الشركات فوق القومية مع قطاعات من الرأسمالية المحلية التى يتعاظم نفوذها الآن.

رابعا - واستخلاصا مما سبق يمكن القول إن من السمات الأساسية الجديدة التى تميز مهام المرحلة هى ارتباط الكفاح من أجل المصالح والقيم الطبقية والتحررية بالقيم والمصالح الإنسانية العامة، الأمر الذى يفرض تصورات استراتيجية وتكتيكات جديدة.

ولنبحث معا عن شواهد على ذلك من الواقع.

إن لأمريكا مخططها للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط والخليج، وقد أعدت له قوات مسلحة (قوة الانتشار السريع) لضمان تنفيذه، وأمدتها بكل الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، كما أنشأت لها مراكز عسكرية فى العديد من الأقطار العربية لتقدم لها «التسهيلات» فى معاركها، والكفاح ضد هذا المخطط أمر لازم ولامفر منه للتحرر من الهيمنة الإمبريالية وما يواكبها من تخلف اقتصادى واجتماعى وثقافى، والسبيل لنصرة هذا الكفاح من أجل التحرر هو أن يتحقق فى إطار جهود مكثفة تبذل من أجل السلام حتى يتم تحجيم الطابع العدوانى للإمبريالية الأمريكية ولشل قدراتها العسكرية عن أداء وظائفها، ومن ثم تتهيأ أحسن الظروف للتحرر

الاقتصادى والثقافى، و قد أصبح هذا النهج ضروريا بعد أن صار احتمال استخدام أسلحة الدمار الشامل (غير التقليدية) كبيرا إذا ما نشبت المعارك فى الشرق الأوسط.

وتم اختبار هذا النهج الذى يربط بين الكفاح من أجل القيم الإنسانية العامة (السلام) بالكفاح التحررى ضد الإمبريالية أثناء أزمة الخليج التى نشأت عن غزو العراق للكويت، إذ هيأ هذا الغزو كل الفرص كى تنفذ أمريكا مخططها وتجلب كل قوة الانتشار السريع إلى المنطقة تحت شعار «تحرير الكويت»، وأصبحت الشعوب أمام خطرين، تمثل الأول فى انتشار القوات الأمريكية لفرض النظام الأمريكى (والصهيونى) بالقوة المسلحة على المنطقة، وتمثل الخطر الثانى فى بقاء القوات العراقية فى الكويت مما يكرس الانقسام والخلاف والنزاع بين الأقطار العربية، وبالتالى يهيىء أحسن الفرص لتوطيد الهيمنة الأمريكية والصهيونية على المنطقة. ولم يكن أمام قوى التحرر إلا العمل على الوصول إلى تسوية سلمية للنزاع تزيح به قوات أمريكا من المنطقة قبل أن تحرز النصر وتفرض «نظامها»، كما تزيح به القوات العراقية من الكويت، توطيدا للشرعية الدولية والعربية وتعزيزا للتضامن العربى. وكان من الممكن لهذا النهج السلامى، لو تحقق، إن يتيح لشعوب المنطقة تصفية خلافاتها لتواصل جهودها ضد الهيمنة الإمبريالية، وأن يجنب بلدان المنطقة تبديد مئات الآلاف من ملايين الدولارات أنفقت على قتل ابنائها وتدمير مقدراتها لتنفقها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتنقذ شعوبها من التخلف، وأن يعفيها من تحالف عسكرى تشكل لأول مرة وفى ميدان القتال بين أمريكا وبعض الأقطار العربية.

ولقد تعطلت الجهود لإنجاز تسوية سلمية للنزاع، وكان من أهم أسباب ذلك لجوء قطاعات واسعة من القوى التى كان مفروضا أن تبذل جهودا لهذا الغرض إلى النهج القديم فى مناهضة الإمبريالية الذى لم يعد يتفق مع الظروف الجديدة، متصورة إن لها القدرة على تجييش الحشود لمواجهة الإمبريالية وهزيمتها ، متجاهلة فى نفس الوقت خطر القومية الشوفينية التى احتلت الكويت تحت ذريعة مواجهة الخطر الإمبريالى الأكبر، ومن ثم أسقطت من حسابها الشروط الأساسية للوصول إلى تسوية سلمية، وبان ذلك بوضوح من موقف العديد من قوى التحرر والديمقراطية والسلام، العربية وغير العربية، الذى رفض الإشارة إلى مخاطر غزو العراق للكويت حتى لايخدش، فى تصوره، قيم النضال ضد الإمبريالية، بينما غالى آخرون فى تأكيد مخاطر الغزو العراقى مقللا من شأن أخطار المخطط الإمبريالى، وكان من الممكن للنهج الجديد أن ينتصر لو أن كل هذه القوى قد تمثلته بوضوح لتحقيق تسوية سلمية تخدم، فى التحليل الأخير، مصالح التحرر وقيمه.

وما نقوله يؤكد ما قلناه من قبل حول ضرورة تبنى خيار استراتيجية السلام وتكتيكه فى علاقات البلدان العربية مع الكيان الصهيونى مستقبلا، خاصة أن استخدام أسلحة الدمار الشامل أصبح مطروحا لو قام نزاع عسكرى بين الطرفين (نووية وكيماوية وبيولوجية)، وذلك لأن استراتيجية وتكتيك السلام لا ينْهُيان استمرار الصراع مع القوى الإمبريالية والصهيونية والشوفينية بل تدفعه فى مسالك ومجالات تضمن تواصله دون إفناء الشعوب أو تدمير مقدراتها.

وكذلك تتأكد أهمية العلاقة بين الكفاح الطبقى والكفاح من أجل

المصالح الإنسانية العامة عند التخطيط للنضال الاجتماعى، فبفضل هذه الرابطة انتصر نضال عمال مصنع الصلب بحلوان عام ١٩٩٠ حين وقفوا ضد الاضطهاد الذى مورس على عدد من قادتهم بسبب دورهم فى تحقيق مطالب عمالية، فلقد انخرط مثقفون وهيئات مهنية وأجهزة إعلام تملكها أحزاب برجوازية فى أعمال التضامن مع عمال المصنع، بالإضافة إلى التضامن العالمى، ويرجع اتساع حملة التأييد والتضامن إلى وضوح الصلة أمام الناس بين الاضطهاد الذى وقع على العمال وبين انتهاك قيم إنسانية عامة تمثلت فى حقوق الإنسان الأمر الذى رفع من مستوى التضامن، فانضمت إليه قطاعات واسعة من البرجوازية مما ساعد على توقف ممارسات الاضطهاد وعلى استجابة الدولة لحقوق العمال.

ولقد تم الربط بين نضال عمال مصنع الصلب بقضايا حقوق الإنسان عن غير قصد، إذ ألقى القبض على مواطنين ممن دافعوا عن حقوق العمال فى مقالات نشروها ومحاضرات ألقوها، وكان بعض هؤلاء من الصحفيين والبعض الآخر له دور قيادى فى منظمات حقوق الإنسان، ثم تعرض هؤلاء للتعذيب فى السجون لإرهابهم، مما دفع نقابة الصحفيين ومنظمة حقوق الإنسان إلى الانخراط فى الحملة وتبعتهما هيئات أخرى فى مصر وخارج مصر، ومن ثم ارتبط الكفاح (الطبقى) من أجل مطالب العمال بالكفاح (الإنسانى العام) ضد انتهاكات حقوق الإنسان.

وما حدث يؤكد ضرورة العمل **بقصد** على إبراز الرابطة بين النضال الاجتماعى والتحررى وبين الكفاح من أجل القيم الإنسانية العامة عند وضع المخططات الاستراتيجية والتكتيكية حتى تنجذب قطاعات اجتماعية

واسعة إلى المعركة، وينطبق ذلك بشكل خاص على الكفاح لتقويض التخلف الذى يستبد بشعوب بلدان العالم الثالث، فالظواهر التى تشكل انتهاكا للقيم والمصالح الإنسانية العامة مثل انتشار الأمية بين العمال والفلاحين والنساء، وتدهور حالتهم الصحية بسبب انتشار الأمراض وسوء التعذية، وتعرضهم أكثر من غيرهم لانتهاك حقوق الإنسان ولأخطار تدمير أنساق البيئة مثل تلوث مياه الشرب وتلوث الجو لاستخدام المبيدات وبسبب مخلفات المصانع، ثم ما يؤدى إليه الفقر من تدمير الغابات وحرق أخشابها للحصول على الطاقة هى قيم ومصالح إنسانية عامة، وثيقة الصلة بالخلل الشديد فى توزيع الدخل وبالاستغلال الإمبريالى وبانخفاض مستوى الإنتاجية فى البلدان النامية.

ويرتبط بذلك التباين بين التحالفات التى تتشكل لتقويض الجذور والأسباب وصولا إلى الهدف والتحالفات اللازمة لتصفية النتائج المترتبة على الأحداث والظواهر. إذ لا شك أن التحالفات المتاحة لتوفير الوقاية الصحية والتغذية للعاملين فى مدابغ الجلود (مثلا) نتيجة لظروف العمل السيئة هى أوسع بكثير جدا من التحالفات التى تنشأ للقضاء على الأسباب الاستغلالية التى نجمت عنها مثل هذه الظروف.

وتفرض أخطار القضايا الكونية اليوم الاهتمام البالغ بالنتائج لأن هذه الأخطار هى نتائج لسياسات خاطئة تمت بشكل خاص عند تطبيق مناهج الثورة العلمية التكنولوجية مما يتيح فرصا واسعة لتشكيل تحالفات واسعة وهذه القاعدة يجب تطبيقها على كل القضايا ومن بينها القضايا الطبقية المتصلة بكفاح العمال والكادحين والمهمشين، فلقد كان البحث دائما عن العلل

والأسباب عند تناول قضايا الأسعار والبطالة والأجور وتوزيع الخدمات وتوزيع الدخل، وهذا واجب يلزم استمرار السعى إلى إنجازه، ولكن هناك مجالات للعمل دفاعا عن مصالح العمال والكادحين والمهمشين تتصل بنتائج استغلالهم وفى مقدمتها انتهاك حقوق الإنسان، الفردية والاجتماعية والاقتصادية، مثل حقهم فى المسكن والتعليم والرعاية الصحية وفى المأكل وفى ممارسة حقوقهم النقابية والديمقراطية ثم حقهم فى العمل وفى الحياة، وهذه حقوق أصبحت تجد للدفاع عنها جماهير واسعة تنتمى إلى طبقات متعددة من أجل حماية القيم والمصالح الإنسانية العامة للعمال والكادحين والمهمشين وفقراء الفلاحين، ثم ينبغى أن تشكل لهذا الغرض منظمات جماهيرية، وسيكون لذلك أثره، آخر الأمر، فى توطيد الكفاح الطبقى.

ويرتبط بذلك أيضا بروز أهمية الإصلاحات التى تتم لإنجاز مهام المرحلة، ذلك لأن النضال لحماية القيم والمصالح الإنسانية العامة وارتباط هذا النضال بالصراع من أجل القيم والمصالح الطبقية يندرجان تحت باب الاصلاحات، التى لم تعد من الأمور التكتيكية لان أخطار القضايا الكونية ستظل تهدد البشرية عبر مراحل استراتيجية عديدة، ومن ثم فإن الاصلاحات لم تعد تتصل فقط بما هو تكتيكى لخدمة الهدف الثورى بل وترتبط كذلك بمجمل المرحلة الاستراتيجية.

والمثل على الاصلاحات التى تسهم فى إنجاز مهام المرحلة هو العمل على توفير منظومة الحقوق المتصلة بالعدالة الاجتماعية ومعها الحقوق الديمقراطية والإنسانية، وكلها تندرج فى باب حقوق الإنسان الأساسية التى أقرتها مواثيق الأمم المتحدة، وهى الحقوق التى أشرنا إليها من قبل مثل حق

الإنسان فى التعليم وفى العمل وفى العافية البدنية وفى المسكن اللائق وفي الطعام الصحى وفى التنظيم النقابى وفى المشاركة فى اتخاذ القرارات وغيرها من الحقوق التى تستوجب توزيعا عادلا للدخل القومى وللخدمات. هذه المنظومة من الحقوق هى من القيم والمصالح الإنسانية العامة وتوفيرها للناس من الاصلاحات اللازمة والأساسية.

ولهذا فإن كان لازما شجب النزعة الاصلاحية التى تقتصر على الاصلاحات وتغفل الفعل الثورى فإنه ينبغى كذلك أن تشجب الآن أية محاولة لتجاهل الأهمية الكبيرة لدور الإصلاحات عند وضع المخطط الاستراتيجى للمرحلة (وليس فقط عند وضع المخططات التكتيكية).

إن جوهر الاستراتيجية والتكتيك فى ظل الظروف الجديدة هو فى الإفادة القصوى من العلاقة المتداخلة والفعل المترابط بين القيم والمصالح الطبقية والتحررية والإنسانية العامة حتى يمكن إنجاز المهام الجديدة للمرحلة، فالعلاقة بين الجهود لتجنب الحرب ولتحقيق تسويات سلمية للنزاعات ولحماية السلام وبين ما تفضى إليه النزاعات المسلحة من تدمير للبيئة وتهديد الناس فى أرزاقهم وحياتهم (بقع الزيت وحرائق آبار البترول والموت البطىء الذى تعرض له أطفال ونساء وشيوخ ورجال العراق بسبب الدمار الذى حلّ بأنساق البيئة وانتهاك حقوق الحياة الأساسية نتيجة لحرب الخليج) ينبغى أن ترتبط بالكفاح ضد مخططات الإمبريالية فى المنطقة وبالسياسات الخاطئة التى نجمت عن الشوفينية القومية، كذلك هناك علاقة بين الفقر والتخلف الذى يلحق أكبر الأذى بانساق البيئة فى بلدان العالم الثالث وبين ممارسات الإمبريالية وشركاتها وبنكوها التي توطد الفقر وعوامل التخلف.

وشن الكفاح على أساس هذه العلاقة هو شرط أساسى لتوفير أكبر تجمع من الناس على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لإنجاز مهام المرحلة فى مواجهة الهيمنة الإمبريالية.

وما ينبغى التأكيد عليه فى هذا السياق هو أنه إذا كان ربط القيم والمصالح الطبقية والتحررية بالقيم والمصالح الإنسانية العامة عند وضع الخطط الاستراتيجية والتكتيكية هو إضافة لا تقدر لتعزيز الكفاح الطبقى للخلاص من التخلف وما يصاحبه من هيمنة إمبريالية، فإن نجاح الصراع الطبقى والتحررى ضد هذه الهيمنة وهذا التخلف هو فى نفس الوقت مدد عظيم لدعم القوى الشعبية صاحبة المصلحة الأولى فى الدفاع عن القيم والمصالح الإنسانية، الأمر الذى يوطد من دعائم هذه المصالح والقيم الإنسانية نفسها.. المهم أن يدور الصراع الطبقى والتحررى فى نهج ذكى لا يخل بالمصالح الإنسانية العامة حتى لا تتعرض البشرية ومجتمعاتها للتهلكة.

خامسا - ويقتضى تعاظم القيم والمصالح الإنسانية العامة وضرورة ربطها بالمصالح الطبقية والتحررية فى عملية كفاحية واحدة تغييرا فى التحالفات اللازمة لهذا الكفاح، وقد أشرنا من قبل إلى أنه فى مرحلة التحرر من التخلف والهيمنة الإمبريالية يلزم أن يحيط جبهة قوى الديمقراطية والتحرر، ونواتها التى تتمثل فى البديل الديمقراطى، تجمع واسع يضم قطاعات من جماهير مختلف الطبقات لحماية البشرية من الدمار، وهذه التركيبة الجديدة من التحالفات تثير العديد من القضايا:

- منها أن الأحزاب السياسية التى تمثل الطبقات سواء الطبقات صاحبة المصلحة فى حماية قيم ومصالح التحرر أو الطبقات الحليفة للإمبريالية

والمستفيدة من ممارساتها سيظل دورها أساسيا فى تشكيل الجبهات بمفهومها التقليدى، غير أن أشكالا أخرى من التنظيم الذى يضم جماهير مختلف الطبقات (بلا تمييز ايديولوجى) يلزم الآن تشكيلها وتدعيمها للدفاع عن القيم والمصالح الإنسانية العامة، مثل المنظمات المناهضة للحروب ومنظمات البيئة ومنظمات حقوق الإنسان والهيئات والتنظيمات العاملة على تقويض التخلف، والهيئات والمنظمات المناهضة لانتشار المخدرات وتعاطيها، والتنظيمات العاملة على تبديد أخطار المجاعات، وجماعات العلماء والمثقفين والشباب والنساء التى تضم أعضاء من مختلف الاتجاهات لمناهضة الأسلحة النووية وانتهاك انساق البيئة، وجمعيات الخدمات الصحية فى الأحياء والقرى، ومنظمات المستهلكين والجماعات والهيئات والمنظمات المشاركة فى محو الأمية، والجمعيات الدينية، وعشرات أخرى من الهيئات والمنظمات الجماهيرية العاملة على حماية القيم و المصالح الإنسانية العامة. ولقد أصبح لهذه المنظمات أهمية خاصة فى السنوات الأخيرة، بعد أن تفاقمت أخطار القضايا الكونية فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية، كما أن لها أهمية أخرى فى البلدان النامية، فهى تضم جماهير حزبية وغير حزبية، الأمر الذى قد يتيح لها فرصا للتأثير فى القطاعات الواسعة من الجماهير المهمشة التى تعيش اليوم فى مدن بلدان العالم الثالث والتى يصعب بلورتها حول أحزاب معينة، ومن ثم يمكن تحجيم تلقائيتها وضبط حركتها فى مسالك تنفع الناس.

– ومنها أن أحزاب قوى الديمقراطية والتحرر ونواتها التى تتمثل فى البديل الديمقراطى ستكون لها جبهتها، بينما تشكل جماهير هذه الأحزاب مع

منظمات السلام وحماية البيئة وحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات المعنية بالقيم و المصالح الإنسانية العامة حركة جماهيرية عارمة تنخرط فى نضال يخدم - آخر الأمر - أهداف قوى التحرر باعتبارها صاحبة مصلحة أصيلة فى حماية السلام وانساق البيئة ومقاومة المجاعات والأمية وانتشار المخدرات وسوء التغذية والتصحر والتجريف والانفجار السكانى والتلوث وانتهاك حقوق الإنسان.. لأن جماهير هذه الأحزاب هى أشد من يصاب بأذى هذه الكوارث.. والمهم أن يبذل الجهد بلا حدود لإنشاء هذه المنظمات ولفرض جماهيريتها ولاحترام وظائفها كى تضم كل من يعنيه الأمر من كل الطبقات بلا استثناء ولا تمييز فى **حركة ديمقراطية للتحرر والسلام**، على أن تتحدد السبل السليمة لتوثيق صلات جبهة قوى الديمقراطية والتحرر مع هذه الحركة الجماهيرية الواسعة دون إخلال بمهام وواجبات كل منهما.

- ومنها أن العمل على تعزيز هذه التنظيمات التى تضم جماهير مختلف الأحزاب بلا استثناء ومعها الجماهير غير الحزبية والجماهير المهمشة لدرء الأخطار الناجمة عن القضايا الكونية ولحماية القيم والمصالح الإنسانية العامة سيكون هو الإسهام الأكبر فى تنمية هيئات ومنظمات المجتمع المدنى فى البلدان النامية. ولما كانت هذه التنظيمات هى لجماهير كل الطبقات بحكم وظائفها وأهدافها، فإن توطيدها سيوفر أحسن الفرص كى تمارس جماهير القوى الشعبية المناهضة للتخلف والهيمنة الإمبريالية حقوقها الديمقراطية وكى تشارك فى العمل العام على قدم المساواة مع المنتمين للطبقات الأخرى.

إن الدفاع عن القيم والمصالح الإنسانية العامة وتوطيد منظماتها وحماية ما لهذه المنظمات من حقوق ديمقراطية هو أمر ضرورى لحماية البشرية

والبيئة، وهذه الضرورة التى نشأت خلال السنوات الأخيرة بسبب تفاقم أخطار القضايا الكونية تتيح فرصا واسعة، إذا ما أحسن استثمارها، كى تصبح منظمات وهيئات المجتمع المدنى سبيلا لتعزيز نفوذ الجماهير على الدولة بدلا من أن تكون مجرد سبيل لتوطيد هيمنة الدولة على الجماهير. ولهذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية التى يمارس الحكم الشعبوى فى بعضها هيمنة مطلقة على المنظمات الجماهيرية بدعوى «حماية مصالح الناس»، فيتيح بذلك كل الفرص لهيمنة الدولة على الجماهير، كما أن الأشكال الكاذبة من الديمقراطية التى تنتشر الآن فى كثير من البلدان النامية تستخدم المنظمات الجماهيرية (غير الحكومية) منافذ تتنفس الجماهير منها فى حدود معلومة وخلال مخارج مضبوطة من قبل أجهزة الدولة ترشيدا لهيمنة هذه الأجهزة على الشعب.

– ومنها إن المصالح التى يدافع عنها حزب الاشتراكية العلمية قد طرأ عليها تغيير كبير بعد أن تعاظمت أهمية القيم والمصالح الإنسانية العامة وأصبح من الضرورى مراعاتها فى سياق الكفاح الطبقى والتحررى، ولهذا فإن حزب الطبقة العاملة ينبغى أن يكون الحزب المكلف أكثر من غيره بحماية مصالح البشرية كلها والمجتمع كله لدرء أخطار الدمار والفناء لأنه يمثل مصالح الطبقة الوحيدة التى لا تستغل أحدا ولا مصلحة لها فى الاعتداء على حق الآخرين. إن حزب الطبقة العاملة أصبح الحزب الطليعى القائم على حماية القيم والمصالح الإنسانية العامة لسبب أساسى وهو أنه الممثل للمصالح الطبقية للعمال.

– ومنها أمور تتصل بدكتاتورية البروليتاريا التى رفضها البعض

لأسباب عديدة مثل فساد كلمة دكتاتورية التى شاع معناها كنهج مناهض لأحد أسس البناء الاشتراكى وهو «الديمقراطية»، ومثل رفض التعامل مع أى طرف آخر حتى وإن كان هو الخصم بطريقة منافية للديمقراطية لأن ذلك سيؤدى بالضرورة إلى تطبيق نفس الممارسات على الحلفاء ثم على الرفاق. غير أن هناك أسبابا أخرى أهم نبعت من الحقائق الجديدة التى فرضتها الحياة وتدعو إلى إعادة النظر فى مقولة دكتاتورية البروليتاريا، ذلك لأن انخراط قطاعات واسعة من جماهير مختلف الطبقات والفئات للكفاح دفاعا عن القيم والمصالح الإنسانية العامة لن يكون قاصرا فحسب على مرحلة التحرر من التخلف والهيمنة الإمبريالية، بل سيتواصل هذا الكفاح فى مختلف مراحل الثورة حتى تتحقق الاشتراكية وتقام صروح مجتمعها، وتتم تصفية الوضع الطبقى للمجتمع، ومن ثم لم يعد مفهوم دكتاتورية البروليتاريا يستقيم مع التحالفات المتوقعة فى مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية، ولاينفى هذا الاستنتاج على الإطلاق الموقع الطليعى الذى ينبغى العمل على أن تحتله الطبقة العاملة فى الكفاح، والدور الذى ينبغى أن يقوم به حزب الاشتراكية العلمية كى يؤهل الطبقة العاملة لاحتلال هذا الموقع، إنما تركيبة التحالفات التى يتطلبها الكفاح من أجل القيم والمصالح الطبقية والتحررية ارتباطا والتزاما بالقيم والمصالح الإنسانية العامة هى السبب الأول التى تجعل مقولة «دكتاتورية البروليتاريا» مطروحة للنقاش.

سادسا : وإذا كانت تتم الآن إعادة نظر فى الاستراتيجية والتكتيك لمراحل الثورة فى كل بلد من البلدان على ضوء ما جرى من تغييرات، فمن

الأهمية كذلك إعادة النظر فى استراتيجية الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية عالميا. إذ أنه لم يعد يكفى الحديث عن المخططات الاستراتيجية والتكتيكية وعن مراحل الثورة فى كل من البلدان الرأسمالية أو البلدان النامية أو البلدان الاشتراكية، فثمة اعتماد متبادل بين هذه المجموعات فى مسيرتها الثورية، وهو لا يتمثل فحسب فى أعمال التضامن التى تقوم بها القوى الاجتماعية فى كل طرف مع نضال الأطراف الأخرى، بل ويتمثل فى المحل الأول فى التأثير الهائل الذى يشكله نجاح المسيرة الثورية لأى طرف على المسيرة الثورية فى الأطراف الأخرى.

وفى إطار هذا التأثير المتبادل يمكن ملاحظة التغيرات الأساسية التالية:

أ - فهناك تغييرات تتصل بدور القوى الاجتماعية والسياسية فى الدول الرأسمالية، فقد كان النهج الذى شقته قوى التحرر من قبل يفرض عليها الاستمساك بالدول الاشتراكية وبالقوى الاجتماعية والسياسية فى هذه الدول باعتبارها أهم قوى المواجهة والصراع ضد الدول الإمبريالية، ولا شك أن أهمية البلدان الاشتراكية وقواها الاجتماعية والسياسية ستظل عظيمة على الرغم من التغير الذى طرأ على دورها فى خريطة الكفاح للقضاء على الهيمنة الإمبريالية، فتضامنها مع البلدان النامية على أساس المصالح المشتركة والمتكافئة لا بد أن ينمو ويستثمر إلى أقصى حد، كما أن مساهمتها المرجوة فى الاقتصاد العالمى وفى عمليات التدويل الجارية على الاقتصاد ستسهم فى منع احتكار المراكز الرأسمالية لعمليات التدويل ومن ثم ستطامن من هيمنتها على اقتصاد البلدان الأخرى، غير أن دور القوى الاجتماعية والسياسية فى البلدان الرأسمالية المتطورة التى تشكل أعمدة

الإمبريالية العالمية أصبح كذلك بالغ الأهمية بعد أن تبين إنها هى التى تتحمل مسئولية القضاء على النظام الاجتماعى والاقتصادى فى هذه البلدان الذى يشكل جوهر الإمبريالية وأساسها، وبعد أن اتضح أن تصفية علاقات عدم التكافؤ بين البلدان النامية والبلدان الرأسمالية المتطورة سيتم مع تواصل العلاقات بين بلدان المجموعتين فى إطار الاقتصاد العالمى والتقسيم الدولى للعمل، ولهذا ينبغى أن تحظى العلاقات بين قوى التحرر فى البلدان النامية وقوى الديمقراطية فى البلدان الرأسمالية المتطورة بعناية فائقة فى مركّب التحالف الدولى للقضاء على الهيمنة الإمبريالية، وستنمو وتتسع هذه العلاقة لتشمل كل قوى المجتمع المدنى عندما تنخرط كل هذه القوى العريضة فى الكفاح لمواجهة أخطار القضايا الكونية التى تهدد البشرية بالفناء، ومنها أخطار تخندق التخلف فى البلدان النامية نفسها. وقد بانت هذه الحقيقة بجلاء أثناء انتشار المجاعات فى عدد من البلدان النامية إذ فرضت قوى المجتمع المدنى فى البلدان الرأسمالية تقديم المساعدات إليها عن طريقها مباشرة أو عن طريق الدولة الرأسمالية وبصرف النظر عن التوجهات السياسية والاقتصادية للبلدان النامية، كما بانت خلال أزمة الخليج، فقد اختلف دور حكومتى الاتحاد السوفييتى والصين عما تعودناه منهما فى الماضى فى مثل هذه الأزمة، ولكن دورهما ظل متميزا عن دور حكومات البلدان الرأسمالية المتطورة بفضل محاولتهما تحقيق تسوية سلمية للأزمة بمقتضى الشرعية الدولية، كما كان دور قوى الديمقراطية والسلام فى الولايات المتحدة وبلدان غرب أوروبا واليابان فائق الأهمية فى التأثير على مجرى الأحداث أملاً فى الوصول إلى هذه التسوية.

ب - وكذلك طرأ تغيير هام على تصوراتنا المتصلة بالانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية بعد أن لم يعد هذا الانتقال وشيكا وبعد أن نجحت الرأسمالية فى تجديد نفسها بالاستفادة من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية، وذلك على الرغم مما تعانيه من أزمة بنيوية، يضاف إلى ذلك الأزمة التى تتعرض لها النظم الاشتراكية حاليا وسعيها إلى تجديد بنيتها كى تنخرط فى الاقتصاد العالمى وتؤثر فى مساره.

ولا يمكن أن تقتصر نتائج ذلك على استطالة وامتداد المرحلة الانتقالية من الرأسمالية إلى الاشتراكية، فثمة آثار أخرى عديدة تتعلق بأدوار التكوينات الأساسية فى علاقات الصراع والوحدة القائمة بينها، فإذا كانت البلدان الاشتراكية تجدد بنيتها وترعى توطيد العلاقات الاقتصادية مع البلدان الرأسمالية المتطورة تكنولوجيا على الرغم من تناقضات بينها، وإذا كان النظام الاجتماعى والاقتصادى فى البلدان الرأسمالية المتطورة قد توطد ولم يعد القضاء عليه مطروحا الآن على جدول أعمال شعوبها، ثم إذا كانت البلدان الاشتراكية تدعو إلى التخلى عن سياسة المواجهة بين بلدان النظامين الرأسمالى والاشتراكى، فهل سيتعاظم الكفاح من أجل قيم ومصالح التحرر فى المرحلة الراهنة للعلاقات الدولية ليصبح هو الأبرز والأهم فى الكفاح الدائر ضد النظام الإمبريالى العالمى؟

إن الإجابة على السؤال بالإيجاب هى الأكثر احتمالا، خاصة أن علاقات عدم التكافؤ والهيمنة وممارسات الاستغلال الإمبريالى متوطنة متخندقة بقوة وعمق داخل البلدان النامية نفسها، مما يستحيل على البلدان النامية وشعوبها أن تتخلى عن الصراع الايديولوجى وغير الايديولوجى دفاعا عن

قيم ومصالح التحرر طالما فرضت الهيمنة الإمبريالية عليها هذا الصراع، ومن جهة أخرى فإن خلاص البلدان النامية من روابطها بالمراكز الرأسمالية غير قائم، لأن الممكن هو تعديل هذه الروابط وتغييرها، وليس قطعها، وصولا إلى قاعدة التكافؤ والمساواة فى العلاقات بين بلدان المجموعتين، ولهذا سيظل كفاح البلدان النامية مستمرا لأمد طويل ليكون هو الأبرز والأكثر شدة فى العملية الجارية على الصعيد العالمى لإحداث التعديل المنشود فى اتجاه تصفية الهيمنة الإمبريالية آخر الأمر.

ولا يعنى تعاظم الكفاح من أجل قيم ومصالح التحرر فى الظروف الراهنة أنه سيكون قاصرا على دور البلدان النامية وشعوبها، لأن هذا الكفاح لن يستقيم وينجز مهامه إلا بتداخله وترابطه مع كفاح القوى الاجتماعية والسياسية فى كل من البلدان الاشتراكية والرأسمالية لإنجاز المهام الملقاة على عاتق كل منهما، فبالإضافة إلى التضامن الأممى المباشر بين قوى التحرر والديمقراطية والاشتراكية على الصعيد العالمى فمن اليقين أن تعاظم دور الاقتصاد الاشتراكى فى توجيه مسيرة الاقتصاد العالمى وتعزيز دور البلدان الاشتراكية فى الهيئات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية الدولية هو عون لا يقدر وتضامن جوهرى لدعم الكفاح من أجل قيم ومصالح التحرر، وكذلك سيكون تعظيم كفاح القوى الديمقراطية فى البلدان الرأسمالية مددا عظيما فى انتصار قوى التحرر.

كما أن بروز دور الكفاح من أجل قيم ومصالح التحرر فى الفترة الراهنة لا يعنى على الإطلاق أن التناقض الرئيسى على الصعيد العالمى أصبح بين البلدان النامية والمراكز الرأسمالية، أو بين الجنوب والشمال، كما يستخلص

البعض من التغييرات التى حدثت فى بلدان شرق أوروبا، فلا تزال عملية الانتقال الجارية تتم من الرأسمالية إلى الاشتراكية فى سياق المرحلة (أو المراحل) التاريخية الراهنة التى تمر بها البشرية، وهذا لا يمنع من تعاظم دور تكوين من التكوينات المتناقضة والمنخرطة فى الاقتصاد العالمى وفى الكفاح ضد الإمبريالية فى فترة معينة، خاصة إذا لم تكن الشروط المادية ليكون الانتقال الوشيك من الرأسمالية إلى الاشتراكية قد نضجت بعد.

جـ - وإذا كان الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية كمرحلة تمر بها البشرية لم يعد وشيكا فإن سؤالاً أساسيا يثار على الفور، وهو ما هى السمة الأساسية للمرحلة الراهنة التى يعيشها العالم؟ وما هى المهمة الرئيسية المباشرة فى هذه المرحلة بعد أن لم يعد تحقيق الاشتراكية هو المهمة اللازم إنجازها الآن؟.

إن كل بلد من المجموعات الثلاث التى يتشكل منها النظام العالمى - الاقتصادى والسياسى - له مهامه الخاصة، ولكن المطروح هو تحديد المهمة الآنية لمجمل بلدان هذا النظام فى الفترة الراهنة، وفى سياق الانتقال التاريخى العام من الرأسمالية إلى الاشتراكية. وهذا أمر ضرورى حتى نضمن للتضامن الأممى سلامة توجهه الرئيسى، وحتى يصب انتصار أى من الثورات فى القنوات السليمة التى تساعد ثورات الشعوب الأخرى.

كذلك تم التمييز فيما سبق من كلام بين تصفية الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المراكز الرأسمالية الى تشكل الأعمدة الرئيسية للإمبريالية العالمية، وبين تصفية الهيمنة الإمبريالية على بلدان العالم

الثالث، فهل تكون تصفية هذه الهيمنة هى المهمة الرئيسية للمرحلة الراهنة التى تعيشها المجتمعات؟، وبمعنى آخر، إن البشرية تمر عبر مرحلة (أو مراحل) تاريخية طويلة إلى الاشتراكية، ولا يعرف أحد متى وكيف سيتم هذا الانتقال، وعبر هذه المرحلة العامة تم إنجاز مهمة تصفية النظام الاستعمارى العالمى، فهل أصبحت المهمة الرئيسية الآن فى مجال النضال الاجتماعى والطبقى، هى تصفية النظام العالمى للاستعمار الجديد والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية للهيمنة الامبريالية ؟، وهل إنجاز هذه المهمة هو محور للتضامن الأممى فى المرحلة الراهنة وهو الضرورى لتوجيه ضربة رئيسية إلى النظام الرأسمالى العالمى بتكويناته الاقتصادية والسياسية، ومن ثم ينفتح طريق الانتقال إلى الاشتراكية من بعد؟

التصور إن الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب هو السليم الوحيد المتاح، شريطة أن يتم الإنجاز مع مراعاة القيم والمصالح الإنسانية العامة، ويتفق ذلك مع ما ذكر من قبل من أن الكفاح من أجل قيم ومصالح التحرر سيكون الآن هو الأكثر بروزا على الصعيد العالمى ضد ممارسات الإمبريالية بمقتضى الظروف السائدة عالميا.

كما أن هذا التصور للمهمة الرئيسية فى النضال الاجتماعى، والذى تشارك قوى التضامن الأممى لإنجازها فى المرحلة الراهنة، يؤكد الأهمية البالغة لأطروحة لينين حول الإمبريالية باعتبارها أعلى مراحل الرأسمالية؛ وهذه الأطروحة وإن كانت تتطلب إضافات جديدة لتنميتها بسبب ما طرأ على الإمبريالية (والرأسمالية) من تطورات بعيدة المدى خلال السنوات الأخيرة، فإن هذه التطورات نفسها تؤكد الركائز التى استندت إليها أطروحة

لينين وخاصة ما يتصل منها بنمو الطابع الاحتكارى للرأسمالية مع تغيره إلى شركات فوق قومية، وبالمنافسات المشتدة بينها إلى حد قيامها اليوم بين مراكز رأسمالية عظمى، ويتعاظم دور رأس المال بفضل عمليات التدويل الجارية عليه، ثم بنمو الطابع الدولى للنظام الرأسمالى، وغير ذلك من ركائز. والنقطة الرئيسية عند تناول اطروحة لينين فى ظل الظروف الراهنة هى أنه لم يعد من الممكن تجاوز الطابع الإمبريالى للرأسمالية والقفز على هذا الطابع بالحديث مباشرة عن الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية بتصفية النظام الاجتماعى والاقتصادى، الرأسمالى، للامبريالية إذ أصبح المطروح هو أن تسبق هذه المرحلة المتقدمة مرحلة سابقة عليها يتم فيها القضاء على الهيمنة الإمبريالية بتصفية النظام الاستعمارى الجديد، ومن ثم توجه الضربة الرئيسية التى تفتح الطريق أمام التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية على الصعيد العالمى.

د - غير أن القول بأن المهمة الرئيسية فى مجال النضال الطبقى والاجتماعى للمرحلة الراهنة هى القضاء على النظام الاستعمارى الجديد أو على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للهيمنة الإمبريالية يُلزم الجميع وفى كل البلدان بواجبات إصلاحية تعزز العمل الثورى، وفى مقدمة هذه الاصلاحات:

- إنشاء أنظمة إقليمية للبلدان النامية تستند إلى المشروعات المشتركة والشركات متعددة الجنسيات مع الأخذ بمناهج الثورة العلمية التكنولوجية، وذلك بهدف تحقيق التكامل الاقتصادى بين بلدان المنطقة فى اتجاه يساعد على تفوق متنامى للعلاقات الاقتصادية بينها على العلاقات القائمة بين كل

منها والشركات فوق القومية، وأن يرتبط هذا التكامل بنظام للأمن السياسى يقوم على أساس التسويات السلمية والعادلة للنزاعات المحلية حتى تتم تعبئة كل الموارد للتنمية، وبالأمن البيئى للحفاظ على الانساق المشتركة للبيئة من أجل ضمان تنمية متواصلة، مع توطيد العلاقات الثقافية والحفاظ على تنوعها، ومع تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. وتشكل هذه الاصلاحات الهامة قاعدة للعمل المشترك من أجل خلق أفضل الظروف التى تمكن البلدان النامية من التأثير على عمليات التدويل الجارية على الاقتصاد لصالحها.

- إنشاء نظام شامل للأمن الدولى له تكوينات اقتصادية وسياسية وبيئية ويشتمل على قيم ومصالح إنسانية كما يحكمه الأمن المتكافىء لجميع البلدان، وذلك إستنادا إلى الأنظمة التى تتشكّل فى مختلف مناطق العالم .. وسيخلق هذا النظام أحسن الظروف أمام شعوب وبلدان العالم وخاصة شعوب البلدان النامية لتقويض النظام الاستعمارى الجديد.

ولهذه القضية الأخيرة أهمية بالغة لأن الكثيير من أصحاب الاشتراكية العلمية، ومن بينهم خبراء فى الاتحاد السوفيتى، يتحدثون عن الأنظمة الإقليمية والدولية دون ربط البرامج الخاصة بإنشاء هذه الأنظمة بالبرامج المتصلة بإنجاز المهمة الرئيسية للمرحلة فى مجال النضال الطبقى والتحررى على الصعيد الدولى، وهى فى رأينا تصفية النظام الاستعمارى الجديد فالأنظمة الإقليمية والدولية مطروحة كى يقبلها كل الأطراف والبلدان على اختلاف توجهاتها السياسية وتكويناتها الاجتماعية وإلا استحال إنشاء نظام إقليمى أو دولى يضم الجميع، ولهذا تقوم البرامج الخاصة بهذه الأنظمة

أساسا على القيم والمصالح الإنسانية العامة مثل الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للشعوب والأفراد والواردة فى المواثيق الدولية، والحفاظ على انساق البيئة من الدمار، والخطوات اللازمة للحفاظ على السلام وخاصة نزع أسلحة الدمار الشامل وتسوية المنازعات سلميا وعلى أساس الشرعية الدولية، وحماية حقوق الإنسان. وغير ذلك من القضايا المتصلة بالمصالح الإنسانية العامة، وهذه البرامج وأن تطلبت كفاحا من قبل قوى التحرر والسلام لإقناع الأطراف الأخرى بضرورة تنفيذها فإنها ستظل إصلاحات أساسية، على الأصعدة الإقليمية والدولية وعلى المدى التكتيكى والاستراتيجى، لتخلق أفضل ظروف لإنجاز المهمة الرئيسية وهى القضاء على النظام الاستعمارى الجديد.

من هنا كان تحديد المهمة الرئيسية فى مجال النضال الطبقى والتحررى فى المرحلة الراهنة من مراحل الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية على الصعيد العالمى أمرا ضروريا بعد أن لم يعد الانتقال إلى الاشتراكية مهمة آنية، لأن غياب تعيين هذه المهمة يعنى غياب المحور الذى يتحرك حوله التضامن الأممى فى مجال النضال الطبقى والتحررى، ويجعل حديث أصحاب الاشتراكية العلمية حول النظام العالمى والنظام الإقليمى محصورا فى الحدود الإصلاحية التى ينطلق منها أصحاب الرأسمالية دون تجاوزها لإحداث التغيير النوعى على الصعيد العالمى مستقبلا، ثم سيفضى من الناحية العملية إلى تبنى نظرية التلاقى بين الرأسمالية والاشتراكية.. والمهم، أن يعرف أصحاب الاشتراكية العلمية سُبل الاستثمار الأمثل لبرامج الأنظمة الإقليمية والدولية التى يتفقون على تنفيذها مع الأطراف الأخرى من أجل

أن يتم فى إطارها تنفيذ البرنامج الطبقى والتحررى للقضاء على الاستعمار الجديد ولتصفية العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية للهيمنة الامبريالية دون أن يخل هذا المسعى بالقيم والمصالح الإنسانية

وأهمية هذه القضية تتأكد لأسباب ثلاثة

- السبب الأول هو أن البرامج الإقليمية والدولية أصبحت تشغل الجماهير باعتبارها قضاياها الوطنية، وقد أشرنا من قبل إلى أن قضايا السوق الأوروبية المشتركة أصبح لها عند رجل الشارع فى لندن وباريس وروما وبون نفس مقام قضاياه الوطنية والمحلية.. وليس بعيدا تلك الصراعات الوطنية والمحلية التى حدثت فى شوارع الجزائر ورباط وتونس والقاهرة وطهران بسبب أزمة الخليج الإقليمية، كما يواجه المواطن فى أقطار منطقة الشرق الأوسط ما تفرضه أمريكا من نظام عالمى باعتباره قضية تمس مصالحه الوطنية المباشرة، مما يعنى أننا نعيش فى ظروف جديدة أخذت تطمس فيها الخطوط الفاصلة بين البرامج المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وفى مثل هذه الظروف يكون تجاهل تحديد المهمة الرئيسية للنضال الطبقى والتحررى على الأصعدة الإقليمية والدولية له أثر مباشر وقاطع على مسيرة العمل الثورى فى مختلف البلدان.

- والسبب الثانى هو أن أطروحات حول الاتجاه نحو حضارة عامة للبشرية (مع تنوع تكويناتها) أصبحت موضع نقاش، ويشارك كثير من أصحاب الاشتراكية العلمية، وخاصة من الاتحاد السوفيتى، فى تقديم هذه الأطروحات التى لا تنفصل عما يطرح بشأن الأنظمة الإقليمية والدولية،

فلقد انتقلت البشرية بين تكوينات اجتماعية واقتصادية مثل التكوينات القبلية والعبودية والاقطاعية والبرجوازية التى تشكلت فى إطارها القوميات المعروفة، ثم التكوينات الإقليمية والدولية التى تنشأ الآن لتفتح الطريق نحو حضارة بشرية عامة، وهم يستندون، عن حق، فى أطروحاتهم إلى اسباب اهمها تعاظم تأثير القيم والمصالح الإنسانية العامة. غير أنه لا يجوز، فى نفس الوقت، الخوض فى هذه الأحاديث دون تعيين المهام الرئيسية للنضال الطبقى والتحررى فى المرحلة الراهنة من مراحل انتقال البشرية من الرأسمالية إلى الاشتراكية حتى يتبلور بشكل سليم مجمل المصالح التى تخدمها هذه الحضارة ومجمل قيمها وأهدافها.

وما لم نفعل ذلك فسيكون النهج الجديد فى التفكير ناقصا وسيضطرب التطبيق كل الاضطراب.

- أما السبب الثالث فله أهمية مباشرة لأنه يتصل بما يجرى فى بلدان شرق أوروبا، فقد سبق أن ذكرنا أن هذه البلدان أصبحت تنافس البلدان النامية سعيها إلى الحصول على القروض والمساعدات ورؤوس الأموال للاستثمار فى مشروعاتها حتى تكاد تصبح فى نفس موضع البلدان النامية إزاء البلدان المتطورة، وهذا التطور، لا شك، يقلل من الفرص المتاحة أمام البلدان النامية للحصول على الأموال اللازمة للتنمية غير أنه يمكن أن يصبح عاملا إيجابيا إذا تعاون الطرفان ليشكلا جبهة تفرض على البلدان المتطورة أن تقدم رؤوس أموالها، قروضا أو استثمارات أو مساعدات، بشروط ميسرة تخدم مصالحهما. على أن الخطر الحقيقى مما يجرى فى بلدان شرق أوروبا سيكون لو انتصرت القوى المفتونة بالرأسمالية وحولت نظم بلدانها إلى نظم

رأسمالية، إذ سرعان ما سيصبح بعضها بلدانا رأسمالية متطورة تمارس على البلدان النامية هى الأخرى هيمنة إمبريالية وتفرض نفس شروط التبادل التجارى غير المتساوية وغير المتكافئة التى تفرضها بلدان المراكز الرأسمالية. ولهذا فإن تجاهل أحزاب بلدان شرق أوروبا وكذلك الحزب السوفيتى تحديد المهمة الرئيسية على الصعيد العالمى وعلى المستوى الاجتماعى والتحررى، بعد أن لم يعد انتقال البشرية من الرأسمالية إلى الاشتراكية هى المهمة المطروحة، سيصيب كفاح البلدان النامية بأضرار بالغة.

ثم ماذا؟

إن تحديد معالم «نظرية عامة لمناهضة الإمبريالية» أمر ضرورى بالنسبة لنضال شعوب العالم عامة وشعوب البلدان النامية خاصة، ويتطلب تحديد معالم هذه النظرية جهوداً متواصلة، وما يمكن إنجازه الآن هو الاتفاق على تصورات أساسية تصلح لصياغة نهج جديد فى التفكير يسمح ببلورة منطلقات برنامجية على كل المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، تستجيب للواقع الجديد الذى طرحته الحياة، وسيهدى التطبيق الخلاق لهذا النهج السبيل لاستكمال هذه النظرية، وللإجابة على بقية الأسئلة التى يطرحها مفكرو الاشتراكية العلمية، وأنه لوهم أن نتصور حل القضايا دفعة واحدة، على أن الخطأ الأكبر ألا نحدد تصورات أساسية تتفق مع الواقع الجديد الذى تطرحه الحياة، تنجينا من اجترار أفكار تعودنا عليها ولم تعد صالحة.

اليسار المصرى
بين اوهام السلفية والرؤية العلمية

(خبرات من التاريخ)

١ - ماذكر على الصفحات السابقة محدد

فقد تم التعرف على ما طرأ على الواقع من تغير جذرى خلال السنوات الاخيرة بفضل جهود علماء الغرب والشرق

وكان ما حدث من تغيير هَم للناس افرادا وجماعات وطبقات، يواجهونه ليل نهار.

وتجسد التغيير الكبير فى تعاظم الآثار الناجمة عن تناقض الانسان مع الطبيعة نتيجة لنمو الثورة العلمية التكنولوجية حتى اصبح حساب نتائج هذا التناقض لا يقل اهمية، بل ويزيد احيانا، عن حساب التناقضات الاجتماعية لتحديد اتجاه نشوء المجتمعات وارتقائها ونموها.

وبقدر ادراك حقيقة هذا التغيير ومداه بالنسبة لمختلف الانظمة الاجتماعية والاقتصادية كانت الافادة منه. تم ذلك بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية حين استفاد علماؤها منه لاطالة حياة انظمتها وحاول علماء المجتمعات الاشتراكية الافادة منه فتعثر خطوهم بسبب تخلفهم عن الركب بعد ان سبقهم اقرانهم من المجتمعات الرأسمالية، ولم يبق الاخبراء مجتمعات البلدان النامية كى يخوضوا التجربة مثل غيرهم.

ولقد عرضنا بايجاز لما طرأ على الواقع من تغيير كبير مسجلين فى نفس الوقت الأفكار الاساسية التى استخلصها علماء الاشتراكية العلمية فى الاتحاد السوفيتى فيما عرف بالنهج الجديد فى التفكير وما نشأ عنه من دعوة لتجديد البناء الاشتراكى «البرسترويكا»، التى انطلقت دون تبين معالم الطريق لتجديد البناء، اذ كانت مجرد دعوة للتجديد بسبب ما طرأ

على الحياة من تغيرات جذرية فرضت نهجا جديدا فى التفكير، ولكن تحديد معالم التجديد مازال جاريا خلال التطبيق والتجربة ومع الخطأ والصواب ودون مرشد يهدى مسيرة اعادة البناء.

وكان طبيعيا ان نتعرف على ما فعله اصحاب الاشتراكية العلمية فى الاتحاد السوفيتى حتى نتعلم ونستفيد ونحن نخوض بدورنا تجربة البحث والتقصى عما ينبغى عمله لمواجهة الواقع الجديد، مدركين من البدء تباين المواقع واختلاف المراحل والتكوينات، سواء بالنسبة لموقع كل من البلدان الاشتراكية والبلدان النامية من الامبريالية ومراكزها الرأسمالية أو بالنسبة للتكوينات الاقتصادية والاجتماعية لكل منهما، أو للمرحلة التى تمر بها العملية الثورية فى اطار البناء والاشتراكى من ناحية وفى اطار التحرر من التخلف والبنية الامبريالية من ناحية اخرى. وكان ذلك ضروريا حتى لايكون هناك مجرد نقْل لما يجرى ولما يقال، وحتى نتعرّف على حقيقة العمليات الجارية فى البلدان النامية بما لها من موقع وطنى واقليمى ودولى متميِّز، وحتى تضيف من تجربتها ما يثرى أفكار الاشتراكية العلمية وهى تمر بمنحْنى يتطلب من الجميع الاسهام لاعادة صياغة نسقها كى يفسر الواقع الجديد ويعين على تغييره.

واذا كنا لم نأت بجديد عند عرض ما طرأ على الحياة من تغيير جذرى شامل بسبب الثورة العلمية التكنولوجية التى تنقل البشرية كلها من عصر إلى عصر فان الاستخلاصات الفكرية من هذا الواقع الجديد قد اثمرت جديدا عندما تمت على ضوء الظروف الخاصة بالبلدان النامية. وتمثل ذلك فى خمسة قضايا أساسية:

- خطر استمرار التخلف الاجتماعى، والاقتصادى والثقافى بين ثلثى سكان كوكبنا على مصير البشرية كلها واعتبار عواقبه شبيهة لما ينجم عن استمرار انتشار اسلحة الدمار الشامل وانتهاك انساق البيئة مما يقتضى اخذه فى الاعتبار عندما تضع مختلف البلدان مخططاتها السياسية والاقتصادية.

- اعتبار قيم ومصالح التحرر لها خصائص متميزه ولها تناقضها الخاص مما يفرض اضافتها كمقولة مستقلة إلى ما طرحه العلماء السوفييت بشأن القيم والمصالح الطبقية والانسانية العامة، وسيكون لذلك اثره عند تحديد تصوراتنا بشأن النضال ضد الهيمنة الامبريالية فى البلدان النامية وعلى الصعيد الاقليمى والصعيد الدولى.

- تحديد الخريطة الجديدة للتناقضات وتحديد العلاقة بين القيم والمصالح الطبقية والتحررية والانسانية العامة باعتبارها ظواهر موضوعية مترابطة جدليا لتحكم التفاعل بين التكوينات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الوطنى والاقليمى وفى اقتصاد عالمى واحد.

- التعرف على تصور للتضامن الامى باعتباره ضرورة لشعوب بلدان العالم الثالث من اجل حماية قيم ومصالح التحرر، وفى اطار ذلك تحددت العلاقة بين قوى التحرر وقوى الامبريالية فى صور اختلفت عما طرحه العلماء السوفييت من تصورات للتعايش السلمى وتوازن المصالح بين بلدهم والبلدان الرأسمالية.

- البحث عن تصورات جديدة للتحالفات فى البلدان النامية على ضوء ما طرأ على خريطة التناقضات من تغيرات جذرية

واذا كان هناك خلاف بين بعض ماورد من تصورات تتصل بالقضايا الخمسة السابقة وبين افكار طرحها العلماء السوفييت بسبب التباين الموضوعى فى موقع كل من الاتحاد السوفيتى والبلدان النامية من المراكز الرأسمالية للامبريالية وفى التكوينات الاقتصادية والاجتماعية لكل منهما فأن هناك خلافا فى الرؤية نشأ عند تناول النهج الجديد فى التفكير بشأن سياسة مناهضة الهيمنة الامبريالية. فلقد كان مستحيلا بحث معالم هذا النهج مالم يتم بحث القضايا الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان النامية نفسها لان اى نهج او طريق فى التفكير السياسى لن يكون مجرد تصورات منطقية مجردة بل هو قواعد سياسية مطروحة بهدف التطبيق الفعلى مما يفترض التعرف مسبقا على طبيعة المهام المطروحة للوصول إلى تحديد سليم

للنهج الجديد فى التفكيرمن اجل انجازها.

واذا كان المحور الذى تدور حوله المهام فى الاتحاد السوفيتى هو عملية تجديد البناء الاشتراكى فان محور العمل والنشاط لتغيير الواقع فى البلدان النامية هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، ولقد وضعت اسس النهج الجديد فى التفكير السياسى السوفيتى مع البلدان الرأسمالية وعلى الصعيد الدولى قبل تعيين المهام الاساسية لانجاز التجديد الاشتراكى، ولم يكن ذلك سبيلنا اذ كان ضروريا تحديد خصائص العملية التنموية ومهامها فى الظروف الجديدة حتى يمكن تحديد اسس النهج الجديد فى التفكير السياسى لمناهضة هيمنة الامبريالية ومراكزها الرأسمالية عند انجاز المهام.

وتمت الاستعانة بالتصورات التى تبلورت عند بحث القضايا الخمسة السابقة الذكر لتحديد معالم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى البلدان النامية وفى ظل الثورة العلمية التكنولوجية وقضاياها الكونية، وادى ذلك إلى نتجتين اساسيتن:

الأولى تؤكد ان عملية التنمية اللازمة لحماية مصالح وقيم التحرر الوطنى تقتضى تحركها كعملية واحدة على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية بنفس الدرجة من الاهمية، وذلك بسبب تعاظم عمليات التدويل الجارية على الاقتصاد والذى يدفع إلى مزيد من تكامل الاقتصاد العالمى والتقسيم الدولى للعمل كما يؤكد ضرورة قيام البلدان النامية بدور متميّز فى عمليات التدويل الجارية دفاعا عن مصالحها.

والثانية تؤكد ان المهام اللازم انجازها على المستوى الوطنى والاقليمى والدولى لتحقيق العملية التنموية اصبحت مركبة، فبالاضافة إلى المهام المعروفة من قبْل للقضاء على التخلف والهيمنة الامبريالية والتى أندرجت تحت ماعرف بالتنمية «المستقلة» برزت مهمة تجنب الآثار المدمره الناجمة عن القضايا الكونية حتى تصبح التنمية متواصلة ولاتنقطع ثم المهام الاخرى التى تتصل بتنفيذ مشروع الثورة العلمية التكنولوجية بكل مكوناته ووفقاً لظروف كل بلد واقليم كضرورة للقضاء على التخلف بين ثلثى البشر وكذلك

مهام تتصل بحقوق الانسان والمشاركة الجماهيرية واقامة المجتمع المدنى لضمان مصالح وقيم التحرر فى العملية التنموية.

وادت هاتان النتيجتان إلى خلاف مع التصورات التى طرحتها «التنمية المستقلة» وإلى تغيير شامل للبرنامج.

ولتشغيل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية والثقافية كان ضروريا تحديد معالم طريق جديد فى التفكير السياسى لمناهضة الامبريالية تتواءم مع التغيرات العميقة التى حدثت خلال السنوات الاخيرة. ووفقا للتصورات التى تبلورت عند بحث القضايا الخمسة السابقة الذكر وعند بحث المهام التى طرحها مشروع التنمية على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية تبلورت قواعد سياسية لهذا النهج من اجل التطبيق، وتمثل ذلك فى قواعد عديدة منها معالم المرحلة الراهنة، وخط التحالف اللازم لانجاز مهامها بعد توطد مواقع الرأسمالية فى معظم البلدان النامية وقواعد تشغيل التكتيك والاستراتيجية، وما سيترتب على التحالفات الجديدة من نتائج بعيدة المدى فى العمل وفى التنظيم، ودور التكوينات الاقتصادية والاجتماعية فى العملية الثورية على الصعيد العالمى(فى مجمل البلدان الرأسمالية والاشتراكية والنامية)، والمهمة الرئيسية الملقاة على هذه التكوينات بعد ان لم يعد الانتقال إلى الاشتراكية هو المطروح حاليا، وغير ذلك من قواعد لنهج سياسى يؤدى إلى انتصار مصالح وقيم التحرر.

على ان ما تم استخلاصه مما حدث من تطورات في واقع الحياة عند بحث القضايا الخمسة السابقة الذكر والاتجاهات العامة للعملية التنموية وقواعد النهج الجديد فى التفكير السياسى لمناهضة الهيمنة الامبريالية هو مجرد تصورات اوليه تساعد على الوصول إلى منطلقات برتامجية تنجى قوى اليسار فى مصر والبلدان العربية من الازمة التى تستبد بعملها السياسى والجماهيرى، غير ان الامر يحتاج إلى مواصلة البحث لتنمية هذه التصورات على ضوء تطبيق البرنامج والخبرة التاريخية لكل بلد. فالازمة وان كانت

عامة بسبب اغفال اصحاب الاشتراكية العلمية لما طرأ على الواقع من تغيير فانها تتجسّد فى مختلف البلدان وفقا لظروف كل منها ولتاريخ اليسار فيها. ومن ثم يصبح استرشاد قوى اليسار بالخبرات الملموسة فى كل بلد اهمية خاصة من اجل الخروج من هذه الازمة.

٢- ولواخذنا مصر موضوعا للبحث فسنجدها قد مرت بتجربة تنموية طابعها التحدى لممارسات الهيمنة الامبريالية ثم مرّت بتجربة الردة عن هذا النضال ثم هى تعيش الآن فترة نمو الرأسمالية المحلية فى ارتباط وثيق بالنظام الرأسمالى العالمى... التجربة فى مصر متكاملة مما يسمح ببيان جلىّ عن الازمة التى تعرض لها اصحاب الاشتراكية العلمية وكل فصائل اليسار المصرى.

والمعروف ان معالم الثورة العلمية التكنولوجية لم تكن قد اتضحت بجلاء فى الستينات حين اشتد النضال التحررى فى عهد عبد الناصر، غير ان علماء وخبراء التنمية من المصريين وفى مقدمتهم اصحاب الاشتراكية العلمية قد اسهموا بدور بارز فى تحديد معالم نموزج للتنمية له اصوله فيما طرحه علماء آخرون من قبل حول «التخلف والتبعية»، ونمت تصورات هذا النموذج على يد العلماء المصريين فيما عرف «بالتنمية المستقلة»، وكان معهد التخطيط بالقاهرة هو المركز الذى تبلورت حوله هذه التصورات.

كذلك لم تتهيأ لعلماء الاقتصاد وخبراء التنمية من المصريين الظروف فى السبعينات والثمانينات لمعالجة قضايا التنمية على ضوء الظروف الجديدة التى شكلتها الثورة العلمية التكنولوجية لانشغالهم بالدفاع عن نموذج التنمية الذى تم تشغيله فى عهد عبد الناصر فى مواجهة سياسة الانفتاح بلا حدود على المراكز الرأسمالية وشركاتها فوق القومية الامر الذى حصر الفكر التنموى، فى مصر، ولايزال، فى حدود ما املته عليهم « التنمية المستقلة» فى الستينات. صحيح، ان كثيرا من الماركسية واقرانهم ممن ينتسبون إلى قوى اليسار المصرى قد برزوا خلال السنوات الاخيرة فى بحث قضايا جديدة مثل الشروط اللازم توافرها لنقل التكنولوجيا من البلدان المتطورة إلى

البلدان النامية، والصلة بين التنمية وقضايا البيئة، والبنى الاساسية للثورة العلمية التكنولوجية، وتفاقم ممارسات الاستغلال الامبريالى فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية وغيرها من مجالات البحث، غير ان دور الثورة العلمية التكنولوجية بكل مكوناتها كمحور اساسى لعملية التنمية لم يطرح على البحث. والظن ان الموجة العارمة السائدة بين مفكرى الاشتراكية العلمية حاليا لاعادة النظر فى كثير من المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من اجل معالجة الواقع الجديد الذى شكلته الثورة العلمية التكنولوجية وقضاياها الكونية لابد ان يدفع المفكرين المصريين إلى الاسهام فيما يجرى حولهم.

إلا ان هناك دروسا غنية يمكن استخلاصها من تجربة التنمية فى مصر لتكون مرشدا يساعد على الخلاص من الازمة الراهنية.

فاهمية الممارسات الديمقراطية وحماية حقوق الانسان كعنصر جوهرى لضمان سلامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية واستمرارها لصالح الناس، والتى يتم استخلاصها الآن من تجارب البلدان الاشتراكية، كانت موضع دراسة وبحث فى مصر منذ سنوات عديدة بسبب غياب الديمقراطية ومشاركة الجماهير وبسبب افتقاد الحرية للمنظمات السياسية والاجتماعية والجماهيرية فى مصر ايام عبد الناصر، اذ كان لهذا الغياب اثره العميق فيما حدث من ردة عن تجربة «التنمية المستقلة» فى مصر.

وتفاقم إخطار بيرقراطية الدولة وفتكها بالقطاع العام فى مجالات الاقتصاد والخدمات والثقافة إلى حد بروز خطر قيام سلطة البيرقراطية قد شغلت المفكرين فى مصر قبل ان تثار هذه القضية فى البلدان الاشتراكية، وكان للبيرقراطية البرجوازية فى مصر خصائص، فهى بالاضافة إلى ممارساتها الاستغلالية على القطاع العام مما افسد قيادته لعمليات التنمية قد مهدت الطريق واسعة لمشاركة الشركات فوق القومية فى عمليات الاستغلال و كانت قاعدة الاساس التى استند اليها النمو المستمر للرأسمالية المحلية

لتشكل برجوازية كبيرة تعاظمت ممارساتها الطفيلية، ثم كان لتزايد نفوز البيرقراطية البرجوازية فى ظل الانفتاح على المراكز الرأسمالية وشركاتها وبنوكها فوق القوية ما ساعد على تحويل القطاع العام فى مصر لخدمة الرأسمالية المحلية والشركات والبنوك الاجنبية وما ادى إلى تخريب هذا القطاع بعد ان ساده الفساد والممارسات الطفيلية فقامت الحجة التى استخدمتها الرأسمالية المصرية وصندوق النقد الدولى لتصفية ما تبقى من نفوذ لهذا القطاع.

والمناقشات التى تدور الآن فى الاتحاد السوفيتى وغيره من البلدان حول خطأ اغفال تنمية قوى الانتاج، وفى القلب منها الانسان، واعتبار مجرد قيام علاقات انتاج عامة هو الاشتراكية قد دارت مناقشات شبيهة لها عقب اتخاذ فصيل من الشيوعيين المصريين قرار «المجموعة الاشتراكية» فى عهد عبد الناصر، إذ اخذ البعض يروج لآراء تزعم ان ما جرى فى مصر حينئذ هو التشيد الاشتراكى بعد ان تضخمت الملكية العامة للدولة. وقد وصلت حدة الخلاف حول هذه القضية إلى حد عقد اجتماع موسّع فى سجن الواحات قبيل الافراج عن الشيوعيين عام ١٩٦٤ لبحث هذه المسألة واسفر النقاش عن رأى بان اتساع عمليات التأميم والملكية العامة للدولة فى مصر لايقوم وحده سببا لقيام الاشتراكية وتشبيد صروحها.

والمناقشات التى دارت حول العلاقات العربية استخلاصا من دروس حرب الخليج فى يناير وفبراير عام ١٩٩١ ومنها ضرورة قيامها على اساس الديمقراطية و المشروع الاقتصادى العربى المشترك، قد سبقتها خبرات غنية حول نفس القضايا فى عهد عبد الناصر حين بادر اصحاب الاشتراكية العلمية من الماركسية المصريين حينئذ بتأكيد اهمية الديمقراطية والتكامل الاقتصادى العربى كعاملان حاسمان اذ اريد اخماد الخلافات العربية وضمان استمرارأى شكل من اشكال الوحدة العربية.

والعلاقات بين قوى اليسار، وخاصة علاقات الشيوعيين بالاشتراكيين الديمقراطيين والتى اخذ اصحاب الاشتراكية العلمية فى الاتحاد السوفيتى

يراجعون مواقفهم القديمة منها ليؤكدوا الآن ضرورة توثقها كانت منذ سنوات عديدة من القضايا الاساسية التى تعرض لها الماركسيون المصريون، فكان قرار «المجموعة الاشتراكية» محاولة لعلاج العلاقة بين الماركسيين والاشتراكيين الناصريين، ثم توالت محاولات اخرى فى مصر كان ابرزها قيام حزب التجمع «لتجميع» فصائل اليسار فى حزب واحد (او تجمع واحد)، ولايزال النقاش دائرا فى مصر حول هذه القضية.

وقضية الاممية التى تثار حولها تساؤلات عديدة الآن بين الاحزاب العمالية والشيوعية قد شُغل الماركسيون المصريون بها دائما بسبب علاقاتهم الخاصة والشاذة بالكبار من اصحاب الاممية الذين اصدروا يوما قرارا بقطع الاتصال باقرانهم المصريين بدعوى الشكوك مِن تصروفات البعض، وهى تصروفات صدرت اصلا عن مندوبين ارسلوهم إلىِ مصر، ثم اصدورا يوما نداءً إلى احزاب اخرى بقطع العلاقات مع فصيل ماركس مصرى بسبب تأييده لحركة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، ثم قاوموا منذ سنوات قليلة اشتراك الرفاق المصريين فى اجتماعات الاحزاب العربية لولا اصرار الرفاق العرب على ضرورة اشتراك المصريين ادراكا منهم بان العمل العربى لن يستقيم مع غياب اقرانهم من مصر. ولاشك ان الدروس المستخلصة من هذه العلاقات ستبيّن لفصائل اليسار المصرى التصور السليم للتضامن الاممى.

وما نريد الآن سرد تاريخ الاحزاب والفرق الماركسية وغيرها من فصائل اليسار المصرى، فمجال ذلك كتب التاريخ ومعاهده، انما نريد الاستفادة من خبرات يمكن ان تعين على تحديد المعالم الخاصة بالازمة الراهنة التى تتعرض لها فصائل اليسار فى مصر وهى تواجه واقعا جديدا فرضته الثورة العلمية التكنولوجية.

٣- ولدى فصائل اليسار المصرى خبرات لاتنضب تؤكد قدرتها على تجاوز الازمة الراهنة مع تجنب انواء تعْصف باحزاب اخرى كانت تتبنى الماركسية اللينينية بل وكانت تعمل على تشييد الاشتراكية. فلقد مرت قوى الاشتراكية العلمية وفصائل اليسار فى مصر بفترات واجهت فيها

تطورات جديدة، فكان هناك دائما من توفرت له الشجاعة لتقديم الفكر الجديد فى مواجهة الواقع الجديد، وكان يخطئ وكان يصيب، ولكنه ما تخلى ابدا عن اداء الفرض الاول من فروض الماركسية ، وهو ضرورة تعديل الفكر وتنميته مما يتفق مع الواقع لتفسيره وتغييره.

- ففى الاربعينات تعاظمت الحركة الوطنية المصرية وقامت المنظمات الشيوعية بدور بارز لتأكيد قيم ومصالح التحرر من الاحتلال البريطانى والهيمنة الامبريالية، ونجحت فى تشكيل جبهات من نوع جديد تضم الاحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية، وتبلور عملها فى تشكيل اللجنة الوطنية للطلبة والعمال التى قادت العمل الوطنى حتى وصل إلى مستوى رفيع فرض على قوات الاحتلال البريطانى الخروج من القاهرة والاسكندرية وغيرها من مدن مصر واللجوء إلى منطقة القنال. وكانت حصيلة الواقع الجديد الذى شكله العمل الجماهيرى والشعبى والوطنى فى هذه الفترة العارمة بالنضال هى بلورة خط استراتيجى جديد عرف بخط القوات الوطنية الديمقراطية لتستر شدبه حركة التحرير المصرية. وكان الاقدام على هذه الخطوة تحديا فكريا لما عرف من تجارب سياسية حينئذ تمثلت فى الخط الاستراتيجى للثورة الروسية وخط الديمقراطيات الشعبية التى نشأت فى بلدان شرق اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ولكنه كان محاولة جسورة لفهم الجديد الذى طرحه الواقع المصرى حينئذ.

وكان طبيعيا ان تشوب التصورات التى طرحها هذا الخط الاستراتيجى الوليد بعض الاضطراب الامر الذى ادى الى نشوء خلاف حول القوى الاجتماعية التى يمثلها هذا الخط الاستراتيجى والحزب الذى يتبناه، واختلط الامر خلال النقاش بين الخط المطروح لتحالف القوى الثورية لمرحلة التحرر الوطنى وبين طبيعة تمثيل الحزب لمصالح الطبقة العاملة التى تملى تبنى هذا التحالف الاستراتيجى، ثم اختلط الامر بين اولئك الذين يريدون من الحزب تمثيل مصالح الطبقة العاملة واولئك الذين نادوا بانه حزب للطبقة العاملة وحدها ، وادى ذلك الى تشتت اصحاب الاشتراكية العلمية إلى فرق ثم اسفر

عن ردة فى التفكير السياسى وعزلة فى العمل الجماهيرى لدى البعض تمثل فى تبنى خطا «عماليا» على اساس ان الحزب هو حزب للطبقة العاملة وليس لغيرها.

غير ان ما طرحه الرفاق المصريون فى الاربعينات كان صحيحا وثوريا فى اتجاهه الاساسى، بل كان نبْتة عبقرية فى الفكر الاستراتيجى لم يتح لها النضج والنمو، وقد تطورت نفس هذه الرؤية الاستراتيجية بعد ذلك على يد آخرين لتصبح استراتيجية للمرحلة الوطنية الديمقراطية.

وقد تمكنت الفرق المشتتّة ان تتجاوز المحنة لتعود الى التجمّع من جديد فى اوائل الخمسينات وعلى اساس توجهات عامة من اجل التحرر من الاحتلال والهيمنة الامبريالية ونحو الاشتراكية، ولتلتحم بحركة وطنية كانت تنمو داخل القوات المسلحة، ولتوسّع من نشاطها السياسى والجماهيرى مع كل فصائل اليسار وكل القوى الرافضة للاحتلال ومن بينها حزب الوفد، فيتم الغاء معاهده ١٩٣٦ التى تواجدت القوات البريطانية فى مصر «بمقتضاها» ويتعدد نشاطها لتصفية الاحتلال البريطانى بالكفاح المسلح فى منطقة القنال. وتواجه الرجعية والامبريالية هذا النشاط المتجدّد والمتعدّد بمؤامرة حريق القاهرة.

- وفى ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ قامت حركة فى الجيش بقيادة صغار الضباط كتمرد عسكرى على الاوضاع المتردية التى سادت مصر عقب حريق القاهرة، وكانت قوى الاشتراكية العلمية الماركسية التى طرحتت خط القوات الوطنية الديمقراطية فى قلب حركة الجيش مشاركة فيما قامت به. وكان طبيعيا ان تتم معالجة الواقع الجديد الذى نشأ عن استيلاء حركة الضباط على السلطة بتأييدها ودعوتها الى تنفيذ البرنامج الوطنى لمناهضة الاحتلال وهيمنة الامبريالية، غير ان مثل هذه التأييد لمثل هذه الحركة العسكرية لم يكن ما تعودت عليه الاحزاب العمالية والشيوعية فى العالم عند قيام انقلابات عسكرية، ولهذا قوبل التأييد بريب وشكوك، ثم ادى الصراع بين القوى السياسية داخل حركة الضباط إلى اشتداد المعارضة لها من قبل

تنظيمات شيوعية اخرى، وبدلا من الاشتراك فى الصراع الدائر فى صفوف الضباط لنصرة العناصر الوطنية وتوطيد مواقعها مساهمة من قوى الاشتراكية العلمية فى صناعة السياسة المصرية وتوجيهها وقفت هذه التنظيمات ضد حركة الجيش ككل باعتبارها مجرد ديكتاتورية عسكرية احيانا وفاشية احيانا اخرى.

والجديد فيما حدث حينئذ ان الاحزاب العمالية والشيوعية فى العالم ناصرت هذا الموقف الاخير الى حد اعتبار الفصيل الذى طالب الجماهير بتأييد حركة الجيش(وهو الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى) خارجا عن فصائل الماركسية اللينينة منبوذا منها، وطلب من الحزب الشيوعى السودانى قطع علاقاته بهذا الفصيل لانه ايد ثورة ٢٣ يوليو (وقدر فض الحرب السودانى هذا الطلب)، وادى ذلك الى تشتت الماركسيين المصريين الى فرق متناثرة من جديد لخروج القيادة على مواقف الاممية(١)، ثم عادت كل الاحزاب الشيوعية والعمالية فى العالم بعد اقل من ثلاث سنوات لتؤيد حركة الجيش الى ابعد المدى واقصاه دون ان تبدر منها كلمة تبرير واحدة لما فعلته بالحركة التقدمية المصرية وبالنضال الوطنى المصرى...وكان موقف اولئك الذين واجهوا الواقع بشجاعة بعد قيام حركة الجيش وطالبوا بتأييد وتنمية مواقفها الوطنية هو وحده الثورى والصحيح.

- وخلال عام ١٩٥٩ كانت المناقشات مفتوحة بين اصحاب الفكر الاشتراكى العلمى فى مصر حول نظام عبد الناصر بعد تأميم شركة قناة السويس واجراءات تمصير الشركات الاجنبية، وكان السؤال المطروح هو هل مازال عبد الناصر يمثل مصالح البرجوازية الوطنية المصرية كما كان يمثلها حزب الوفد من قبل، وهل الخطوات التى اتخذتها الحكومة المصرية حينئذ تتفق مع ما كان رائجا من افكار حول الطريق اللارأسمالى؟ ثم ماذا يعنى ذلك بالنسبة لمسيرة حركة ٢٣ يوليو خاصة بعد تمصير الشركات الاجنبية ومعد توثيق العلاقات بين حكومة عبد الناصر وحكومات البلدان الاشتراكية؟

وفى اواخر هذا العام وعلى الرغم من الخطوات المتواصلة والمناهضة للهيمنة الامبريالية اعتقلت حركة ٢٣ يوليو الشيوعيين المصريين واودعو السجون وتعرضوا للتعذيب بسبب الخلاف الذى نشأ حول الدعوة لحل الحزب الشيوعى السورى بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا

غير ان هذا الوضع المتناقض والشاذ لم يمنع الذين طرحوا خط القوات الوطنية الديمقراطية وايدوا حركة ٢٣ يوليو فوْر استيلائها على السلطة من مواصلة النقاش حول نظام عبد الناصر لتقييم المتغيرات التى تمت فى الواقع وقد اصبح النقاش اكثر الحاحا بعد تأميم شركة ابو رجيله و بنك مصر وشركاته وهى مؤسسات مصرية وليست اجنبية مثل تلك التى تمت بشأنها اجراءات التمْصير والتأميم من قبل. وقد انتهى النقاش آخر الامر باصدار القرار المعروف «بالمجموعة الاشتراكية»

وهذا القرار لايتطرّق لطبيعة نظام عبد الناصر اذ تم الاتفاق بين اصحابه على تأجيل تقييمها بسبب الحاجة الى مزيد من البحث والدراسة، كما أن القرار لايتبنى المفاهيم الاشتراكية للمجموعة الاشتراكية بل يعتبرها غير علمية، كما يسجل التمسك بالاشتراكية العلمية بمفهومها الماركسى اللينينى وبالدور القيادى للطبقة العاملة. انما يتعلق القرار بمستقبل العلاقة بين الشيوعيين المصريين ومجموعة عبد الناصر الاشتراكية التى توجد على رأس السلطة فى مصر، وفى هذا الصدد اكد القرار اقتراب المجموعة الاشتراكية من افكار الاشتراكية العلمية وذلك على ضوء الممارسات العملية لهذه المجموعة كما اكد على احتمال الدخول فى اشكال تنظيمية توْحيدية فى المستقبل مع المجموعة الاشتراكية وفقا لاسس الاشتراكية العلمية. وقد اتخذ هذا القرار قبل موْجة التأميمات التى تمت فى مصر قبيل انفصال سوريا عن مصر وبعدها وكذلك قبل صدور الميثاق، فجاءت هذه الخطوات الاخيرة لتقنع اصحاب القرار بصحة موقفهم. وهكذا فتح هذا القرار النقاش لاول مرة فى تاريخ الحركة الاشتراكية المصرية حول قضية العلاقة بين فصائل اليسار بمنظور جديد برْتقى الى مستويات ارفع من مجرد التحالف السياسى، وكان

لهذا التوجه الجديد اثره فى النقاش الذى دار بعد ذلك حول العلاقة بين فصائل اليسارفى مصر ثم فى الخطوات العملية التى اتخذت بشأنها فى الحياة السياسية المصرية.

ولاشك ان هناك نواقص تتصل بالظروف التى احاطت تبنى هذا القرار ليس هذا التقرير مجالا لبحثها ، وان كان من الضرورى الاشارة الى اخطوها لما سيكون له من تأثير على توقف النشاط التنظيمى لاصحاب هذا القرار لاكثر من ثلاثة اعوام، وان لم تنقطع علاقاتهم (الخاصة) طوال هذه الفترة. ويتمثل هذا الخطأ فى تقييم ثورية المجموعة الاشتراكية والخطوات الاقتصادية والاجتماعية التى اتخذتها. صحيح، ان اصحاب القرار التزموا دائما بما نصّى عليه من ان هذهه الخطوات ليست اشتراكية، غير ان التقييم الثورى لها كان عظيما وكأن الاشتراكية اصبحت ثمرة دانية تكاد تمسكها الايدى من نضجها لاقتطافها. وهذا الخطأ لاينفصل عن تصورات خاطئة حول تشييد الاشتراكية كانت رائجة منذ عهد قريب بين الاحزاب العمالية الشيوعية، استناد الى مجرد ملكية الدولة لوسائل الانتاج

وقد بان هذا الخطأ بجلاء عندما عقد مؤتمر فى سجن الواحات من اجل تهيئة التنظيم لانجاز المهمة الكبيرة التى نُص عليها قرار « المجموعة الاشتراكية »، اذ اصدر المؤتمر قرارا حول المرحلة كانت صفتها الاساسية انها مرحلة انتقال الى الاشتراكية، ولم يتضمّن قرار المرحلة اية مهام اقتصادية واجتماعية وسياسية تتجاوز المهام التى كان يحققها فعلا النظام الناصرى نفسه. وكان ذلك نذير خطر، لان حزبا بلا مهام محّددة خاصة به سيفقد مع الزمن مبرر وجوده.

على ان قرار المجموعة الاشتراكية قد حمى اصحابه، آخر الامر، من التخلى نهائيا عن حزب الاشتراكية العلمية بعد ان الزموا انفسهم باداء مهمه محّددة وعلى اسس معينة هى اسس الاشتراكية العلمية، فكانت تصرفاتهم مرتبطة بهذه المهمة وتلك الاسس، ولهذا حين أقبل رفاق آخرون لم يتبنّوا قرار المجموعة الاشتراكية على التعاون مع حكومة الرئيس السادات

بعد تصفية بقايا المجموعة الاشتراكية فى يوليو عام ١٩٧١، رفضوا هم التعاون لالتزامهم بالمجموعة الاشتراكية وفقا للقرار، بل اعتبروا ما حدث ردّة يمينية. والاهم من ذلك انه حين تبين لهم خطأ حساباتهم وتقديراتهم وتصوراتهم بعد هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ ثم حين اتضحت امامهم عظم المهام التى تجاهلها النظام الناصرى وادى تجاهلها الى الهزيمة الفادحة ادركوا حتمية الفشل فيما عزموا على اجتيازه وفقا للقرار، فسارعوا باعادة النظر فى موقفهم واخذوا فى لم قواهم واستعادة تنظيمهم بينما استمر معظم الرفاق الآخرين الذين لم يتبنّوا القرار يناضلون فى مسالك اخرى.

هذه المواقف الثلاثة هى علامات فى تاريخ مصر لتؤكد الحقائق التالية:

ان الرفاق المصريين ماترددوا حين دعت الضرورة الى معالجة ما طرأ على الواقع من تغيرات من اجل تفسيره وتغييره، نابذين ما تعودوا عليه من ممارسات فكرية لم تعد صالحة لمواجهة الواقع الجديد

- ان الازمات العنيفة التى تعرّضوا لها بسبب جرأتهم فى مواجهة الواقع الجديد قد اكتسبت مع الزمن ونضج الرفاق ونمو التجارب طابع الحوار العقلانى، فبعد ان كان الخلاف ضاريا عندما طرح خط القوات الوطنية الديمقراطية وحين تم تأييد حركة ٢٣ يوليو، كان الحوار هو الطابع السائد فى العلاقات بين كل الرفاق حين طرح قرار «المجموعة الاشتراكية» سواء من تبنى القرار او من عارضه او من واصل البحث والتقصى.

- ان كل ابناء الاشتراكية العلمية وكل فصائل اليسار المصرى اتفقوا بعد ذلك الى حد كبير على ما كانوا يتجادلون حوله فى الماضى.

كلهم اخذ يتبنى منذ عهد بعيد استراتيجية وتكتيك المرحلة الوطنية الديمقراطية

وكلهم يقيم حركة ٢٣ يوليو باعتبارها حلقة هامة فى تاريخ نضال قوى الديمقراطية والتحرر فى مصر بل ويكاد الاجماع ان يتوافر حول الاخطاء التى تمت خلال النضال فى عهد عبد الناصر.

وكلهم يناقش ويبحث بلاحرج حول العلاقة بين فصائل اليسار المصرى

لتنمية اشكالها التنظيمية ومستوياتها السياسية.

هذه الخبرات العظيمة التى مر بها نضال الشيوعيين وفصائل اليسار فى مصر بما تنطوى عليه من نجاحات واخطاء هى بشارة تؤكد قدرتهم على مواجهة الواقع الراهن للوصول الى تصوّرات اولية واساسية لمعالجته وتغييره.

٤- وكذلك تفيد خبرة الماضى فصائل اليسار المصرى فى توثيق ما بينها من علاقات كى تصبح البديل الديمقراطى والقوة القادرة على تشكيل مختلف التحالفات دفاعا عن القيم والمصالح الطبقية والتحورية والانسانية العامة.

فقد نشأت عناصر تتبنى افكار الاشتراكية الديمقراطية فى مصر مع نشأة الحزب الشيوعى المصرى عقب الحرب العالمية الاولى، وهى ان لم تشكل تيارا أساسيا مستقرا فقد كان لها نفوذ بين المثقفين المصريين، ثم ظهر حزب اشتراكى بعد الحرب العالمية الثانية لفترة وجيزة، وكان طورا من اطوار عديدة مّر بها حزب مصر القناة، اما التيار التقدمى الذى كان اثره ملحوظا حينئذ فهو «الطليعة لوفدية» التى شكلت جناحا يساريا داخل حزب الوفد تعاون مع الفصائل الماركسية وخاصة « طليعة العمال» .والطليعة الوفدية وان لم تعلن تبنى الاشتراكية صراحه فان تعاونها مع الشيوعيين المصريين كان معْلما بارزا من معالم العمل الجبهوى، اذ ساعد على تهدئه خلافات حزب الوفد مع الحركة الشيوعية المصرية، وهى خلافات تركت آثارا بالغة الضرر على مجمل الحركة الوطنية، قبل الحرب العالمية الثانية، كما ساعد على تنفيذ اعمال مشتركة بين حزب الوفد وفصائل الماركسية خلال سنوات النضال فى الاربعينيات واوائل الخمسينات.

على ان قيام حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واستيلاءها على السلطة وتطورها وتبنيّها لافكار اشتراكية، واهم من كل ذلك، ماأتخذته من اجراءات اقتصادية واجتماعية مناهضة لهيمنة الامبريالية وحلفائها ، هو الذى شكل الضرورة لبحث العلاقة بين فصائل اليسار المصرى كقضية متميّزه لها

اهمية خاصة بالنسبة للعمل الثورى فى مصر حتى انه لم يعد من الممكن تبيّن مسيرة الحركة الماركسية نفسها إلا فى اطار هذه العلاقة، وقد تجسّد ذلك فى قرار «المجموعة الاشتراكية» وفى المناقشات التى دارت بين فصائل اليسار لانشاء حزب التجميع وفى تطورهذا الحزب الذى مازال امر نموه مطروحا للنقاش، ثم فى المناقشات المستمرة حول هذه القضية بين الماركسيين انفسهم وبين فصائل اليسار عامة.

وتبرز قضيتان اساسيتان لابد ان يتعرض النقاش الدائر حول العلاقة بين قوى اليسار لهما:

القضية الاولى تتصل بتعزيز هذه الفصائل كى تصبح النواة الصلبة للتحالفات المرجوة. اذ ان هذه الفصائل لاتزال محدودة بكوادر الماركسيين والناصريين والديمقراطيين لعجزها عن الانطلاق فى رحاب الجماهير الواسعة وعن حشد مئات الآلاف من العناصر التى تتبنى التوجه الاشتراكى والتحررى دون ان تنتمى لاى من الاحزاب والتنظيمات السياسية القائمة، ولن يتم لمّ هذه العناصر الا بتطوير العمل التنظيمى والسياسى لهذه التنظيمات السياسية كى تتجاوز مع الجماهير الازمة الراهنة، والا بتحرير التنظيمات الجماهيرية غير الحكومية من القوانين التى تقيّد نشاطها

كذلك هناك تيارات لايزال موقعها خاليا بين فصائل اليسار المصرى وهى الفصائل التقدمية فى الحركات الاسلامية السياسية فقد نشأت تيارات مسيحية تقدمية لها نفود قوى فى العديد من بلدان العالم الثالث، واهمها تيار ل «لاهوت التحرير» على الرغم من الخصومة الشديدة التى قامت بين الكنيسة وحركات التنوير والنهضة الاوربية فى الماضى، بينما لم تنشأ حتى الآن تيارات اشتراكية اسلامية مستقرة على الرغم من دور الحركات الاسلامية فى النضال ضد الاستعمار والهيمنة الامبريالية، وهما الخصْم الاكبر للاشتراكية فى البلدان النامية، وعلى الرغم من حماية الاسلام للمستضعفين، وهو القصد الاول من قيام الحركات الاشتراكية فى هذه

البلدان. واذا استثنينا ما أصابه فصيل من الماركسيين (الحزب الشيوعى المصرى المشهور بتنظيم الراية) من نجاح فى التعاون مع الاخوان المسلمين، عقب قيام حركة الجيش وشن حملات اعتقال وتعذيب السياسيين المصريين، فان ما ساد العلاقة بين الطرفين هما الخلاف والقطيعة. ولا شك ان هناك اسبابا أدت إلى هذا الوضع الضار بمصالح الجماهير، منها هذا العداء الذى استفحل ووصل إلى حد القتل بين ابناء الحركات الدينية السياسية وسلطة الاشتراكيين القوميين التى نشأت فى عدد من الاقطار العرابية، ومنها الازمة التى تستبد بالحركات الماركسية والتى تؤثر ابلغ الاثر فى نفوذ الاشتراكية بين الجماهير وتنظيماتها، ومنها استمرار حالة الاحباط التى تسود جماهير الامة بسبب فساد العمل السياسى واختناق العمل الاجتماعى وانهيار الوضع الاقتصادى وهى امور تُدفع الناس الى مسالك غير عقلانية، ومنها استفادة البعض من هذه العوامل وغيرها ليصبح القصد من شعار «الاسلام هو الحل» عزل الاسلام السياسى والاجتماعى عن الحلول الانسانية والحضارية لقضايا العصر بدلا من تواصله وترابطه مع هذه الحلول لتغذينها واثرائها.

وما يساعد على قيام نهضة عقلانية تقدمية اشتراكية بين الحركات الاسلامية السياسية هو موقف الماركسيين انفسهم من حق القوى السياسية الاخرى فى تبنى الاشتراكية العلمية... فهل يمكن لاصحاب الفكر الماركسى اتخاذ موقف يدعو الى اشتراكية علمية واحدة لايختلف اصحابها على ما يقضى به العلم من قوانين فى مجال الاقتصاد والاجتماع مع وجود فلسفات اشتراكية متباينة؟ هل يمكن ان يكون ذلك اساسا للفكر العلمى الواحد وللعمل المشترك الواحد بين فصائل الاشتراكية العلمية بينما يتواصل الحوار البناء حول الفلسفات؟ ان خبرة الماركسيين المصريين « النظرية» تشير الى انهم يرفضون التمييز بين الاشتراكية كعلم يشمل مجموعة القوانيين الاقتصادية والاجتماعية والاشتراكية كفلسفة، ولكن الخبرة المصرية تشير

الى امكانية هذا التمييز (لا الفصل)، فلقد كان عبد الناصر يؤكد فى آخر عهده تبنّية لقوانين الاشتراكية العلمية مع رفضه للفلسفة الماركسية، بل ان خبرة الماركسيين المصريين « العملية» تؤكد كذلك هذه الرؤية المصرية، فحزب التجمع فى مصر الذى يضم الماركسيين وغيرهم من الاشتراكيين يسير فى هذا النهج، فهو القائل بالاشتراكية العلمية بينما يضم تيارات اشتراكية لها فلسفات مخختلفة. كذلك ما سيطرأ على الفلسفة الماركسية نفسها من تغير ونمو بعد ان اصبحت القيم والمصالح الانسانية العامة وما تنطوى عليه من قيم اخلاقية وروحية هى الحاضنه لكل التصورات والتصرفات التى يمليها نهج الاشتراكية العلمية قد يساعد على توطّد هذا التوجه بل وقد يصبح قاعدة لعلاقة الاشتراكية العلمية بفصائل الاشتراكية (الدينية) كما كان لقيم ومصالح التحرر دورها فى تدعيم علاقتها مع فصائل الاشتراكية (القومية).

والقضية الثانية هى العلاقة التنظيمية بين فصائل اليسار بعد ان نشأت الضرورة لتشكيل بديل ديمقراطى قوى عن سياسة الرأسمالية المحلية التى يتزايد نفوذها والتى ارتضت التعاون مع القوى الامبريالية وبنوكها وشركاتها فوق القومية، والخبرة المصرية فى هذا الصدد تتمثل فى مشروع حزب التجمع الوطنى الوحدى من ناحية وفى تحالف قوى اليسار وتعاونها فى اطار جبهوى تقليدى من ناحية اخرى. ولما كان البحث بدور لخلق شكل تنظيمى رفيع للتعاون يمكّن قوى اليسار من انجاز هذه المهمة الكبيرة فان خبرة حزب التجمع ستظل الموضوع الاساسى للبحث والنقاش. والملاحظة الاساسية فى هذا الصدد هو قيام «التجمع» بحشد كوادر وجماهير فصائل من اليسار متعددة الفلسفات بالاضافة الى شخصيات تقدمية مستقلة داخل اطار حزبى يقوم على «المركزية الديمقراطية»، وهذا الاطار وان عزّز قدْرة الحزب على التماسك فان طبيعته التنظيمية، المركزية- الديمقراطية، تشكل فى نفس الوقت قوة طاردة لفصائل اليسار المنظمة فعلا فى تنظيمات واحزاب

اخرى، اى ان حزب التجميع الذى يفْترض ان يكون تجمعا لقوى اليسار على اختلاف فلسفاتها وايديولوجياتها سيظل طاردا لهذه القوى ومن ثم عاجزا عن تكوين نواه متنامية وقادرة على تشكيل تحالفات عديدة متنوعة لتكون بديلا عما هو قائم. ولهذا سيظل السؤال مطروحا: هل يمكن تجمْيع فصائل اليسار وجماهيرها فى اطار تنظيمى ارفع من العلاقات الجبهوية المعهودة حتى تتوافر القدرة لتعزيز العمل من اجل تشكيل بديل عما هو قائم؟ وهل يمكن ان يكون اساس هذا الاطار التنظيمى التجمّعى هو برنامج المرحلة الاستراتيجية بحيث يغطى معظم مجالات العمل وان ترك القليل منها ليكون هو وفلسفات الفصائل ميدانا للحوار، مع وجود قيادة مشتركة لمتابعة تنفيذ البرنامج الواحد ومع الاحتفاظ بالكيانات الخاصة بالفصائل؟ ام هل سيكون اساس هذا الاطار التنظيمى هو البرنامج الانتخابى لمواجهة الظروف لسنوات معدودة على ان تتنامى العلاقات بين الفصائل مع نمو البرنامج؟ وهل يمكن ان يضم هذا الاطار التجمّعى افرادا وجماعات وهيآت بالاضافة إلى حزب التجمع واحزاب اليسار الاخرى؟ ثم هل يمكن لحزب التجمّع ان يبادر، بحكم شرعيّته التى حكمتها القوانين المصرية الحالية، بتشكيل مثل هذا الاطار التجمعى بحيث يكون اضافة تشمل كيانه الحزبى المستقل مع الكيانات الحزبية الاخرى؟... الظن ان الخبرة المصرية فى هذا المجال، على ثرائها، لاتزال مفتوحة لاحتمالات عديدة.

٥- على ان التصورات الجديدة التى تطرحها الاشتراكية العلمية والمهام العديدة التى تكلّف اصحابها بتنفيذها لابد ان تجد التنظيم الذى يحملها إلى الناس بشارة لمجتمع جديد وعصر جديد، يضاف الى ذلك ان الرسالة التى يحملها هذا التنظيم تواجه حملة ضارية بعد ان استفاد الخصوم من ازمة اعترضت البناء الاشتراكى فى عدد من البلدان وادت الى خلل فى علاقات القوى لصالح الاستغلال الرأسمالى والهيمنة الامبريالية، ثم ان الرسالة لم تعد بسيطة كحالها فى الماضى بعد ان اضيف الى مهام الدفاع عن المصالح

والقيم الطبقية والتحررية مهام اخرى لحماية القيم والمصالح الانسانية العامة وبعد ان اصبح السعى ضروريا كى تصبح هذه القيم الانسانية العامة مدخلات اساسية تدعم المصالح الطبقية والتحررية، كذلك اصبحت الرسالة مركّبة فهى توجّه الى قوى بشرية عريضة متعددة تكاد تشمل كل التكوينات الاجتماعية من قوميات وطبقات وفئات وجماعات فى الوقت الذى يتّجه بعض مهامها للدفاع عن مصالح والعمال والفلاحين والمستضْعفين وقوى الديمقراطية بشكل خاص، ومثل هذا الوضع الراهن يحمّل اصحاب الاشتراكية العلمية مسئولية انجاز مهام متباينه ومتشابكة، فثمة حاجة موضوعية لمواصلة الصراع بين قوى اجتماعية متناقضة فى مختلف المجالات قواكيها حاجة موضوعية اخرى لربط الكفاح فى كل هذه المجالات ومع كل هذه القوى فى استراتيجية واحدة وتكتيك واحد لان مهام الثورة الاجتماعية ترافقها وتتداخل معها مهام الثورة العلمية التكنولوجية وقضاياها الكونية فى مشروع اجتماعى وانسانى واحد.

المهام التى يفرضها الواقع، اذن، عظيمة، ولهذا سيكون الخطأ جسيما اذا مال بعض المفكرين الاشتراكيين الى القول بعدم الحاجة الى حزب مستقل للاشتراكية العلمية يمثل مصالح الطبقة العاملة، ذلك لان الطبقة العاملة هى الوحيدة القادرة على تشكيل كل التحالفات اللازمة لانجاز هذه المهام و لانها ستظل هى الوحيدة صاحبة المصلحة فى الدفاع بلا حدود عن كل المصالح والقيم الطبقية والتحررية والانسانية العامة. فليس الحزب، ممثل مصالح الطبقة العاملة، هو ما ينبغى التخلى عنه انما الرسالة البالية المشّوهه التى مازال البعض يلصقها بالحزب هو ما ينبغى التخلى عنها. وليست المشكلة فى وجود حزب الطبقة العاملة بل فى الاشتراكية العلمية التى ينبغى ان يدافع عنها هذا الحزب والتى لاتزال ضائعة مفتقدة بعد ما اتّضح من تشويه لقيمها الطبقية وتدْمير لقيمها الديمقراطية والانسانية.

٦- ويقينا ان الحزب لن يكون على صورته التنظيمية السابقة، فلا يمكن

تصور لائحة حزب الاشتراكية العلمية على نفس الاسس التى تبنّاها الحزب الروسى منذ اكثر من سبعين عاما، فما كان فى عهد القياصرة الروس ما يعرف بعلم الادارة وعلم التخطيط، وما كانت القيم الانسانية والاخلاقية والروحية لها نفس الاهمية التى اصبحت عليه الآن، وما تطورت ادوات العمل ووسائل الاتصال تطورا نوعيا وجذريا مثلما حدث فى عصرنا، وما تعاظم تأثير المنظمات غير الحكومية الجماهيرية على مجمل العمل السياسى كما نشاهده اليوم، وما اصبحت تكوينات الطبقة العاملة ثابته على ما كانت عليه فى عصر ما قبل الثورة العلمية التكنولوجية، ولم تعد التنظيمات الداخلية على الصعيد الوطنى والتى تُعْنى بها اللائحة التقليدية منفصلة عن التنظيمات الاقليمية والدولية. الحياة كلها تغيرت ما عدى لائحة الاحزاب الماركسية. ولواخذنا مصنعا فى الولايات المتحدة الامريكية منذ سبعين عاما وتابعنا اسس تنظيمة وادارته وتخطيط العمليات الاقتصادية الجارية على انتاجه ثم قارنا ذلك بما يجرى فى المصانع والمؤسسات اليوم لكان الخلاف هو ما بين السماء والارض، اما تنظيم حزب الاشتراكية العلمية وادارة عملياته والتخطيط اللازم لتنفيذ السياسة الجارية فقد ظلت كما هى بلا تغيير الا فى القشور مما ادى الى ظهور امراض لائحية لعل اخطرها هى البيرقراطية الحزبية التى اصبحت الحاكمة والموجهة للعمل، او بمعنى ادق، هى المعطلة والمفْسدة للعمل.

على ان تجديد العمل التنظيمى لايمكن ان يتم دون ان يتأثر بالظروف الخاصة بكل حزب فى كل بلد، ومراعاة ذلك تتطلب الاستفادة من خبرات الماضى وتعديلها بما يتفق مع احتياجات الحاضر. وفى هذا الصدد يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- ان حزب الاشتراكية العلمية سيضم اليه جماهير غفيرة وسيعمل مع تنظيمات عديدة تمثل قوى اجتماعية متباينه الامر الذى يدعوه الى توطيد صلاته بفصائل اليسار الاخرى لتتشكل قوة ديمقراطية قادرة على الدخول

فى تحالفات كثيرة ومتنوعه تستطيع ان تكون بديلا عما هو قائم، وفى مثل هذه الظروف تصبح استقلالية الحزب قضية ينبغى العناية بها، وستكون الخبرة المستخلصة من تطبيق قرار « المجموعة الاشتراكية» مددا يُعين حزب الاشتراكية العلمية على تبيّن السبيل لتجنب فقدان استقلاله وضياع كيانه التنظيمى، الا ان هذه الخبرة تتصل بالعلاقة مع تنظيم (اومجموعة) كانت فى قمة السلطة بينما التصفية التنظيمية يمكن ان تتم كذلك خلال توثّق العلاقات مع تنظيمات ليست فى السلطة، والمثل على ذلك ما حدث للحزب الشيوعى اليونانى الذى كان يعمل يوما فى ظروف السرية بينما تشكل حزب آخر (شرعْى) يتيح اداء الكثير من المهام فى ظل القوانين السائدة فاذا بمعظم قيادات الحزب الأول تعمل فى الحزب الآخر (الشرعى) واذا بمعظم مسئوليات الحزب الداخلية والخارجية تختلط بمسئوليات الحزب الآخر (الشرعى) واذا بالحزب (الشرعى) الآخر يشد كوادر واعضاء حزب الطبقة العاملة بعد ان اطمأنت فى رحاب حزب يوفر لها كل الوسائل بلا كبير عناء واذا باجتماعات مختلف مستويات حزب الطبقة العاملة قد اصبحت شكلية ونادرة، ثم حدث تغيّر حاد فى الوضع السياسى باليونان ادى الى فرض ديكتاتورية عسكرية والى حل الاحزاب الشرعية، فسعى الحزب الشيوعى اليونانى الى لم كوادره واسترجاع مستوياته وقواعده للعمل على مواجهة الدكتاتورية العسكرية، ولكنه لم يجدها بعد ان ضاعت مع ضياع حزب آخر استراحت فى رحابة لسنوات عديدة. وهكذا ضاع استقلال الحزب ثم ضاع كيانه التنظيمى خلال العمل الخاطئ مع حزب آخرى... تلك خبرة ينبغى التعلم منها حتى لا يكون الضياع هو المصير.

- وتؤكد الخبرة المصرية ضرورة الالتزام بمبدأ احترام التعدّدية فى الرأى والتوجّه من اجل الحفاظ على وحدة الحزب. فما كان شائعا حول الانقسامات العديدة التى تمت فى الحركة الشيوعية المصرية قد فُهمت بشكل خاطئ ومُشّوه على انها شبيهة بالانقسام التقليدى الشهير بين البلشفيك والمنشفيك

ايام الثورة الروسية مما كان يعنى ان هناك عشرات من التنظيمات كل منها يحسب انه هو الحزب الثورى «البلشفيك» والآخرين «مناشفة» غير ان ما حدث لم يكن انقساما بالمعنى التقليدى بل هو شكل من اشكال الانفجار التنظيمى بسبب اتخاذ مواقف سياسية خارجة عن المألوف والمعتاد ثم يعُود معظم الفرق بعد ذلك الى التجمع، وكان من الممكن ان تظل الوحدة حول المركز وديعة هادئة كما هى عند الآخرين لو ان القيادة لم تقْدم على مواجهة الواقع المتغّير بشجاعة فى النصف الثانى من الاربعينات وتطرح خط القوات الوطنية الديمقراطية، ثم كان من الممكن تجنب الانفجار من جديد لتظل الوحدة ساكنه طيّعة لو ان القيادة لم تقدم على مواجهة الواقع الجديد وتخرج عما هو معتاد بين الاحزاب العمالة والشيوعية عندما أيّدت وساندت حركة الجيش المصرى فى ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢. لقد كان التمرد الفكرى على ما هو مألوف لمعالجة ما يطرأ على الواقع من جديد هو معلم فى تاريخ اليسار المصرى، فهو لم يقْبل انتظار رأى الكبار كى يقبله الصغار كما كان العُرْف يقضى بين الاحزاب الماركسية من قبل، وكان ذلك سببا للانفجارات التنظيمية التى حدثت اكثر من مرة، ولو كان هناك إعتراف بمبدأ التعددية فى الرأى والتزام بتطبيقه لتشكلت تقاليد فى الحوار والعمل تسْمح بتقبل الفكر الجديد والصبر عليه حتى ينضج ويستوى، وسيكون مثل هذا المبدأ ضروريا لحزب يعالج مصالح قوى اجتماعية متعددة ومتناقضة.

– وقد اصبحت شرعية حزب الاشتراكية العلمية مظهرا من مظاهر ممارسة الحقوق الاساسية للانسان بقدر ما هى معلما من معالم التحضّر ولهذا كان حزب الاشتراكية العلمية حاضرا يمارس عمله علنا رافعا لافتاته واضحة فى الجزائر والمغرب وتونس وسوريا ولبنان واليمن والاردن واصبح ما يمنع حزب الاشتراكية العلمية هو قيام ديكتاتورية عسكرية او ديكتاتورية الحزب الواحد او سيادة عوامل بالغة التخلف فى قطر من الاقطار العربية. بل ان حضور حزب الاشتراكية العلمية وعلنيته اصبحا اليوم أبعْد كثيرا من مجرد

الشرعية التى ترضى عنها السلطة الحاكمة لان المهام المكلف بتنفيذها تفرض عليه العلنية فرضا بعد ان اصبح الدفاع عن المصالح والقيم الانسانية العامة وعلاقتها بالقيم والمصالح الطبقية والتحررية قطاعا اساسيا فى برنامجه فرضه الواقع الجديد، وهى قيم يدافع عنها الجميع علنا الامر الذى يعنى ان العلنية اصبحت ظاهرة موضوعية تصاحب نشاط الحزب وعمله وليست مجرد اختيار يخضع للرغبات والاهواء... اللهم الا اذا تخلى الحزب عن المهام المكلف بانجازها. ولقد سبق ان اشرنا الى ان قيام جماهير وممثلو منظمات العمال والفلاحين والمستضعفين وكل القوى الديمقراطية بالدفاع عن الحقوق الانسانية العامة مع مختلف احزاب ومنظمات الطبقات والفئات الاخرى يشكل اليوم ظرفا موضوعيا لتدعيم الممارسات الديمقراطية، وتنطبق هذه القاعدة على جماهير وممثلى حزب الاشتراكية العلمية. واذا كانت علنية الحزب اصبحت فرضا تقضى به طبيعة المهام المطروحة للانجاز، فأن ما ينبغى ان يدور البحث حوله هو الظروف الخاصة بالممارسات العلنية على ضوء ظروف البلدان النامية التى كثيرا ما تتعرض لتغيرات سياسية حادة ثم هو سبل الافادة من هذه العلنية حتى تصبح للحزب شرعيته

– ويمكن القول بشكل عام ان الرؤية التنظيمية لحزب الاشتراكية العلمية لاتنفصل عن المرحلة التى يخوض الحزب كفاحه مع الجماهير فيها، فحين وضع الثوريون الروس القواعد التنظيمية لحزب الطبقة العاملة استندوا الى خبرة الصراع الطبقى الحاد الذى حكمته المسيرة الثورية لكميونة باريس والى ظروف النضال الشاق فى روسيا القيصرية، فكان ضروريا التمسك بشكل صارم من اشكال المركزية الديمقراطية، وكان الخطأ ان يستمر التمسك بالمركزيه الصارمة فى الحزب بعد انتصار الثورة وانتقالها الي مرحلة جديدة لها مهام جديدة، ثم بلغ الخطأ آخر المدى حين إزداد التمسك بالمركزية الصارمة وازداد شغف القيادة بممارساتها حتى أصبحت المركزية الديمقراطية مركزية بيروقراطية وذلك على الرغم من الانتصار على جيوش البلدان الرأسمالية

فى حروب التدخل وعلى الرغم من الفرص التى اتاحها هذا الانتصار كى تسود قيم ومصالح الطبقة العاملة لترشد الشعب فى العمل بارادته الحرة لبناء الاشتراكية ولتنمية المركزية الديمقراطية بتبنى التعددية و بتشييد المجتمع المدنى الاشتراكى.

والتصور هو ان احزاب الاشتراكية العلمية فى مصر وغيرها من البلدان النامية قد مّرت بثلاثة مراحل كانت الاولى خلال النضال ضد الاحتلال لتصفية النظام الاستعمارى وبدأت المرحلة الثانية مع الهيمنة الامبريالية ونشوء النظام الاستعمارى الجديد ثم هى تنتقل الآن الى مرحلة لها خصائص جديدة ومهام مركبة بعد ان تواكبت الثورة الاجتماعية لتصفية التخلف والهيمنة الامبريالية مع الثورة العلمية التكنولوجية، وبعد ان تداخلت مراحل الثورتين فى مشروع اجتماعى اقتصادى ثقافى انسانى واحد.

ولهذا تتطلب مهام المرحلة حزبا من نوع جديد. حزبا قائما على مبدأ التعددية فى الرأى والتوجّه، وهو لايعنى التخلى عن قبول الاقلية لقرار الاغلبية انما يعنى قبول الاغلبية لحق الاقلية فى مواصلة اختبار رأيها علنا وعلى ضوء التطبيقات الجارية على القرار. حزبا قادرا على خلق علاقات تنظيمية رفيعة مع فصائل اليسار الاخرى، اذا دعت الضرورة، وذلك لايعنى التخلى عن استقلال الحزب بل الانفتاح التنظيمى على فصائل اليسار الاخرى. حزبا يقصد إقامة تحالفات متعدّدة ومختلفة تضم قوى متناقضة للدفاع عن كل القيم والمصالح الطبقية والتحررية والانسانية فى وقت واحد، وذلك يفرض معرفه واسعة بعلم الادارة وبالاساليب العلمية للمفاوضات ولمعالجة الازمات كما يطلب معالجة هذه التحالفات بادوات حديثة لجمع المعلومات وتنظيمها لبلورة القرارات. ثم حزبا يضم كوادر لها خبرات لازمة لانجاز المهام التى تطرحها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى ظل الثورة العلمية التكنولوجية، وهذه تختلف تماما عن كوادر كانت فى المراحل السابقة. ومالم يتم ذلك فلن يكون هناك حزب للاشتراكية العلمية انما اشباح

تنظيمية يلوك اصحابها كلاما عن اصول ومذاهب ومعتقدات مقدسة يحسبون بالوهم انها الاشتراكية العلمية. ذلك لان الاشتراكية العلمية ليست كلاما قاله ماركس بل هى فقط الاشتراكية القادرة على تفسير الواقع الراهن وتغييره استنادا الى ما قدّمة علماء ومفكرون ومناضلون مثل ماركس وانجلز وبليخانوف ولنين وروزا لكسمبرج وديمتروف وجرامشى وعشرات من علماء ومفكرى الاشتراكية العلمية، ثم استفادة من أفكار علمية اخرى يطرحها علماء ومفكرون، عرب وغير عرب، ما تبنّوا الاشتراكية العلمية انما سعوا بالعلم باحثين عن حقائق الحياة

المطلوب حزب قادر على استيعاب كل هذه الافكار وتنميتها ومعالجتها وفقا للظروف الراهنة التى تواجه المجتمع وتواجه البشرية.

حزب قادر على استخلاص القواعد الاساسية للعمل من تجارب عظيمة لثورات الشعوب، الثورات التحررية والثورات الاشتراكية، بكل ما احرزته من انتصارات وما تعرضت له من انتكاسات.

حزب يفتح العقول ويأخذ بيد من ظلوا يقدسون مانقش على الحجر فى الرؤوس كى يدور البحث فى الفلسفة والاقتصاد السياسى والمنهج كما فعل آباء الاشتراكية العلمية الاولون.

المطلوب حزب يحمل بشارة علمية وانسانية ليحققها مع الناس.

حزب الثورتين: الثورة الاجتماعية لاعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية و للانتقال بالمجتمع الى مراحل تتقوض فيها الهيمنة الامبريالية وكل ممارسات الاستغلال، والثورة العلمية التكنولوجية التى تنقل البشرية كلها الى عصر جديد تصبح فيه العلوم والمعلومات والمعارف التكنولوجية والانسانية المدخلات الاساسية لادوات الانتاج وتكون فيه اهم تكوين بين تكوينات قوى الانتاج

حزب يدافع عن مصالح الطبقة العاملة التى تعيش تغيرات عميقة مع تطبيقات الثورة العلمية التكنولوجية، والتى اخذ العمال العارفون المتعلمون

المبتكرون الخلاقون يحتلون مكان الصدارة والريادة بين تكوينات الطبقة، والتى تقْدر وحدها على الدفاع عن كل المصالح الطبقية والتحررية والانسانية العامة وعلى التحالف مع القوى الاجتماعية المتنوعة صاحبة هذه المصالح

حزب الاشتراكية والديمقراطية والتحرر والسلام والقيم الانسانية.

حزب الاشتراكية العلمية.

طبعت بمطابع شركة الأمل للطباعة والنشر
«إخوان مورفيتلي سابقا»
تليفون : ٣٩٠٤٠٩٦

البلدان النامية وتجديد الفكر الاشتراكى

القضية ما تزال أمام شعوبنا قائمة تتحدى كل المفكرين والمناضلين على اختلاف أحزابهم وتوجهاتهم ومجالات عملهم، فثمة أنتهاك صارخ للعدالة الاجتماعية ولحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية ولقيمه الإنسانية، وهناك هيمنة سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية على شعوب البلدان النامية من دول ومؤسسات وشركات، ومستحيل أن نسكت عن الاستغلال أيا كان مصدره، فردا أو فئة أو طبقة أو دولة، ولهذا سنظل كما كنا نواصل السعى بإصرار بحثا عن بديل يخلص الإنسان من التخلف ومن كافة أشكال الهيمنة والاستغلال حتى يرتفع مستوى معيشته ويتحرر عمله وتتكامل شخصيته وينمو مجتمعه وتتقدم الجماعة البشرية لمعالجة قضايا الكون من حوله.

والذى أثار القضية كلها مرة أخرى هو أن جديدا عميقا بعيد الأثر قد
على الواقع وعلى المجتمعات وحياة الناس غفلت أحزاب عديدة عنه فأص
المسيرة بنكسات، وذلك هو بالتحديد ما يدفعنا إلى النهوض لاكتشـ
الجديد ولتفسير الواقع من أجل مواصلة الطريق.

